وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

السنة الثالثة تجارة دولية

مطبوعة دروس أعدت للوفاء بمتطلبات مقياس:

المنظمات المالية والتجارية الدولية

موجهة لطلبة السنة الثالثة تجارة دولية

إعداد الدكتورة:

سهيلة مصطفى

السنة الجامعية:

2021 -2020

مطبوعة دروس المنظمات المالية والتجارية الدولية

تقديم المطبوعة.

لقد تم إعداد هذه المطبوعة لتتناسب مع المتطلبات الأساسية للدراسة في مجال المنظمات المالية والتجارية الدولية، وعلى ذلك فقد حاولنا جاهدين التبسيط والإحاطة بمختلف المفاهيم وأساليب العرض ما أمكن، ليسهل على الطالب الذي يدرس المنظمات المالية والتجارية الدولية لأول مرة التعامل معها.

وقد ركزت هذه المطبوعة على المقرر الخاص بمقياس المنظمات المالية والتجارية الدولية، وذلك من خلال عرض المحاور الرئيسية التي تحكم المقياس خاصة تاريخ نشأة المنظمات الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة.

أهداف التعليم.

هذا المقياس يمكن الطالب من التعرف على مختلف المنظمات التجارية الدولية حسب ما هو مبين في برنامج المادة.

المعارف المسبقة المطلوبة.

أن يكون الطالب ملم بالمالية الدولية ومفاهيم وعموميات التجارة الدولية.

وتمشيا مع الهدف من إعداد هذه المطبوعة العلمية، فقد تم عرض المادة العلمية الواردة فيها مقسمة حسب فهرس المحتويات.

مطبوعة دروس المنظمات المالية والتجارية الدولية

فهرس المحتويات.

المحتويات	الصفحة
مقدمة	**06**
المحور الأول: تاريخ نشأة المنظمات الدولية.	**06**
أولا: التطور التاريخي لنشأة المنظمات الدولية.	**06**
ثانيا: تعريف المنظمات الدولية.	**10**
ثالثا: أسباب نشأة وتطور للمنظمات الدولية.	**11**
رابعا: عناصر المنظمات الدولية.	**12**
خامسا: النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية.	**13**
المحور الثاني: صندوق النقد الدولي.	**22**
أولا: نشأة صندوق النقد الدولي.	**22**
ثانيا: ماهية صندوق النقد الدولي.	**23**
ثالثا: أهداف صندوق النقد الدولي.	**24**
رابعا: العضوية في صندوق النقد الدولي.	**25**
خامسا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.	**25**
سادسا: السياسة الاقراضية لصندوق النقد الدولي.	**26**
سابعا: موارد صندوق النقد الدولي.	**31**
ثامنا: أهم التعديلات التي لحقت بصندوق النقد الدولي.	**36**
تاسعا: دور صندوق النقد الدولي في الاقتصاد العالمي.	**40**
المحور الثالث: البنك الدولي.	**47**
أولا: نشأة البنك الدولي.	**47**
ثانيا: ماهية البنك الدولي.	**48**
ثالثا: السياسة الاقراضية للبنك الدولي.	**53**
رابعا: دور البنك الدولي في الاقتصاد العالمي.	**54**

المحور الرابع: المنظمة العالمية للتجارة.	**56**
أولا: نشأة الجات.	**56**
ثانيا: المبادئ الأساسية لاتفاقية الجات GATT	**57**
ثالثا: تطور الجات.	**58**
رابعا: جولة الأرجواي وظهور المنظمة العالمية للتجارة.	**59**
خامسا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة.	**60**
سادسا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة.	**61**
سابعا: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.	**61**
ثامنا: الانعكاسات الإيجابية والسلبية لعضوية المنظمة.	**63**
تاسعا: اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.	**64**
عاشرا: مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة.	**71**
حادي عشر: دور المنظمة في الاقتصاد العالمي	**73**
قائمة المصادر والمراجع.	**80-76**
الملاحق: (ملخصات إضافية)	**100-81**

مطبوعة دروس المنظمات المالية والتجارية الدولية

مقدمة:

تركز التجارة الدولية على التبادل والتمويل الدولي من زاويتي النظرية والتطبيق، حيث تسعى التجارة الدولية الى توضيح وتحليل الأسس والمبادي التي تقوم عليها التجارة الدولية في السلع والخدمات والأصول المالية، فضلا عن توضيح الوسائل التي يتم من خلالها تمويل التجارة الدولية من خلال أسواق الصرف الأجنبي.

ولقد ظهرت التجارة الدولية منذ العصور التاريخية الأولى وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها حيث أدت الى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية. ويرجع اتساع حجم ونطاق التجارة الدولية الى التقدم الكبير في مختلف العلوم والتقنيات والتي جعلت كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل اليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة، الامر الذي أدى الى ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي وبالتالي جعل التجارة الدولية تعد من أهم العوامل التي تسهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي. وصاحب هذا النمو المطرد في التجارة الخارجية (والذي نتج عن تحرير التبادل التجاري وإزالة المعوقات أمام تدفق السلع ورؤوس الأموال) نمو موازي في العمليات المالية الدولية ونتيجة لحاجة هذه الدول وكذلك الشركات التجارية للقيام بعمل تسوية لمدفوعاتها التجارية ولتمويل استثماراتها المحلية والخارجية المتزايدة. ومع تزايد حجم المعاملات المالية الدولية تزايدت أيضا المشكلات المترتبة عن التعامل بعدد من العملات الرئيسية وكذلك العملات الأخرى من حيث أسعار هذه العملات وأسعار الفائدة عليها.

ولأن الانفتاح المتزايد لدول العالم على بعضها لم يتوقف عن ازدياد نسبة التجارة الخارجية من الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الإجمالي بل يتعداه أيضا الى ازدياد حركة الأموال بين الدول فقد تطلب الامر من هذه الدول أن تسعى الى إيجاد وانشاء هيئات دولية تكون كفيلة بتحقيق استقرارها النقدي والمالي والتجاري العالمي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ودخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي بأشكاله العديدة ودرجاته المختلفة.

وهذه المطبوعة "المنظمات المالية والتجارية الدولية" تتطرق لهذه المنظمات الدولية، ليتعين على الطالب الجامعي دراسة وفهم أسباب ودوافع نشأة هذه المنظمات وطبيعة عملها وأسلوبها في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي والتجاري العالمي.

ولقد ارتئينا تقسيم هذا العمل الى أربعة محاور يتناول المحور الأول تاريخ نشأة المنظمات الدولية. وحاولنا من خلاله التطرق الى التطور التاريخي لنشأة المنظمات الدولية وكذا تعريفها وأسباب نشأتها، وأهم العناصر المكونة لها.

أما المحور الثاني فتطرقنا الى ثاني نموذج للمنظمات المالية والتجارية الدولية وهو صندوق النقد الدولي وخصص المحور الثالث للبنك الدولي في حين شمل المحور الرابع والأخير المنظمة العالمية للتجارة.

كما تضمنت هذه المطبوعة ملخصات شاملة عن كل محاور الدروس حاولنا من خلالها ابراز أهم النقاط الأساسية لكل درس، ونرجو أن تكون هذه المطبوعة مفيدة لدراسة المنظمات المالية والتجارية ضمن ما تم التقيد به من محتوى المقياس موضوع المطبوعة حسب عرض التكوين المعتمد وزاريا.

المحور الأول: تاريخ نشأة المنظمات الدولية.

يشير مصطلح المنظمات الدولية الى الهيئات الدائمة التي تتفق مجموعة من الدول على انشائها للقيام بالشؤون الدولية المشتركة والحصول على استقلال ذاتي عن الدول التي أنشأتها، وتثير هذه الهيئات العديد من التساؤلات حول شخصيتها القانونية وارادتها الذاتية والاختصاصات التي تستطيع ممارستها.

أولا: التطور التاريخي لنشأة المنظمات الدولية.

ترجع فكرة انشاء المنظمات الدولية الى فكرة المؤتمر الدولي فهي ليست في الواقع الا امتداد لها، بعد إعطاء عنصر الدوام لها عن طريق تطورات حدثت في نطاق أماناتها، ومن المعروف أن المؤتمرات تعالج المسائل المشتركة وهي تستجيب للمطالب العملية وتتخذ قراراتها بالإجماع، لذا فهي تحث عن اتخاذ موقف مشترك أكثر من كونها تمارس سلطة فعلية، اذ تحاول الحصول على مواقف متسقة للدول، ولكنها لا تفرض عليها إرادة خارجية. ولكن المنظمات الدولية استطاعت أن تحصل على إرادة ذاتية مستقلة عن الدول وسكرتارية مستقلة وقرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة وأجهزة مكونة من أشخاص أخرى غير ممثلي، الدول وسلطات ذاتية ناتجة عن تفويض حقيقي من الدول.[1]

[1] جعفر عبد السلام. (بلا تاريخ). المنظمات الدولية دراسة فقهية وتأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي للأمم المتحدة والكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، مصر القاهرة، ص18.

ولقد بدأت فكرة التجمع الدولي من أجل تنظيم المصالح المشتركة للجماعة الدولية منذ القرون الوسطى، وظهرت صورة عملية لهذا التجمع في القرن التاسع عشر في شكل مؤتمرات دولية، ولجان واتحادات دولية، وخرجت المنظمات الدولية بالمعنى العلمي الدقيق الى حيز الوجود لأول مرة في سنة 1919 بقيام عصبة الأمم، ثم بدأت مرحلة جديدة في تطور المنظمات الدولية بنشأة هيئة الأمم المتحدة في سنة 1945، بعد الحرب العالمية الثانية في محاولة لتدارك سلبيات التجربة السابقة ومن أجل تنظيم دولي أقوى وأكثر فعالية. وبذلك يمكن تقسيم تاريخ نشأة المنظمات الدولية الى ثلاثة عصور: عصر ما قبل عصبة الأمم، عصر عصبة الأمم، وعصر الأمم المتحدة.[2]

1. عصر ما قبل عصبة الأمم.

نادى الفلاسفة والفقهاء منذ أوائل القرن الرابع عشر بضرورة زيادة التعاون بين الدول، وانشاء الاتحادات لتنظيم المجتمع الدولي، ووضعوا في سبيل تحقيق ذلك عددا من المشروعات يغلب عليها روح المثالية ويصعب تحقيقها في ظل الصراعات التي كانت تسود أروبا في ذلك الحين. ولم يبدأ الفقه في وضع مشروعات محددة للتنظيم الدولي إلا في القرن الثامن عشر (مشروع السلام الدائم في أروبا الذي وضعه شارل ايرينيه كاستل سنة 1713، ومشروع المحكمة الأوربية الذي نشره برنييه في سنة 1781، ومشروع بنتام في سنة 1792 ومشروع المحكمة الدولية وبرنامج الوحدة الأوربية الكاملة الذي وضعه هنري دو سان سيمون في سنة 1814، لتحقيق اتحاد بين دول اروبا تحتفظ داخله كل دولة باستقلالها). وظهرت في هذه الفترة نماذج عملية للتنظيم الدولي تمثلت في صورة مؤتمرات دولية، لجان دولية، واتحادات دولية إدارية.[3]

أ. **المؤتمرات الدولية:** يشير هذا المصطلح الى أنه منصة لمشاركة أحدث الأفكار المبتكرة مع مجموعة كبيرة من الأشخاص من أنحاء مختلفة من العالم.[4] ولقد تميزت المؤتمرات الدولية التي عقدت في هذه الفترة خاصة خلال القرن التاسع عشر بأنها كانت مؤتمرات سياسية بهدف حفظ التوازن القوى بين

[2] مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 1978، ص52.

[3] مفيد محمود شهاب، مرجع سابق، ص 52.

[4] conferencealerts. (2016, 01 11). Retrieved 03 12, 2020, from What is an International Conference all about and its impacts: https://www.conferencealerts.in/blog/what-is-an-international-conference-all-about-and-its-impacts/

دول أروبا الكبرى التي أدعت لنفسها حق الإشراف على الأمن والسلام وقد كان أهم هذه المؤتمرات التحالف المقدس والوفاق الأوربي.[5]

ب. **اللجان الدولية:** ظهرت في أوائل القرن التاسع عشر مع تطور العلاقات الدولية ونموها أجهزة دولية فنية مهمتها زيادة التعاون في غير المجالات السياسية وقد تمثلت في شكل لجان متخصصة تضم مندوبين عن الدول المعنية.[6]

ت. **الاتحادات الدولية الإدارية:** وهي هيئات نشأت لتنظيم بعض المرافق العامة الدولية، بهدف رعاية المصالح المشتركة الناتجة عن اتساع التجارة والاتصالات الدولية، وتتميز بوجود هيكل اداري مشترك (أمانة عامة أو مكتب)، ولقد اقتصرت بعض هذه الاتحادات على تنظيم العلاقات فنية بين الدول منطقة معينة، في حين تتمتع البعض الآخر بالصفة العالمية، وكان يضم دولا غير أوربية.[7]

2. عصر عصبة الأمم.

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل التنظيم الدولي، وهي تختلف جذريا عن المرحلة السابقة وما يتخللها من تجارب، ذلك أنها تميزت بظهور أول منظمة دولية بالمعنى العلمي، وهي عصبة الأمم، التي نشأت في أعقاب الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الأولى، كما نشأت منظمات إقليمية في أروبا، أمريكيا وآسيا فضلا عن ظهور منظمات عالمية جديدة تعمل في المجالات غير السياسية، وتدعيم اللجان والاتحادات الدولية القائمة التي تعمل في هذه المجالات (منظمات متخصصة).

أ. **عصبة الأمم:** ارتبط انشاء عصبة الأمم بنهاية الحرب العالمية الأولى، حيث دعا الحلفاء الى انشاء منظمة دولية تسعى الى تجنب تكرار كارثة الحرب ومن أجل حفظ السلام وزيادة التعاون الدولي. وكان هناك نحو ثلاثين مشروعا بشأن شكل التنظيم الدولي المقترح ومن أهمها مشروعات ثلاثة رسمية الأول المشروع الأمريكي بإشراف الرئيس ويلسون وكان يمنح العصبة اختصاصات واسعة في مجال خفض التسلح ويأخذ بمبدأ التحكيم الاجباري في المنازعات الدولية. والثاني المشروع الفرنسي بإشراف ليون بورجوا يرمي الى خلق منظمة ذات اختصاصات واسعة تجعل المجتمع الدولي أقرب ما يكون الى شكل الدولة الاتحادية فيأخذ بمبدأ التحكيم الاجباري ويجعل العصبة قوة عسكرية دولية دائمة يمكنها استخدامها عند الاقتضاء ضد الدول الممتنعة عن تنفيذ قراراتها، والثالث المشروع

[5] مفيد محمود شهاب، مرجع سابق، ص 54.

[6] مفيد محمود شهاب، مرجع سابق، ص 52.

[7] مفيد محمود شهاب، مرجع سابق، ص 57.

البريطاني يقوم على قدسية سيادة الدول الأعضاء فيحد بالتالي من اختصاصات المنظمة ليجعل منها مجرد تجمع دولي يعتمد على الرأي العام العالمي وهو لذلك يرفض فكرة التحكيم الاجباري وفكرة الجزاء في حالة عدم تنفيذ القرارات المنظمة. وقد اتخذت لجنة هيرست ميلر المشكلة لوضع مشروع عصبة الأمم بوجهة النظر البريطانية وقد تم إقرار هذا المشروع في مؤتمر قرساي في 28 أفريل 1919 وأصبح عهد عصبة الأمم جزءا من معاهدات الصلح وادخل حيز التنفيذ في سنة 1920.[8]

ب. **المنظمات الإقليمية:** نشأت في قارة أروبا وأمريكيا وآسيا بعض المنظمات التي تضم مجموعة محددة من الدول تجمعها روابط ومصالح خاصة وفي الفترة السابقة على قيام الحرب العالمية الثانية ومن هذه المنظمات الاتحاد الأمريكي الكومنولث، والتحالف الصغير بين تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ورومانيا سنة 1933 والحلف البلقاني بين تركيا واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا سنة 1934،..... الخ.[9]

ت. **المنظمات واللجان الدولية:** استمرت اللجان والاتحادات الدولية المتخصصة التي أنشأت قبل سنة 1919 وكان عددها يتجاوز 200 في القيام بدورها في مجالات التعاون المختلفة، كما أنشأت منظمات جديدة (منظمة المواصلات والترانزيت، منظمة الصحة العالمية، المنظمة الاقتصادية والمالية، المحكمة الدائمة للعدل الدولي)، ولما كانت هذه المنظمات تلعب دورا هاما في تنسيق التعاون الدولي، فضلا عن حاجتها الى الدعم المالي، كان لابد من الربط بينها وبين عصبة الأمم ولذلك كانت المادة 24 من عهد عصبة الأمم تقرر وضع اللجان والمنظمات الموجودة قبل قيام العصبة وكذلك تلك التي تنشأ مستقبلا تحت اشرافها وهو ما تم بالنسبة لمنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما.[10]

3. عصر الأمم المتحدة.

ظهرت الحاجة الى منظمة فعالة خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة الدمار الكبير الذي شهدته هذه الفترة، وبدأ الحلفاء يفكرون في الشكل الذي تقوم عليه هذه المنظمة على ضوء التجربة السابقة وكانت الفترة (1941- 1945) فترة تحضيرية لإعداد ميثاق المنظمة الجديدة صدرت خلالها

[8] مفيد محمود شهاب، مرجع سابق، ص 59.

[9] مفيد محمود شهاب، مرجع سابق، ص 66.

[10] مفيد محمود شهاب، مرجع سابق، ص 52.

مجموعة من التصريحات الدولية أعقبها عقد بعض المؤتمرات الدولية التي انتهت بتوقيع ميثاق الأمم المتحدة ثم التصديق عليه وخروجه حيز التنفيذ في 24 أكتوبر 1945، ويتكون الميثاق من 111 مادة تتقدمها ديباجة تتضمن اعلان الشعوب الأمم المتحدة نيتها المشتركة وعزمها على ضم قواها وتوحيد جهودها لتحقيق الغايات المثلى التي تسعى اليها وفق المبادئ التي أقرها الميثاق.[11]

وبنشأة الأمم المتحدة بدأت مرحلة هامة وجديدة في حياة الجماعة الدولية خطت بها نحو مزيد من القدرة على تحقيق الأمن الجماعي ودعم التعاون الدولي وقد تميزت هذه المرحلة بتعاظم الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة بعد أن أصبحت المنظمة الجديدة محور الذي تدور حوله نشاطات باقي المنظمات الدولية، وهكذا تكون المنظمات الدولية قد مرت خلال قرن ونصف بخطوات رئيسية ثلاثة فمن مرحلة المؤتمرات الدولية التي تنعقد لفترة مؤقتة ولهدف معين الى مرحلة اللجان والاتحادات الدولية التي تتميز بنوع من الاستقرار دون الاستقلال الى مرحلة المنظمات الدولية الدائمة التي تتمتع بإرادة ذاتية وشخصية قانونية ويحكمها نظام قانوني خاص.[12]

ثانيا: تعريف المنظمات الدولية.

استُخدِم مصطلح " المنظمة الدولية " للمرة الأولى سنة 1927 من قبل المحكمة الدائمة للعدل الدولي في رأيها الاستشاري المتعلق بقضية اللجنة الأوربية للدانوب. وذهب الكتّاب والباحثون في اتجاهات متعددة لتعريف المنظمة الدولية حسب وجهة نظر كل واحد منهم. لكن أغلب هذه التعاريف كان قاصرا من خلال التركيز على جانب واحد دون الجوانب الأخرى. فهناك من ركز على الهدف أو الغاية للمنظمات الدولية، ومن ثم فإنه أغفل الجانب الشكلي في تكوين هذه المنظمات ، كما في التعاريف التالية:[13]

1. **تعريف هوفمان.**

عرف هوفمان المنظمات الدولية على أنها "جميع أشكال التعاون بين الدول التي تريد أن تجعل من تعاونها نوعا من النظام يسود في الوسط الدولي، على أن تكون أشكال التعاون هذه قد نشأت بإرادته، وتعمل في وسط تكون فيه الدول أشخاصا قانونية مستقلة"

2. **تعريف الدكتور مفيد شهاب.**

[11] مفيد محمود شهاب، مرجع سابق، ص 67.

[12] مفيد محمود شهاب، مرجع سابق، ص 68.

[13] كمال عبد حامد آل زيارة. (2020). محاضرات مادة المنظمات الدولية. العراق: جامعة أهل البيت، ص4.

عرف الدكتور محمد شهاب المنظمات الدولية بأنها: "شخص معنوي من أشخاص القانون الدولي العام ينشأ من إرادات مجموعة من الدول لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينها، ويتمتع بإرادة ذاتية في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء"

3. تعريف الدكتور عبد العزيز سرحان.

وعرفها الدكتور عبد العزيز سرحان بأنها" وحدة قانونية تُنشِئها الدول لتحقيق غاية معينة وتكون لها إرادة مستقلة يتم التعبير عنها عبر أجهزة خاصة بالمنظمة ودائمة".

والمنظمة الدولية هي هيئة تستمد عضويتها من ثلاث دول على الأقل ، ولها أنشطة في عدة دول ، ويجمع أعضاؤها معًا باتفاق رسمي[14]. ومن خلال ما تقدم يتضح أن للمنظمة الدولية جانبين أساسيين لا يمكن إغفال أحدهما:

- ✓ **الجانب الشكلي:** والمتمثل في وجود هيئة دائمة هي التي تتمتع بالإرادة الذاتية والشخصية القانونية،، وتقوم هذه الهيئة باتفاق الدول الأعضاء، إذ تجسّد المظهر المادي للمنظمة الدولية.
- ✓ **الجانب الوظيفي:** والمتمثل في الأهداف المشتركة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها والغاية التي تهم الدول الأعضاء فيها.

ثالثا: أسباب نشأة وتطور للمنظمات الدولية.

يرجع الصعود المفاجئ واللافت للنظر للمنظمات الدولية للأسباب التالية: [15]

1. الاستجابة لتزايد الوعي والإدراك بضرورة وأهمية بناء مجتمع مدني عالمي وفي إطار عالم متزايد التعقيد وازالة عدم المساواة والقمع والعنف بصوره تفوق ما تفعله الحكومات في هذا الشأن.
2. تنوع وتعقد المشكلات والتحديات العالمية بما يفوق الدول منفردة وكذلك المنظمات الدولية الحكومية المقيدة بالعديد من القيود القانونية والسياسية والعملية بما يحد من دورها، وبالتالي اقتضاء الحاجة إلى دور المنظمات الدولية التي تتميز بالمرونة والكفاءة والبعد عن التوترات السياسية

[14] Mingst, K. (n.d.). International organization. Retrieved 3 2, 2020, from https://www.britannica.com/topic/international-organization

[15] تغريد حسن الغوطي. (2015). التنسيق مع المنظمات الدولية ودوره في دعم القطاع الصحي الحكومي بقطاع غزة. تأليف تغريد حسن الغوطي، رسالة ماجستير في القيادة والإدارة (صفحة 36). فلسطين. البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى.

والتعقيدات الإدارية الروتينية بما يمكنها من سرعة التحرك الفعال في مواجهة الظروف الطارئة والكوارث الإنسانية.

3. الامتيازات التي تقدمها الكثير من المنظمات الدولية والدول الغربية المانحة من دعم وتمويل للمنظمات المحلية والدولية.
4. الأزمات والتغيرات الثورية كانت بمثابة الدافع الرئيسي لانتشار المنظمات وتنامي دورها والتي تتلخص فيما أطلق عليه " أزمة دولة الرفاهية التي جسدت لشعبها قصور إمكانات الدولة وتقل نفوذها في توفير الرعاية والرفاهية لشعبها.

رابعا: عناصر المنظمات الدولية.

يتطلب قيام المنظمات الدولية توفر مجموعة من العناصر نوردها فيما يلي: [16]

1. **وجود اتفاق دولي:** يشكل الاتفاق أو المعاهدة الأساس القانوني لقيام المنظمات الدولية، بحيث يكون الاتفاق شاملا لكل الشروط المطلوبة لقيام اتفاق دولي ويتضمن التزامات الدول الأعضاء فيها والحقوق المترتبة لها، كميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
2. **طابع الدولية:** يقصد بالدولية أن تقتصر العضوية في المنظمات الدولية بصفة عامة، على من يتمتع من الدول بالسيادة الكاملة، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال قيام منظمة دولية أيا كانت الأهداف من إنشائها الا من خلال مشاركة دولية للدول سواء بالانضمام اليها أو في تأسيسها.
3. **طابع الديمومة والاستمرار:** يتطلب انشاء المنظمات الدولية حتى تستطيع تحقيق الغاية المنشودة من تأسيسها فترة زمنية طويلة، ذلك أن الهدف من انشاء المنظمات الدولية هو استمراريتها وديمومتها.
4. **الإرادة الذاتية:** يعتبر عنصر الإرادة الذاتية أهم العناصر السابقة كونه يميز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي من حيث أن الأخير يضم مجموعة من الدول بخصوص دراسة حالة أو مسألة معينة وبالتالي فإن ما يصدر عنه من قرارات لا تلزم الا الدول التي وافقت عليه، مما يعني تبعية المؤتمر لإرادات الدول المشاركة فيه دون أن تكون له ارادة مستقلة، في حين أن المنظمة الدولية تتمتع بإرادة

[16] مأمون عارف فرحات. (بلا تاريخ). المنظمات الدولية. تاريخ الاسترداد 12 ,02, 2021، من مأمون عارف فرحات: https://sites.google.com/site/mamounfarhatyahoocom

مستقلة عن ارادات الدول المكونة لها، وانطلاقا من ذلك يمكن تمييز المنظمة الدولية عن كل من النظم الدولية والتنظيم الدولي والمؤسسات الدولية على النحو الآتي:[17]

أ. **تمييزها عن النظم الدولية:** تعني النظم الدولية مجموعة القواعد القانونية المنظّمة لموضوع معين بشكل رئيسي، مثل النظام القنصلي والدبلوماسي. وقد يمثل هذا المصطلح كافة التقاليد والقواعد الأساسية المميزة لجماعة معينة والتي اعتمدتها أسلوبا ينظم روابطها وعلاقاتها .

ب. **تمييزها عن التنظيم الدولي:** يقصد بالتنظيم الدولي الهيكل العام للجماعة الدولية من وجهة نظر ديناميكية تشمل احتمالات تطوره إلى ما هو أفضل أو انحداره إلى ما هو أسوأ، ومن ثم فإنه أوسع من مفهوم المنظمات، و يشمل التنظيم الدولي كل مظاهر العلاقات الدولية (إنشاء العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، إبرام المعاهدات الدولية، عقد المؤتمرات وإدخال نظم التحكيم الدولي وغيرها من الأنظمة القانونية الدولية) وعليه فإن التنظيم الدولي هو الكل وإن المنظمات الدولية هي الجزء منه، كما أن التنظيم الدولي هو الغاية التي تسعى إليها المنظمات الدولية.

ت. **تمييزها عن المؤسسات الدولية:** المؤسسة الدولية هي عبارة عن منشأة أو مرفق عام تنشئه دولتان أو أكثر يهدف إلى فرض التزامات على عاتق الأفراد عند استغلالهم للأموال العامة المشتركة للدول أو تنظيم كيفية استعمالها ويكون مستقلا عن الحكومات الأعضاء، وتمارس المؤسسات العامة الدولية عملا لا تقوم به منظمة دولية ومن أمثلة تلك المؤسسات "المنظمة الأوربية لتأمين الملاحة الجوية".

خامسا: النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية.

مهما اختلفت النظم السياسية في مختلف دول العالم، فلا تستطيع هذه الدول العيش في معزل عن بعضها البعض، لانها لا تستطيع أن تنتج كل ما تحتاج اليه، وانما يقتضي الأمر أن تتجه الى التخصص في انتاج السلع التي تؤهلها ظروفها وامكانياتها الداخلية من انتاجها، ثم يتم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع انتاجها داخل حدودها. وبهذا ظهرت التجارة الدولية في السلع والخدمات، والتي أصبحت واحدا من أهم الارتباطات بين اقتصاديات العالم المختلفة وتعتمد عليها الكثير من الدول لمدها بالسلع والخدمات التي تفتقر اليها، وتبلورت النظرية التجارية التجارية الحديثة نتيجة اسهامات العديد من النظريات المفسرة لأسباب قيام التبادل الدولي ، انطلاقا من

[17] كمال عبد حامد آل زيارة. (2020). محاضرات مادة المنظمات الدولية. العراق: جامعة أهل البيت. ص5.

النظرية الكلاسيكية ومرورا بنظرية هكشر أولين ووصولا الى النظريات الحديثة. **النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية**[18].

1.1. نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث[19].

إن أول محاولة لتفسير التجارة الخارجية تفسيرا علميا قام بها ادم سميث في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 حيث بدأ بتعريف ثروة الأمم على إنها انعكاس لقدرتها الإنتاجية، وليس قدراتها على جمع المعادن النفيسة وهذا يعني الاهتمام بزيادة القدرة الإنتاجية وليس العكس أن ظروف الحرية الاقتصادية هي الأكثر ملائمة لزيادة الطاقة الإنتاجية في ظل المنافسة الكاملة ولم يؤمن بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. كما نادى السابقون بل اعتقد وجود يد خفية تسعى لتحقيق مصلحة المجتمع ككل في إطار القانون والحفاظ على حقوق الملكية الخاصة ودور الدولة الوحيد في نظرة يتلخص في الحفاظ على كفاءة عمل الأسواق بصورة التنافسية ولقد طبق أفكاره الخاصة عن مزايا التخصص وتقسيم العمل على المعاملات التي بين احد الدول و باقي دول العالم فاستنتج أن الدول مثل الأفراد يجب أن تخصص في إنتاج و تصدير السلع التي تتمتع فيها الدول الأخرى بميزة مطلقة , بمعنى آخر فان كل دولة يجب أن تصدر السلع التي تنتجها بكفاءة مقاسة بوحدات العمل التي تحتاجها الوحدة الواحدة من السلعة مقارنة بشركاتها في التجارة .نلاحظ أن سميث شانه شان المركنتاليين قد اعتمد على نظرية القيمة في العمل في تقييم تكلفة الإنتاج. ويرى سميث أن التجارة الخارجية تقوم بوظيفتين هامتين، ترتبط الأولى بخلق مجال لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر ذي نفع اكبر، والثانية هي التغلب على ضيق السوق المحلي وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلد المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق، يرى سميث أن تحقيق الزيادة الإنتاجية يشترط عنصر الحرية الاقتصادية ولقد طبق سميث أفكاره الخاصة عن المزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدولة، وعمد إلى وضع مجموعة من الفرضيات التي ساعدته على ذلك وهي:

أ. وجود دولتين تنتجان سلعتين مختلفتين.

ب. قيمة السلعة تتحدد بعامل واحد وهو العمل.

ت. دالة الإنتاج نفسها في كلتا الدولتين .

[18] معين أمين السيد، محاضرات في مدخل للاقتصاد، 2016، ص 181.

[19] صخري محمد، (14-06-2019)، نظرية القيمة المطلقة لآدم سميث، تاريخ الاسترداد 01 ديسمبر 2021 من: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية https://www.politics-dz.com

ث. حرية تنقل عوامل الإنتاج داخل البلد الواحد وعدم التمتع بهذه الحرية بين الدول.

ج. التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج داخل البلد الواحد وعدم التمتع بهذه الحرية بين الدولة.

ح. حرية المبادلات.

2.1. نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو[20].

هذه النظرية امتداد لنظرية سميث وتطورت عنها قليلاً بمفهوم الميزة النسبية وكانت نظرية ريكاردو هي اجابة على السؤال الذي لم تعطيه الاهتمام الكافي وهو: ماذا سيحدث لو ان بلد ما لا يملك ميزة مطلقة في انتاج بضاعة ما، فهل هذا يعني عدم مشاركته في التجارة الدولية ؟ ويجيب ريكاردو على هذا السؤال في نظريته التكاليف النسبية وقد بناها على عدد من الاسس العامة والفرضيات تتلخص بما يلي :

أ. التبادل بين دولتين ولسلعتين وعن طريق المقايضة وبمعزل عن العوائق.

ب. تقييم السلع من خلال العمل المبذول في انتاجها .

ت. سيادة المنافسة التامة في الاسواق

ث. الاستخدام الشامل لعناصر الانتاج .

ج. حرية نقل عناصر الانتاج من نشاط انتاجي الى آخر بهدف الحصول على اكبر ربح ممكن في السوق الداخلية (اي داخل حدود البلد) وعدم استطاعتها التنقل على المستوى الدولي (اي خارج حدود البلد) وهي من النظريات التي أعطت دفعة للتجارة في انكلترا .

وقد ميز ريكاردو الفرق بين الميزة النسبية والميزة المطلقة بوقت مبكر واثبت ان الاساس في التجارة ليس الميزة المطلقة وانما الميزة النسبية فدولة مثل فرنسا فيها موارد طبيعية ورخص في الايدي العاملة تستطيع ان تنتج القمح والنسيج بأسعار ارخص مما تنتجه انكلترا ، الا ان نسبة تفوقها في انتاج القمح اعلى من نسبة تفوقها في انتاج النسيج ولذلك من المفضل ان تتخصص في انتاج القمح ويرى ريكاردو لو كل بلد يتخصص في انتاج سلعة معينة تحرز ميزة نسبية فإن الانتاج العالمي سوف ينمو بشكل اكبر وقد عرض نموذج مبسط لمبدأ التكاليف النسبية يكون من بلدين هما فرنسا وانكلترا وسلعتين هي النسيج والقمح يفرض ان قيمة السلعة تتحدد بكميات العمل اللازمة لإنتاجها وكالآتي: .

[20] جعفر طالب احمد الخزعلي،(2019/11/13)، تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية)، تاريخ الاسترداد 01/ 2021/12 من: https://almerja.com/reading.php?idm=125089

	المنسوجات بالمتر	القمح كغم
انكلترا	80	100
فرنسا	70	60
تكاليف انتاج النسيج في انكلترا	70/80 = 0.87،5	
تكاليف انتاج القمح في فرنسا	60/100 = 0.6	

ومن هذا المثال نلاحظ ان فرنسا اكثر كفاءة من انكلترا في انتاج القمح ولكن انكلترا أكثر كفاءة من فرنسا في انتاج النسيج ، لذلك فإن من مصلحة فرنسا انتاج القمح وانكلترا في انتاج النسيج .

ان نظرية دافيد ريكاردو في التجارة الدولية تعرضت للانتقاد في الفروض والنظرية لأن النظرية كما هو معلوم افترضت التبادل بين دولتين ولسلعتين وعن طريق المقايضة وبمعزل عن العوائق ، كما افترضت النظرية امكان تقييم السلع من خلال العمل المبذول في انتاجها والحقيقة غير ذلك حيث ان التجارة الدولية وخاصة في انكلترا تكون مع مجموعة كبيرة من الدول وتؤثر في الكلفة اجور النقل والتأمين واسعار الصرف وغيرها ، والتبادل بين الدول ليس بالمقايضة بل يتبع التعامل بالنقود والائتمان ولكنه كما ذكرنا ان الافتراض هو حالة دراسية تُتبع في البحث العلمي لمعرفة سلبيات الدراسة وايجابياتها ثم نسقطها على التأثيرات الاخرى .

3.1. نظرية النفقات النسبية لهكشر أولين[21].

إن النظريات الكلاسيكية السابقة قد أعطت تفسير لأسباباً قيام التجارة الخارجية بين الدول على أساس اختلاف التكاليفاً النسبية في إنتاج السلع، إلا أنها بالمقابل لم تعط تفسيرا لأسباب هذا الاختلاف من بلد لآخر، وعلى إثر هذا جاء هكشر وقام بتوسيع نموذج نظرية التجارية الخارجية من عنصر إنتاج واحد ألا وهو العمل إلى عنصري إنتاج أو أكثر (العمل، رأس المال، الأرض). ولقد أشار إلى أن التفاوت في قيمة السلع لا يرجع بالأساس إلى التفاوت فيما أُنفق عليها من عمل –كما يقول ريكاردو– بل على أساس ما أنفق على عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج هذه السلعة. والنتيجة أن التجارة الخارجية تقوم على أساس التفاوت بين الدول في أسعار عناصر الإنتاج، مما ينعكس على الاختلاف في أثمان السلع المنتجة. ويترتب علي ذلك وجود دول ستتخصص في إنتاج سلع معينة؛ لأنها تتمتع بميزة نسبية معينة في إنتاجها، حيث ترجع الميزة

[21] مجدي علي محمد غيث، نظرية هكشر– أولين في التجارة الخارجية في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 41، 2014، ص 873.

لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها. وعليه فالنظرية الحديثة بدأت من حيث انتهت نظرية ديفيد ريكاردو "المزايا النسبية"، ولقد بنيت نظرية هكشر-أولين على أساس وجود عنصريُ إنتاج هما: العمل، ورأس المال؛ فبعض الدول تمتاز بوفرة نسبية في رأس المال مقارنة باليد العاملة، وبالمقابل -وحسب قوانين العرض والطلب- يتميز الأجر عموما في هذه الحالة بالارتفاع مقارنة بعائد رأس المال. ويترتب على إنتاج السلع التي تتطلب يد عاملة كثيفة في هذه الدول (النسيج، الألبسة) ارتفاع أثمانها في السوق المحلية بسبب استغلال العنصر النادر في إنتاجها، ونفس الحال ينطبق على الدولة الثانية التي تمتاز بمقابل ذلك بوفرة نسبية في العمل مقارنة برأس المال .هنا تأتي النظرية وتوصي الدول بإنتاج السلع كثيفة الاستخدام للعنصر الوفير داخل البلد؛ فالدولة الأولى تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية والتي تستخدم كثافة رأس المال بسبب التوفر النسبي لهذا الأخير، وتتخصص الدولة الثانية في إنتاج السلع التي تحتاج إلى استخدام مكثف لعنصر العمل. ومما سبق يتضح لنا جليا حسب هكشر وأولين أن الدولة ستصدر السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا لعامل الإنتاج الوفير والرخيص نسبيا لديها، وستستورد السلعة التي يحتاج إنتاجها استخداما مكثفا لعامل الإنتاج النادر نسبيا لديها .وبالاستناد إلى فكرة هذه النظرية نخلص إلى نص هذه النظرية :بأن الدولة ستتخصص في إنتاج وتصدير السلعة كثيفة الاستخدام للعنصر الوفير داخل البلد.

2. النظريات الحديثة في تفسير التجارة الدولية.

يرجع ظهور النظريات الحديثة الى ضعف النظريات السابقة في تفسير خصوصيات التبادل الدولي الحالي، وسنتطرق في هذا الجزء الى أهم النظريات التي تناولت هذه الخصوصيات بدءا بالعامل التكنولوجي، ثم المنافسة غير التامة، وبعد ذلك اقتصاديات الحجم وفي الأخير نموذج الجاذبية.

1.2. العامل التكنولوجي والتجارة الدولية:

يشكل العامل التكنولوجي أحد أهم العوامل اللازمة لاكتساب مزايا التصدير وهو ما أثبتته نظريتي الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتج.

- **نظرية الفجوة التكنولوجية[22]:**

[22] نظريات التجارة الخارجية، ص 10 تاريخ الاسترداد 01/ 2021/12 من:
http://elearning.univ-biskra.dz/moodle2019/mod/resource/view.php?id=10745

هذا النموذج قدمه بوسنر سنة 1961 ويقوم على أساس أن الاختلاف في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول المتقدمة والمتخلفة يؤثر على هيكل التجارة الخارجية، فالأول يتحصل على ميزات نسبية مكتسبة بالشكل الذي يجعلها تتفوق على الثانية، مما يتيح لها من أن تقود التجارة لصالحها، وبالتالي فإن هذا النموذج يرتكز على وجود فجوة تكنولوجية بين النوعين من الدول، والذي ينعكس أثره على حركة التجارة الدولية، كما أن هذا التحليل يستند على وجود فجوتين:

فجوة الطلب: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية استهلاكه في الدول المقلدة، وخلالها تحتكر الدول المتقدمة انتاجه وتصديره.

فجوة التقليد: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة وظهوره في الدول النامية، حيث تشارك في الإنتاج.

ففحوى نموذج الفجوة التكنولوجية يتضمن أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، وذلك عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي وتصبح دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة متشابهة بين الدول، وعندها تفقد العوامل التكنولوجية بسبب ذلك التطور دورها الهام كعامل مفسر لهيكل أو نمط التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات.

- **نظرية دورة حياة المنتج[23]:**

فشلت النظريات السابقة في تفسير أسباب قيام التبادل التجاري بين الدول، بسبب سرعة التقدم التكنولوجي وزيادة عدد الشركات الكبيرة بالإضافة الى ان المبيعات من منتج ناجح عادة ما تسير وفق نمط معين فضلا عن ارتباط ظروف المنافسة بالتغيرات التكنولوجية وبحجم المبيعات. أما في نظرية دورة حياة المنتج فان العديد من سلع الشركات تمر بمراحل حياتية وخلال هذه العملية التي يمكن وصفها بعدة مراحل ، وقد اعتمدت عدة دراسات على دورة حياة المنتج في تفسيرها للتجارة الخارجية ومنها دراسة فيرنون 1968 وهيرش 1971بتقديم تحليلا تاريخيا للتجارة الأمريكية حيث توصلا الى أنه بعد مرحلة التنافس في الداخل أو الخارج يكون المنتج الأجنبي في وضع أفضل ذلك أن الفجوة التكنولوجية تكون قد تلاشت أو على الأقل ضاقت ومازالت الأجور والدخول الأجنبية دون مثيلاتها الامريكية وحتى خلال مرحلة النضج فان الدول الأجنبية ستقوم بالتصدير بينما ستقوم الولايات المتحدة بالاستيراد. فحسب فرنون فان التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر

[23] مصطفى يوسف كافي، إدارة الأعمال الدولية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017، ص61.

في الولايات المتحدة مما يعطيها دورا رياديا في تطوير منتجات جديدة وتصنيعها، وعبر مراحل تمر بها انتقالا من الولايات المتحدة الامريكية الى خارجها، ولذلك قسمها الى أربع مراحل كما يلي:

مرحلة الانطلاق: يتركز الإنتاج في هذه المرحلة على البلد المبتكر بكميات جد محدودة وبتكاليف مرتفعة، ويوجه بذلك للسوق الداخلي لارتفاع القدرة الشرائية فيه، وتتميز هذه المرحلة كذلك بالكثافة التكنولوجية ما يتطلب يد عاملة عالية المهارة للإنتاج ما يجعل أسعار المنتجات مرتفعة والطلب عليه غير كبير، وبالتالي يكون تصديره للخارج جد محدود.

مرحلة النمو: يزيد الطلب على المنتوج في هذه المرحلة، وبالتالي يرتفع الانتاج وتنخفض تكاليفه وأسعاره، مما يجعل الطلب الداخلي والخارجي عليه يتضاعف، وبالتالي يصبح البلد المبتكر مصدر للمنتج نتيجة لاحتكاره المؤقت للتكنولوجيا، بينما يظهر الميزان التجاري للدول المصنعة (المقلدة) في حالة عجز، في حين تظهر الدول النامية في منتصف هذه المرحلة مستوردة للمنتج الجديد.

مرحلة النضج: في هذه المرحلة يصبح المنتج منمطا والتكنولوجيا عادية، لذا تصبح المنافسة سعرية، ويتركز الإنتاج في الدول ذات الأجور المنخفضة لانخفاض تكاليف الإنتاج، فتصبح الدول المبتكرة مستوردة بينما الدول المقلدة مصدرة.

مرحلة الانحدار: ويصبح المنتج في هذه المرحلة أكثر تنميطا والتكنولوجيا متاحة لجميع الشركات، لذا تشير هذه المرحلة لبداية التصدير في الدول النامية وهذا نتيجة لانخفاض تكايف الإنتاج (وفرة اليد العاملة)، وتصبح الدول النامية مصدرة للمنتج للدول المبتكرة والمقلدة.

2.2. المنافسة غير التامة والتجارة الدولية.

– نظرية معدل التبادل للبندر[24]:

يرى الاقتصادي السويدي ليندر سنة 1961 أن التجارة الخارجية ترتبط بالمزايا النسبية، ولكن منشأ هذه المزايا لا يوجد في الاختلاف بين الهبات المبدئية لعوامل الإنتاج، ولا يعني هذا أن اختلاف نسب عوامل الإنتاج لا قيمة له في تفسير التبادل الدولي، ولكنه يعني أن قيمته محدودة، ولذا فإن الأمر يتطلب البحث عن موارد أخرى، وفي تفسيره للتبادل الدولي فقد فرق ليندر بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة منتجات المواد الأولية. فبالنسبة للمنتجات الأولية، يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، وأن الميزة النسبية تتحدد بنسب عناصر الإنتاج، وهو نفس تفسير

[24] وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2019، ص32.

هيكشر–أولين، أما بالنسبة للسلع الصناعية فيرى ليندر أن الأمر أكثر تعقيدا ، فهناك مجموعة عوامل أخرى تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية، ومن أهم محددات الصادرات المحتملة حجم الطلب المحلي.نتيجة لذلك تكون التجارة الخارجية أكثر كثافة بين الدول التي تتشابه هياكل الطلب فيها، و إذا كان الدخل الفردي هو المحدد الأساسي للطلب، فإن التجارة الخارجية تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتفاوت مستوى الدخل فيها، وذلك للأسباب التالية:

الطلب الداخلي يمكن المنتج من الإنتاج محليا، وبذلك يستطيع حل المشاكل التي قد توجد عند استخدام أحد الفنون الإنتاجية الجديدة ثم ينطلق بعد ذلك الى السوق الخارجي.

زيادة حجم الإنتاج قد يؤدي الى تحقيق وفورات الحجم، خاصة اذا كان المجال الصناعي متقدما بدرجة كافية.

لا يمكن تعديل نوع السلع أو تطوير سلع جديدة الا في السوق المحلي.

استجابة المنظمين لفرص الربح التي يكونون على دراية بها في السوق المحلي، وبعد مرور فترة زمنية من الإنتاج في السوق المحلية قد تتاح فرص البيع في الأسواق الخارجية.

- **نموذج التجارة ضمن نفس الصناعة**[25]: إن أكثر إنتاج الدول المتقدمة متنوع ومتمايز بعض الشيء وليس متجانس، كما أن أكثر الصفقات في التجارة الدولية هي مبادلات لمنتجات ضمن نفس الصناعة، وتسمى تجارة ضمن نفس الصناعة) trade industrial Intra) والتي من خلالها تصدر بعض الدول السلعة نفسها التي تستوردها، ونظرا لزيادة الأهمية النسبية للتجارة ضمن نفس الصناعة دفعت العديد الاقتصاديين إلى تطوير مجموعة جديدة من النماذج للإجابة على السؤال التالي : لماذا تصدر بعض الدول السلعة نفسها التي تستوردها لقد طُور نموذج التجارة ضمن نفس الصناعة الواحدة من قبل "لونكاستر" "Lancaster. K" " و بول كروغمان .Krugman" " " "Pو هلفمان" Halpman" "وغيرهم منذ سنة 1989 ،حيث أن التجارة في نموذج "هكشر واولين" تتم في ظل المنافسة التامة وتقوم على أساس الميزة النسبية أو اختلاف عوامل الإنتاج، أما التجارة ضمن نفس الصناعة فإنها تتم في ظل المنافسة الاحتكارية وتقوم على أساس تنوع المنتجات واقتصاديات الحجم، لذا فإن التجارة على أساس الميزة النسبية تكون أكبر عندما يكون اختلاف عوامل الإنتاج بين الدول كبيرا، أما التجارة ضمن نفس الصناعة تكون أكبر بين الاقتصاديات

[25] عائشة خلوفي، تأثير التكلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية، دراسة حالة الاتحاد الاروبي، رسالة مجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية،جامعة فرحات عباس سطيف، ص 18.

الصناعية التي تتشابه في الحجم وعوامل الإنتاج . وتعتبر الميزة النسبية حسب نموذج "هيكشر وأولين" كمحدد لنمط التجارة بين الصناعات المختلفة trade industrial Inter بينما اقتصاديات الحجم في المنتجات المتنوعة تزيد التجارة ضمن نفس الصناعة وكلا النوعين من التجارة الدولية يحدث في الوقت الحاضر وما يلاحظ من هذا النموذج هو قلة تعارضه مع نموذج "هكشر وأولين"، حيث أن أكثر صفقات التجارة ضمن نفس الصناعة في الحقيقة تقوم على أساس اختلاف عناصر الإنتاج فعلى سبيل المثال تستورد الولايات المتحدة الأمريكية الحواسيب من المكسيك، وقد تشمل هذه الواردات قطع حواسيب 2مصنعة بأيدي أمريكية ماهرة إضافة إلى قطع حواسيب مصنعة بعمالة مكسيكية .

- **نموذج الجاذبية والتجارة الدولية[26].**

أصبح نموذج الجاذبية للتجارة على مدى العقدين الماضيين أداة قياسية لنمذجة التجارة الدولية. كما يسمح نموذج الجاذبية بتحليل نتائج تحرير التجارة وآثر المسافة على حجم التجارة بالإضافة الى تأثير الاحجام الاقتصادية للدولتين. مستوحاة من قانون الجاذبية في نيوتن (المنشور عام 1687 (والذي يؤكد أن "قوة الجاذبية التي تمارس بين أي جسمين تتناسب طردا مع حاصل ضرب كلتيهما و عكسيا مع مربع المسافة التي تفصل بينهما ،" فكانت اول تطبيقاته في التجارة الدولية سنة 1960 ، لاسيما مع العمل الرائد ل Tinbergen في1962 ، وسنة 1963 ل Pöyhönen و 1966 Linnemann؛ وفي أوائل سبعينيات القرن العشرين مع Aitken سنة 1973.

ومن خلال هذه الأعمال تم تطبيق تغيير بسيط لقانون الجاذبية في نيوتن على التجارة الدولية مع إعطاء تعبير اقتصادي –من نوع كوب دوغلاس – على النحو التالي:

$$Yij = G \times \frac{Mi^{\beta 1} \; Mj^{\beta 2}}{Dij^{\beta 3}}$$

Yijالتدفقات التجارية الثنائية بين البلدين i و j .

Miو: Mj الناتج المحلي الإجمالي للبلدين i و j على التوالي.

Dijالمسافة بين البلدين.

G ثبات (تحت افتراض) B1 + B2 + B3=0

[26] عبيد سعاد، نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية (دراسة حالة:الجزائر وزبنائها التجاريين)، مجلة مجاميع المعرفة المجلد السابع، العدد الأول، 2021، ص 215.

بالقياس إلى قانون الجاذبية لنيوتن ، يدعم نموذج الجاذبية للتجارة فكرة أن التدفقات التجارية بين منطقتين (أو دولتين) تتناسب مع ناتج الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما وتتناسب عكسيا مع المسافة بينهما.، وتستخدم نماذج الجاذبية أيضا في دراسة محددات ظواهر أخرى مثل الهجرة كدراسة Beine et al 2011 سنة، الاستثمار الأجنبي المباشر مثل دراسة Kleinert & Toubal سنة 2010 ،أو استثمارات المحفظة الدولية مثل دراسة Portes and Rey التي كانت عام 2005.

المحور الثاني: صندوق النقد الدولي.

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد أهم المؤسسات النقدية الدولية التي تم تأسيسها في إطار مؤتمر بريتون وودز المنعقد سنة 1944م.

أولا: نشأة صندوق النقد الدولي.

تميزت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية باتجاه دول العالم الى التعاون فيما بينها، من أجل إعادة بناء الاقتصاد العلمي، وتحقيق الاستقرار في العلاقات الاقتصادية والمالية بين الدول رغم التنافس آنذاك بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا حول العملة التي يتم ارسائها بين الدولار والجنيه الإسترليني كعملة نقدية دولية. ولقد كان تخوف الولايات المتحدة الامريكية شديد من بريطانيا بحكم الميزات التي اكتسبها الجنيه الإسترليني في قابليته للتحول واتساع منطقته ما يخول له حق اكتساب صبغة عملة دولية على اثر ذلك تقدمت إنجلترا بالمشروع المقدم من قبل اللورد كنز Keyns Ward لإنشاء اتحاد للمقاصة الدولية، كما تقدمت الولايات المتحدة الامريكية بمشروع آخر قدم من قبل هاري ديكستر وايت Harry Dexter White لإنشاء احتياطي دولي لتثبيت النقد، ولتجسيد هذان المشروعان عقد مؤتمر اقتصادي عالمي في المجال النقدي والمالي لمناقشة وتحليل الأفكار المطروحة من قبل مجموعة من الدول المتحالفة ولهذا الغرض وجهت هيئة الأمم المتحدة الدعوة الى أربعة وأربعين دولة لعقد مؤتمر نقدي ومالي يهدف الى تجميع مجموعة من الدول المتحالفة لتشكيل كتلة نقدية دولية وإيجاد مؤسسة دولية مشتركة لتحقيق التوازنات المالية وتوفير الائتمان الدولي، مع العمل على استقرار أسعار الصرف بالإضافة الى قضايا أخرى. وكانت النتيجة انعقاد المؤتمر النقدي والمالي سنة 1944، في بروتون وودز بولاية نيوهامشير New Hampshire بالولايات المتحدة الامريكية تحت رئاسة واشراف هيئة الأمم المتحدة، وانتهت اعماله بميلاد مؤسستين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وتم تحديد دورهما في

هذا المؤتمر حيث يختص الصندوق بمراقبة نظام النقد الدولي والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي الدولي كتغطية العجز في ميزان المدفوعات القصيرة الاجل للدول الأعضاء، اما البنك الدولي فيختص بالتمويل طويل الاجل للنهوض بالبرامج والخطط لتحقيق نمو في اقتصاديات الدول الأعضاء. وتم اعتماد اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تشمل على 31 مادة والمصادقة عليها من قبل 29 دولة من بين 44 دولة التي حضرت المؤتمر (أستراليا، بلجيكا، بوليفيا، كندا، الشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، الدنمارك، الاكوادور، مصر، الولايات المتحدة الامريكية، الدومينيكان، اثيوبيا، فرنسا، اليونان، غوان ياماها، هايتي، الهندوراس، الهند، العراق، ايران، استيلندا، ليبيريا، اللكسمبرغ، المكسيك، تيلاند الجديدة، نيكاراغوا، النرويج، المنامة، البارغواي، هولندا، البيرو، الفليبين، بولونيا، بريطانيا، السلفادور، تشيكوسلوفاكيا، افريقيا الجنوبية، الاتحاد السوفياتي، الاوروغواي، فنزويلا، يوغسرفيا)، والتي تحدد الاطار العام لكيفية السير داخل الصندوق وكذا الشروط والمعايير الضرورية لتنظيمه. ولقد بدأ الصندوق في تطبيق أحكام الاتفاقية ابتداء من ديسمبر 1945 وقرر اثناء اجتماعه الافتتاحي الذي انعقد في سافاناه بولاية جورجيا في 18 مارس 1946 اختيار واشنطن مقرا له اثناء الاجتماع التنظيمي الداخلي للصندوق.[27]

ولقد سار الصندوق على الدرب المحدد له في اتفاقية بروتون وودز ، ولكن نتيجة الظروف التي أحاطت بالبيئة الاقتصادية في عقد الخمسينات والستينات وحتى بداية السبعينات والأزمات التي عرفها نظام القد الدولي جعلت تدخل الصندوق يقوم ببعض التعديلات في اتفاقيته لمسايرة الأوضاع وكذا توسيع ميدان اختصاصه كي يستطيع ان يلعب دوره على اتم وجه والذي لم يعد مقتصرا على كونه مؤسسة مالية تقدم المساعدات فقط بل وسع من دائرة اختصاصه ليقوم بدور قيادي بالنسبة لكل مصادر التمويل الأخرى بالإضافة الى دوره التحفيزي.

ثانيا: ماهية صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في منظمة الأمم المتحدة، نشأ بموجب المعاهدة الدولية سنة 1945م للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية ويديره أعضاء يمثلون جميع دول العالم تقريبا، حيث بلغ عدد هذه الدول 189 وبدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947م، ولا يشترط أن يكون الدول الأعضاء به أعضاء

[27] دحو سهيلة. (2001). صندوق النقد الولي وسياسات الاصلاح الهيكلي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1989-1999). رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط (صفحة 6). الجزائر: جامعة الجزائر 3.

في منظمة الأمم المتحدة، كما أن للصندوق أعضاء أصليين وهم ممثلي الدول التي حضرت مؤتمر "بروتون وودز" قبل شهر ديسمبر عام 1946م، أما الدول التي انضمت بعد ديسمبر من نفس السنة، فلا تعتبر أعضاء أصليين، ولا يوجد فرق في الالتزامات بين الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد، كما أن لكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق.[28]

ثالثا: أهداف صندوق النقد الدولي.

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:[29]

1. تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق هيئة دائمة توفر سبل التشاور والتعاون بشأن المشكلات النقدية الدولية.
2. تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، مما يسهم في زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل الحقيقي بصفة مستمرة وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء باعتبارها أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية.
3. العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف، والحفاظ على ترتيبات مُنظَّمة للصرف بين عملات البلدان الأعضاء وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات.
4. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد ا لأطراف بالنسبة للمعاملات الجارية بين البلدان الاعضاء وإلغاء قيود الصرف الاجنبي التي تعيق نمو التجارة العالمية.
5. توفير الثقة بين الدول الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق العامة لها بصفة مؤقتة وبضمانات كافية، ومن ثم إعطاؤها الفرصة لتصحيح الاختلالات التي تصيب موازين دفوعاتها دون اللجوء إلى تدابير من شأنها الاضرار بالرخاء على المستوى الوطني أو الدولي.
6. تقصير أجل الاختلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الاعضاء وتخفيف حدته.

رابعا: العضوية في صندوق النقد الدولي.

يضم صندوق النقد الدولي في عضويته أعضاء أصليون وأعضاء آخرون:[30]

---

[28] دودان حنان وزبيري رابح. (2018). دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2008_2015). مجلة البشائر الاقتصادية، ص 235.

[29] صندوق النقد الدولي. (2011). اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي. واشنطن ، الولايات المتحدة الامريكية: ادارة التكنولوجيا والخدمات العامة، صندوق النقد الدولي، ص2.

[30] صندوق النقد الدولي. (2011). اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص3.

1. **الأعضاء الأصليون:** أعضاء الصندوق الأصليون هم الدول الممثلة في المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة والتي قبلت حكوماتها في عضوية الصندوق قبل 31 ديسمبر 1945.
2. **الأعضاء الآخرون:** تتاح عضوية الصندوق لسائر الدول وفق التوقيت والشروط التي يقرها مجلس المحافظين، وتستند هذه الشروط، ومنها المتعلقة بالاشتراكات إلى مبادئ متوافقة مع المبادئ المطبقة على الدول الأخرى الأعضاء بالفعل في الصندوق.

خامسا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.

يتألف الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي والمدير العام والموظفين، بالإضافة إلى المجلس الاستشاري إذا ما قرر مجلس المحافظين بأغلبية 85% من مجموع القوة التصويتية.[31]

1. **مجلس المحافظين:** يعتبر مجلس المحافظين صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي حيث يمنح كافة الصلاحيات بموجب أحكام اتفاقية انشاء الصندوق ما لم تكن مخولة مباشرة إلى مجلس المحافظين أو المجلس التنفيذي أو المدير العام ويتألف مجلس المحافظين من محافظ ومحافظ مناوب يعينهما كل بلد عضو حسبما يتراءى له. ويستمر كل محافظ وكل محافظ مناوب في أداء مهام وظيفته إلى حين إجراء تعيين جديد .ولا يجوز للمحافظ المناوب التصويت إلا في غياب رئيسه، ويختار مجلس المحافظ أحد المحافظين رئيسا للمجلس. ويجوز لمجلس المحافظين تفويض المجلس التنفيذي سلطة ممارسة أي من صلاحياته، باستثناء الصلاحيات المخولة مباشرة إلى مجلس المحافظين بموجب هذه الاتفاقية، ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاته وفقا لما يقرره مجلس المحافظين أو بناء على دعوة المجلس التنفيذي، وتتم الدعوة لاجتماعات مجلس المحافظين متى طلبها خمسة عشر عضوا من الأعضاء الذين يمثلون معا رُبع مجموع القوة التصويتية كما يحق لكل محافظ الإدلاء بعدد الأصوات المخصصة للبلد العضو الذي يعينه.
2. **المجلس التنفيذي:** يقوم المجلس التنفيذي بمسؤولية تسيير أعمال الصندوق، ولهذا الغرض فانه يمارس كافة الصلاحيات التي يفوضها إليه مجلس المحافظين. ويتألف المجلس التنفيذي من المديرين التنفيذيين ويرأسه المدير العام. ومن بين هؤلاء المديرين التنفيذيين:

أ. خمسة مديرين بالتعيين عن طريق البلدان الأعضاء الخمسة صاحبة أكبر الحصص.

[31] صندوق النقد الدولي. (2011). اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 29.

ب. خمسة عشر مديرا بالانتخاب عن طريق البلدان الاعضاء الأخرى.

3. المدير العام والموظفين: يختار المجلس التنفيذي مديرا عاما للصندوق من غير المحافظين أو المديرين التنفيذيين. ويتولى المدير العام رئاسة المجلس التنفيذي، ولكنه لا يملك حق التصويت إلا بالصوت المرجح في حالة تساوي الأصوات. ويجوز له المشاركة في اجتماعات مجلس المحافظين، ولكنه لا يصوت في تلك الاجتماعات. وتنتهي ولاية المدير العام بقرار من المجلس التنفيذي. المدير العام هو رئيس الموظفين العاملين في الصندوق وهو الذي يدير شؤون الصندوق العادية تحت إشراف المجلس التنفيذي، وهو مسؤول عن تنظيم الهيكل الوظيفي للعاملين وتعيينهم في الصندوق وفصلهم منه، بتوجيه عام من المجلس التنفيذي.يعمل المدير العام والموظفون بولاء تام للصندوق وليس لأي سلطة أخرى .ويحترم كل من الدول الأعضاء الطابع الدولي لهذا الولاء ويمتنع عن ممارسة أي محاولات للتأثير على أي موظف في سياق أدائه لعمله. ويراعي المدير العام عند تعيين الموظفين أهمية الاختيار على أساس أوسع تمثيل جغرافي ممكن مع مراعاة ضرورة توفير أعلى مستويات الكفاءة والجدارة الفنية.

يعمل بالصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون الى 133 بلد و يشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريبا و يضم الصندوق 22 إدارة و مكتبا يرأسها مديرون مسؤولون أمام المدير العام.

سادسا: السياسة الاقراضية لصندوق النقد الدولي.

تنحصر معظم الأنشطة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي في المجالين المالي والنقدي، وتعد التسهيلات التي يقدمها في هذين المجالين أحد العوامل الهامة في تعزيز قدرة أعضائه على خدمة مدفوعاتهم الخارجية في الأجل القصير، وتمكن المساعدات المالية والتسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء من الاقتراض من الصندوق بمبادلة مبلغ من عملته بمقدار يعادلها من عملات باقي الأعضاء الاخرين أو بحقوق السحب الخاصة لدى الصندوق، وبعد الفترة المحددة المتفق عليها يعيد البلد شراء عملته واستردادها من الصندوق باستعمال عملات الدول الأعضاء أو حقوق السحب الخاصة ، وهذه العملية تعتبر مشابهة للاقتراض بفائدة اذ يفرض الصندوق رسوما على عمليات الشراء.[32]

1. تطور القروض والتسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي.

[32] صالح صالحي. (2000). ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي. دراسات اقتصادية، 102.

أ. **الشريحة الاحتياطية:** وهي مقدار الزيادة في حصة العضو من حيازات الصندوق من عملته في حساب الموارد العامة باستثناء الحيازات الناجمة عن عمليات الشراء والاقتراض التي قام بها ذلك البلد في اطار مختلف السياسات الاستخدامية لموارد الصندوق، ويمكن للبلد الذي له شريحة احتياطية أن يقترض مبلغا يعادل قيمتها بشرط وجود حاجة مرتبطة بميزان المدفوعات ولا يخضع هذا السحب للسياسة الاقتصادية المتبعة ولا تفرض عليه رسوم وهي ليست استخداما لموارد الصندوق يمكن للبلد المعني استخدامها بحرية.

ب. **الشريحة الائتمانية:** تعد هذه السياسة من أهم السياسات الاستخدامية لموارد الصندوق حيث يقدم الائتمان في أربع شرائح يعادل مقدار كل شريحة 25 % من حصة البلد العضو. وتنقسم الشرائح الائتمانية المقدمة في هذا الاطار الى الشريحة الائتمانية الأولى والشريحة الائتمانية العليا.

- **الشريحة الائتمانية الأولى:** وتتم عملية الاقتراض في اطار الشريحة الائتمانية الأولى المقدرة بـ 25 % في حصة البلد العضو بعد أن يبين البلد بانه يبذل مجهودات معتبرة في اطار اصلاحاته المعتمدة للتخفيف من عجز ميزان مدفوعاته خلال مدة البرنامج وفي العادة يتم تسديد المبالغ المسحوبة (إعادة الشراء) في فترة تمتد من ثلاث سنوات الى خمس سنوات.
- **الشرائح الائتمانية العليا:** وتقدم باقي الشرائح الائتمانية المتبقية في حال كون البلد العضو ملتزما بتنفيذ برنامج محدد متفق عليه مع الصندوق الذي يرى بانه برنامج سليم ومعقول يدخل في اطار سياساته العامة، وتتم عملية سحب الشرائح على أقسام ترتبط بدرجة الالتزام بمحتويات البرنامج ومعايير الأداء المطلوب وتسدد المبالغ المسحوبة خلال مدة تتراوح بين ثلاث سنوات الى خمس سنوات.

ت. تسهيل التمويل الممدد (EFF)[33]

يستخدم هذا التمويل الدولة التي تعاني من مشكلات في ميزان المدفوعات نتيجة الاختلالات الهيكلية في مجالات الإنتاج والتجارة والاسعار، الامر الذي يجعل من الصعوبة على تلك الدول أن تستمر في تطبيق السياسات الائتمانية والإصلاحات التي يؤكد على تنفيذها صندوق النقد الدولي، ويحصل البلد على موارد لفترة أطول وبمبالغ تفوق تلك المخصصة في اطار الشرائح الائتمانية، حيث يمكن هذا التسهيل الحصول على 68% من حصته سنويا وأكثر من 300% من حصته بصورة

[33] (EFF) :Extended fund facility

تراكمية خلال ثلاث أو أربع سنوات أحيانا ويقوم البلد الذي يحصل على تلك الموارد (المشتريات بعملته المحلية) بإعادة الشراء (لعملته) على أقساط نصف سنوية عددها 12 قسط خلال فترة تسديد تتراوح بين أربع سنوات ونصف الى عشر سنوات اذا كانت الموارد عادية ويقوم بالتسديد اذا كانت الموارد مقترضة على أقساط ثمانية خلال فترة تمتد من ثلاث سنوات ونصف الى سبع سنوات، ومن الشروط الأساسية المطلوبة للاستفادة من هذا التمويل الممتد هو أن يتقدم البلد ببرنامج متوسط الاجل شامل للتخفيف من حدة الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات يحدد فيه الأهداف السنوية والسياسات المراد تنفيذها والإجراءات المطلوب اتخاذها، وتخضع الدولة بصورة كاملة للمراقبة والمتابعة والتوجيه من قبل خبراء صندوق النقد الدولي ولقد أنشأ هذا التمويل في سبتمبر 1974.

ث. التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي: (SAF)[34]

تقدم في اطار هذا التسهيل التمويلي الموارد بشروط ميسرة للدول الأعضاء المنخفضة الدخل التي تواجه مشكلات عجز دائم في ميزان المدفوعات من أجل دعم برامج متوسطة المدى للتصحيح الهيكلي والكلي. ولاستحقاق هذا التسهيل يقوم البلد العضو بمساعدة خبراء الصندوق بإعداد وثيقة تمثل اطار السياسة العامة وتتحدد في اطارها الخطوط العامة بإعداد وثيقة تمثل اطار السياسة العامة وتتحدد في اطارها الخطوط العامة لبرنامج تصحيح هيكلي متوسط المدى يغطي فترة ثلاث سنوات ويترافق ذلك مع اعداد برامج سنوية مفصلة قبل صرف مخصصات التسهيل التمويلي وتستخدم معايير ربع سنوية لتقييم مدى الالتزام بمشروطية الصندوق وأداء تلك البرامج وفي العادة يحصل العضو الذي حظي بالدعم على شريحة في السنة الأولى تساوي 15 % من حصة تتبعها شريحتان ائتمانيتان في السنة الثانية والثالثة مقدار كل منهما 20 %من حصة العضو. ولقد انشأ التسهيل في مارس 1986 لتقديم المساعدة للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من اختلالات في ميزان المدفوعات بشروط مميزة حيت يبلغ سعر الفائدة على تلك القروض 0,5 **%** ويسدد الالتزام على أقساط عشرة متساوية كل نصف سنة خلال فترة تتراوح بين خمس سنوات ونصف وعشر سنوات.

ج. التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي: (EASF)

[34] **structural adjustment facility**

يقدم الصندوق تسهيلات تمويلية للبلدان الأشد فقرا التي تلتزم وتعمل على تنفيذ برامج لتصحيح الاختلالات الهيكلية بغية تحسين وضعية ميزان المدفوعات وقد اعتمد الصندوق هذا التسهيل التمويلي المعزز في ديسمبر 1987 وهو لا يختلف عن التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي من حيث الأهداف والشروط والخصائص ولعل الفروق الأساسية تكمن في الاحكام المنظمة لإمكانية استخدام الموارد وحجمها وأسلوب المتابعة والتقييم وطريقة التمويل فضلا عن أن التسهيل المعزز مخصص للبلدان الأكثر فقرا، فان حجم الموارد في اطاره يبلغ حد أقصى قدره 190 بالمائة من حصته لمدة البرنامج المقدرة ب 3 سنوات وقد يحصل أحيانا الى 299 بالمائة في الحالات الاستثنائية ، وعادة تدفع قروض هذا التسهيل على أساس نصف سنوي وتسدد المبالغ المستحقة خلال فترة تمتد من خمس سنوات ونصف الى عشر سنوات، ويبلغ عدد الدول المصنفة ضمن الأعضاء المؤهلين للاستفادة من هذا التسهيل أكثر من 70 دولة من اشد البلدان فقرا[35].

ح. تسهيل التمويل التعويضي والطارئ: (CCFF).[36]

تتمكن الدول الأعضاء التي تواجه عجزا في ميزان دفوعاتها نتيجة الانخفاض المؤقت لحصيلة صادراتها بسبب عوامل خارجية مؤقتة خارجة عن سيطرتها الحصول على مساعدة في اطار هذا التسهيل.

ويبلغ حجم التمويل المتاح للبلد العضو 30 بالمائة من حصته اذا كان العجز مرتبطا بانخفاض حصيلة الصادرات أو بعض الطوارئ الخارجية و 15 بالمائة من الحصة اذا كان الأثر يرجع الى ارتفاع تكاليف واردات الحبوب، ويجوز استكمال تخفيف حدة الاثرين السابقين بـ 20 بالمائة أخرى من الحصة. واذا كان البلد قد التزم ببرنامج مع الصندوق فبإمكانه الحصول على تمويل متعلق بالطوارئ لمواجهة التغيرات في الظروف الاقتصادية الخارجية التي تؤثر في تحسن الوضع الخارجي للدولة العضو. ويبدأ التسديد بعد ثلاثة سنوات وثلاثة أشهر وينتهي بعد خمس سنوات، ولكن في حالة تحسن وضع ميزان المدفوعات للدولة المستفيدة فإنها تقوم بإعادة الشراء لتسوية وضعيتها قبل المدة المحددة ولقد أنشئ هذا التسهيل في سنة 1963 وأجريت عليه عدة تعديلات وادمج في أوت 1988 مع التمويل المتعلق بالطوارئ الخارجية.

---

[35] **EASF: enhanced facility adjustement structural**

[36] **CCFF:contingency financing facility financing facility**

خ. التسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية[37] (BSFF)

ان الدول الأعضاء التي تساهم في تمويل المخزون الاحتياطي للمنتجات الأولية بشكل يساعد على التخفيف من حدة التقلبات في أسعار صادراتها الامر الذي ينعكس في تقليل تغيير الصادرات بإمكانها الحصول على المساعدات تمويلية لمواجهة وضعية ميزان المدفوعات المرتبطة بالمساهمة في المخزونات الاحتياطية الدولية تعادل 35 بالمائة من حصة البلد العضو.

د. التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية: [38] (STF)

أنشئ هذا التسهيل في سنة 1993" لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من مصاعب ميزان المدفوعات الناتجة عن التحول من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي مع تأكد الصندوق من ان البلد العضو سوف يشرع بأسرع ما يمكن من اعتماد سياسات وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية اللازمة لخلق ظروف اقتصاد السوق وتبلغ الموارد المتاحة في هذا التسهيل حوالي 50 بالمائة من حصة البلد العضو ويبدأ تسديد القروض بعد 4 سنوات ونصف الى 10 سنوات، ويعتبر هذا التسهيل مؤقت.

ذ. مساعدات خاصة بانهيار الأنظمة النقدية في البلدان النامية التي قامت بإجراء سلسلة من التغيرات الهيكلية الانفتاحية: بإشراف ومتابعة صندوق النقد الدولي وذلك لتفادي انعكاساتها السلبية على النظام النقدي العالمي وإبقاء على الحد الأدنى من الثقة لدى أعضائه واهم تلك الازمات الازمة المكسيكية والتي تطلب مساعدة مالية من الصندوق بأكثر من 17 مليار دولار وكذا إندونيسيا التي حصلت على 23 مليار دولار وكوريا الجنوبية 55 مليار دولار وغيرها من الدول التي أصبحت الان في قبضة الصندوق ليعيدها الى حضيرة الدول التي يهيمن عليها بشروطه.

سابعا: موارد صندوق النقد الدولي.

تأتي معظم موارد الصندوق المخصصة للإقراض مما تقدمه الدول الأعضاء، لا سيما مدفوعاتها لسداد حصص العضوية، ويعمل الاقتراض الثنائي ومتعدد الأطراف كخط دفاع ثان وثالث عن طريق إتاحة مصدر تكميلي مؤقت للموارد المستمدة من حصص العضوية. وقد ساهمت هذه الموارد

---

[37] **Buffer Stock Financing Facility(BSFF)**

[38] **(STF) Systemic Transformation Facility**

المؤقتة بدور أساسي في تمكين الصندوق من تقديم دعم مالي استثنائي لبلدانه الأعضاء أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية. وتُموَّل عمليات الإقراض الميسر ومساعدات تخفيف أعباء الديون للبلدان منخفضة الدخل من خلال صناديق ائتمانية منفصلة تقوم على المساهمات.

1. **نظام الحصص:** تخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة عضوية معينة تتحدد عموما حسب حجمه النسبي في الاقتصاد العالمي، وعلى هذا الأساس يتحدد الحد الأقصى لمساهمته في موارد الصندوق المالية، وعند انضمام أي بلد إلى عضوية الصندوق، عادة ما يدفع مبلغا يصل إلى ربع حصته في شكل عملات أجنبية قابلة للتداول على نطاق واسع (كالدولار الأمريكي أو اليورو أو اليوان الصيني أو الين أو الجنيه الإسترليني) أو حقوق السحب الخاصة أما ثلاثة أرباع الحصة المتبقية فتدفع بعملة البلد العضو. وتخضع الحصص للمراجعة كل خمس سنوات على الأقل. وقد استُكمِلت في عام 2010 المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص باتفاق أعضاء الصندوق على مضاعفة موارده من حصص العضوية لتصل إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، ودخلت هذه التغييرات حيز التنفيذ في جانفي 2016.[39]

أ. **حصص عضوية الصندوق:** تمثل اشتراكات الحصص مكونا أساسيا في موارد الصندوق المالية، وتخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة محددة تقوم في الأساس على مركزه النسبي في الاقتصاد العالمي، وحصة كل بلد عضو هي التي يتحدد على أساسها الحد الأقصى لالتزاماته المالية تجاه الصندوق، وقوته التصويتية، كما تؤثر على حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق.

- **صيغة الحصص:** صيغة الحصص الحالية هي متوسط مرجح لإجمالي الناتج المحلي (بوزن 50%) ودرجة الانفتاح (30%) ومدى التغير الاقتصادي (15%) وحجم الاحتياطيات الدولية (5%). ولهذا الغرض يقاس إجمالي الناتج المحلي باستخدام مزيج من إجمالي الناتج المحلي القائم على أسعار الصرف السائدة في السوق (بوزن 60%) وعلى أسعار الصرف حسب تعادل القوى الشرائية (40%). كذلك تتضمن الصيغة "عامل تقليص" يحد من التباين في أنصبة الحصص المحسوبة للبلدان المختلفة.
- **العملة التي تحرر بها الحصص:** العملة التي تُحرر بها الحصص هي حقوق لسحب الخاصة (SDRs) التي يستخدمها الصندوق كوحدة حساب، وأكبر الدول الأعضاء في الصندوق هي

[39] صندوق النقد الدولي. (30 0،9،2016). صندوق النقد الدولي. تاريخ الاسترداد 12 02, 2021، من: https://www.imf.org

الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبلغ حصتها (منذ 12 سبتمبر 2016) 82.99 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 116 مليار دولار)، وأصغرها توفالو التي تبلغ حصتها 2.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 3.5 مليون دولار).

- **دور نظام الحصص:** للحصص عدة أدوار أساسية في الصندوق.

تحدد حصة الدولة العضو عددا من الجوانب الأساسية في علاقته المالية والتنظيمية مع الصندوق ومنها:

- **الاشتراكات:** يحدد اشتراك حصة البلد العضو الحد الأقصى لحجم الموارد المالية التي يلتزم بتقديمها للصندوق. ويجب أن يسدد العضو الاشتراك المحدد له بالكامل عند الانضمام إلى الصندوق، مع سداد مبلغ يصل إلى 25% من قيمة الاشتراك بحقوق السحب الخاصة أو إحدى العملات المقبولة على نطاق واسع (الدولار الأمريكي، الين الياباني، الجنيه الاسترليني)، وبقية المبلغ بعملته الوطنية.
- **القوة التصويتية:** تمثل حصة البلد العضو عاملا أساسيا في تحديد قوته التصويتية في قرارات الصندوق. وتتكون الأصوات المخصصة لكل بلد عضو من أصوات أساسية وصوت إضافي لكل جزء من الحصص يعادل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة.
- **التمويل المتاح:** تحدد حصة البلد العضو حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق (أي حدود استفادته من الموارد). فعلى سبيل المثال، تتيح اتفاقات الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممددة للبلد العضو أن يقترض بحد أقصى 145% من قيمة حصته على أساس سنوي و 435% على أساس تراكمي. غير أن الموارد المتاحة يمكن أن تتجاوز تلك الحدود بكثير في الظروف الاستثنائية.

ب. حقوق السحب الخاصة.

- **تعريف حقوق السحب الخاصة:** حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، وقد تم حتى الآن توزيع 204,2 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 291 مليار دولار أمريكي) على البلدان الأعضاء، منها 182,6 مليار وحدة تم توزيعها في سنة 2009 عقب الأزمة المالية

العالمية. وتتحدد قيمة حق السحب الخاص وفقا لسلة من خمس عملات (الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني).[40]

- **دور حقوق السحب الخاصة:** أنشئت حقوق السحب الخاصة لتكون أصلا احتياطيا دوليا مكملا، في سياق نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة. ومع انهيار نظام بريتون وودز في سنة 1973 وتحوُّل العملات الرئيسية إلى نظم أسعار الصرف المعومة، قل الاعتماد على حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي عالمي. ومع ذلك، يمكن لتوزيعات حقوق السحب الخاصة أن تساهم بدور مهم في توفير السيولة وتكملة الاحتياطيات الرسمية للبلدان الأعضاء، كما حدث في توزيعات سنة 2009 التي بلغ مجموعها 182,6 مليار وحدة حقوق سحب خاصة حصلت عليها البلدان الأعضاء في سياق الأزمة المالية العالمية. ويُستخدم حق السحب الخاص كوحدة حساب في الصندوق وبعض المنظمات الدولية الأخرى. وحق السحب الخاص ليس عملة ولا استحقاقا على الصندوق. بل هو استحقاق محتمل على عملات البلدان الأعضاء القابلة للاستخدام الحر. ويمكن مبادلة حقوق السحب الخاصة بهذه العملات.[41]
- **تحديد قيمة حقوق السحب الخاصة بسلة من العملات:** تتحدد قيمة حق السحب الخاص مقابل الدولار الأمريكي يوميا على أساس أسعار الصرف الفورية التي تعلن حوالي ظهر كل يوم في لندن ويتم نشرها في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت. كانت قيمة حق السحب الخاص تعرَّف في البداية بأنها تعادل 0,888671 غرام من الذهب النقي – وهو ما كان يعادل دولارا أمريكيا واحدا آنذاك. وبعد انهيار نظام بريتون وودز، أعيد تعريف حق السحب الخاص بأنه يعادل سلة من العملات.

وتتم مراجعة مكونات سلة حقوق السحب الخاصة كل خمس سنوات، أو قبل ذلك إذا كان هناك ما يدعو لذلك، للتأكد من كونها انعكاسا صحيحا للأهمية النسبية للعملات في النظامين التجاري

[40] صندوق النقد الدولي. (26 08, 2019). صندوق النقد الدولي. تاريخ الاسترداد 12 03, 2020، من https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/~/link.aspx?_id=628D70B9420E436CA9B18BE37E1948CE&_z=z

[41] صندوق النقد الدولي. (26 08, 2019). صندوق النقد الدولي. تاريخ الاسترداد 12 03, 2020، من https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/~/link.aspx?_id=628D70B9420E436CA9B18BE37E1948CE&_z=z

والمالي العالميين. وتغطي المراجعات العناصر الأساسية في طريقة تقييم حقوق السحب الخاصة، بما في ذلك المعايير والمؤشرات المستخدمة في اختيار عملات سلة حقوق السحب الخاصة وأوزان العملات المبدئية المستخدمة في تحديد مقادير (عدد وحدات) كل عملة في السلة. وتظل مقادير العملات هذه ثابتة على مدار فترة تقييم حقوق السحب الخاصة البالغة خمس سنوات، لكن الأوزان الفعلية للعملات التي تتضمنها السلة تتذبذب مع حركة أسعار الصرف المشتقة بين عملات السلة. وتتحدد قيمة حق السحب الخاص يوميا على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق. وتُستخدم المراجعات أيضا في تقييم مدى ملاءمة الأدوات المالية التي تتألف منها سلة أسعار الفائدة على حقوق السحب الخاصة.

وفي آخر مراجعة أجريت في نوفمبر 2015، قرر المجلس التنفيذي للصندوق استيفاء اليوان الصيني لمعايير الانضمام إلى سلة حقوق السحب الخاصة. وعقب هذا القرار، انضم اليوان إلى الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني في سلة عملات حقوق السحب الخاصة، وذلك اعتبارا من 1 أكتوبر 2016.[42]

- **سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة:** قيمة سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة تتحدد أسبوعيا على أساس متوسط مرجح لأسعار الفائدة الممثِّلة على أدوات الدين الحكومية قصيرة الأجل في أسواق المال التي تتداول العملات المكونة لسلة حقوق السحب الخاصة، بحد أدنى 5 نقاط أساسا. وينشر السعر في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت. يمثل سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة أساس حساب الفائدة التي تحصَّل من البلدان الأعضاء عن قروضها من الصندوق بشروط عادية، والفائدة التي تسدَّد للبلدان الأعضاء عن مراكزهم الدائنة المعروضة لدى الصندوق، كما يمثل الفائدة التي تسدَّد للأعضاء عن حيازتاهم من حقوق السحب الخاصة والتي تحصل عن مخصصاتهم من هذه الحقوق.[43]

[42] صندوق النقد الدولي. (26 08, 2019). صندوق النقد الدولي. تاريخ الاسترداد 12 03, 2020، من https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/~/link.aspx?_id=628D70B9420E436CA9B18BE37E1948CE&_z=z

[43] صندوق النقد الدولي. (26 08, 2019). صندوق النقد الدولي. تاريخ الاسترداد 12 03, 2020، من https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/~/link.aspx?_id=628D70B9420E436CA9B18BE37E1948CE&_z=z

- **مخصصات ومعاملات حقوق السحب الخاصة:** يجوز للصندوق، بمقتضى اتفاقية تأسيسه، أن يوزع مخصصات من حقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء المشاركة في إدارة حقوق السحب الخاصة بالتناسب مع حصص عضويتها (وهو ما يعرف بالتوزيع العام للمخصصات)، وذلك عند استيفاء شروط محددة. وفي سنة 2009 أجري توزيع خاص استثنائي لحقوق السحب الخاصة لتمكين البلدان التي انضمت إلى عضوية الصندوق بعد عام 1981 (أي بعد التوزيعات السابقة) من المشاركة في نظام حقوق السحب الخاصة على قدم المساواة مع البلدان الأخرى. وتقوم آلية حقوق السحب الخاصة على التمويل الذاتي وتقضي بتحصيل رسوم عن المخصصات الموزعة يتم استخدامها فيما بعد لسداد الفائدة على حيازات حقوق السحب الخاصة. ويمكن للبلدان الأعضاء شراء وبيع حقوق السحب الخاصة في السوق الطوعية. ويمكن للصندوق أيضا تحديد بلدان أعضاء لشراء حقوق السحب الخاصة، إذا تطلب الأمر ذلك.[44]
- **معايير إدخال العملات في سلة حقوق السحب الخاصة:**[45]

– أن يكون مُصْدِر العملة بلدا عضوا في صندوق النقد الدولي أو في اتحاد نقدي يضم أعضاء في الصندوق، وأن يكون من أكبر خمسة بلدان مصدرة في العالم.

– أن تكون العملة مستخدمة على نطاق واسع في أداء المدفوعات لأغراض المعاملات الدولية ومتداولة على نطاق واسع في أسواق الصرف الرئيسية.

2. **الإقراض الثنائي:** يشكل مصدر مؤقت للموارد يتميز بالقدرة على تلبية احتياجات الدول الأعضاء من القروض أثناء الأزمات المالية العالمية. ودخل الصندوق في اتفاقات اقتراض ثنائية لأول مرة في الفترة 2009-2010، تم دمجها لاحقا في الاتفاقات الجديدة للاقتراض. وفي 2012، مع تعمق الأزمة في منطقة اليورو، اتفق الصندوق وعدة دول أعضاء على جولة أخرى من الاقتراض الثنائي لمدة أربع سنوات تشكل خط دفاع ثالث بعد الموارد المستمدة من حصص العضوية

---

[44] صندوق النقد الدولي. (26 08, 2019). صندوق النقد الدولي. تاريخ الاسترداد 12 03, 2020، من https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/~/link.aspx?_id=628D70B9420E436CA9B18BE37E1948CE&_z=z

[45] صندوق النقد الدولي. (26 08, 2019). صندوق النقد الدولي. تاريخ الاسترداد 12 03, 2020، من https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/~/link.aspx?_id=628D70B9420E436CA9B18BE37E1948CE&_z=z

والاتفاقات الجديدة للاقتراض. وفي عام 2016، نظرا لاستمرار عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، تعهدت الدول الأعضاء بالحفاظ على الاقتراض الثنائي في ظل إطار محسن جديد، حتى نهاية سنة 2019 على الأقل.

3. **الاقتراض متعدد الأطراف:** تشكل حصص العضوية مصدر التمويل الرئيسي للصندوق، يستطيع الصندوق تكميل هذه الموارد من خلال الاقتراض متعدد الأطراف إذا كانت قدرة الصندوق على الإقراض غير كافية لتلبية احتياجات الدول الأعضاء.

أ. **الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB)** : تمثل الاتفاقات الجديدة للاقتراض الداعم الرئيسي للموارد المستمدة من حصص العضوية، ومن خلال هذه الاتفاقات يقف عدد من الدول والمؤسسات على استعداد لإقراض الصندوق موارد إضافية.

ب. **الاتفاقات العامة للاقتراض(GAB)**: تتيح الاتفاقات العامة للاقتراض للصندوق الاقتراض من عدد أقل من الدول.

ويشكل النوعين من الاتفاقات خط دفاع ثان يكفل للصندوق قدرة كافية على الإقراض، إذا ما وقعت أزمة مالية كبيرة على سبيل المثال.

ثامنا: أهم التعديلات التي لحقت بصندوق النقد الدولي.

أخذ صندوق النقد الدولي يتطور منذ انشائه تبعا للتغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي واقتضى الأمر من المجلس التنفيذي واللجنة المؤقتة ومجلس المحافظين والأعضاء الأصليين الإسراع لمواجهة أي طارئ وفق ما يقتضيه من تعديل في الاتفاقية وفقا لما ورد في نص المادة الثامنة والعشرون من الاتفاقية والتي نصت على أن الاقتراحات بالتعديل يمكن أن تصدر من بلد عضو واحد أو من قبل المحافظين أو المجلس التنفيذي على أن يبلغ رئيس مجلس المحافظين وتتم الموافقة على أي تعديل من قبل مجلس المحافظين وثلاثة أخماس البلدان الأعضاء الحائزة على 85% من مجموع الأصوات ويؤكدها الصندوق بعد الإبلاغ رسميا لجميع الأعضاء وتصبح التعديلات نافذة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإبلاغ الرسمي. ولقد عرف الصندوق ثلاث تعديلات فيما يخص اتفاقيته التي تم وضع قواعدها الأساسية في مؤتمر بروتون وودز وتم المصادقة عليها من قبل الدول التي قبلت عضويته.[46]

[46] دحو سهيلة. (2001). صندوق النقد الولي وسياسات الاصلاح الهيكلي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1989-1999). تأليف رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط (صفحة 6). الجزائر: جامعة الجزائر 3، ص 7،12.

1. **التعديل الأول:** عمل الصندوق على تعديل الاتفاقية لأول مرة مع نهاية الستينات بهدف خلق أصول احتياطية وتوفير عملة دولية قابلة للتداول على أساس نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية، وقد عرف نظام النقد الدولي فترة من الاستقرار انتهزت الولايات المتحدة الامريكية الفرصة لتجعل من عملتها الدولار الأمريكي عملة دولية وتأكد هذا بعد الإعلان الصادر عن وزير الخزينة الامريكية كارل سنيدر في ديسمبر 1964 على شكل خطاب وجه الى مدير الصندوق صرح فيه ان الولايات المتحدة ستقوم بتحويل الدولار الأمريكي الذي يقدمه أي مصرف مركزي الى ذهب فاصبح للدولار نفس قوة الذهب وقابل لتحول الى ذهب على أساس ثابت 35 دولار للأوقية ولكن مع بداية الستينات ظهرت قوة أخرى كالعملة الألمانية واليابانية على غرار العملة البريطانية التي سببت انخفاضا في قيمة الدولار المقاس بالذهب لذلك سارعت أمريكا لبيع الذهب مما أدى الى تدهور الاحتياطي منه والذي بلغ سنة 1946 حوالي 75 بالمائة من الاحتياطي العالمي أي ما يعادل 24 مليار دولار.

أما الدول الأخرى فتعين عليها أن تعيد قابلية عملاتها للتحويل الى العملات الأخرى ما عدى إنجلترا التي اعادت قابلية الجنيه الإسترليني للتحويل الى العملات الأخرى في نهاية سنة 1945 أما بقية العملات الأخرى فقد عاشت الفترة الانتقالية حتى فيفري 1961 حيث أصبحت قابلة للتحويل الى عملات أخرى، على اثر هذا ونتيجة للطلب المتزايد للدول الأعضاء على موارد الصندوق ورغم الزيادة في الحصص التي عرفها الصندوق خلال المراجعة الثانية بنسبة 60,7 بالمائة من مجموع الحصص استلزم ذلك خلق أصول احتياطية، وقد عمل الصندوق بالتعاون مع الدول الأعضاء على إيجاد موارد جديدة تمكنه من الإقراض الدول المحتاجة على أساس اعتمادات مفتوحة من قبلهم يمكن استخدامها من قبل الصندوق.

وقد اعتمد الصندوق في 5 فيفري 1962 الشروط والأحكام التي تتضمنها الاتفاقيات العامة للإقراض، كما توجب عليه دراسة مكثفة داخل دوائره في الفترة الممتدة (1963-1967) والتي انتهت باعتماد مجلس المحافظين لحظة انشاء وحدات حقوق السحب الخاصة في 29 ديسمبر 1967 الممثلة للوحدات الاحتياطية الموجهة للتبادل مقابل عملات الأعضاء.

ورغم اختلاف الآراء فيما يخص أهمية توسيع السيولة الدولية والشكل الذي ينبغي أن تتخذه، ظهرت حقوق السحب الخاصة كشكل جديد لإدارة السيولة النقدية الدولية، وتجنب الركود الاقتصادي العالمي الذي ينجر عنه تحيز التعامل بعملة عن عملة أخرى. فبدأ تنفيذ التعديل الأول

في اتفاقية صندوق النقد الدولي في 29 جويلية 1969 الذي أنشيء بموجبه تسهيل تمويلي يستند على حقوق السحب الخاصة بعد أن قبلته ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء الحائزة على أربعة أخماس الأصوات.

2. **التعديل الثاني:** رغم أن خطط اصلاح نظام النقد الدولي تتابعت منذ عقد الستينات إلا أن النظام أخذ يتصدع شيئا فشيئا حتى انتهى بسقوط الدعامة الأساسية التي تقوم على تحويل الدولار الى ذهب وفي أوت 1971 أبلغت الولايات المتحدة الامريكية صندوق النقد الدولي أنها لن تقوم بعد هذا التاريخ بشراء وبيع وتسوية الذهب لتسوية المعاملات الدولية ونتج عن هذا الاجراء ارتفاع مذهل في معدل التحويل بين العملات خصوصا بين الدولار وعملة أخرى فبلغت نسبة التحويل 2,25 بالمئة وفي ديسمبر 1971 خفض الدولار بواقع 7,98 بالمئة من قيمته وتم تخفيضه مرة أخرى في فيفري 1973 بواقع 10 بالمئة.

وهكذا اصبح الدولار كباقي العملات الأخرى خاصة بعد ارتفاع قيم العملات الأخرى منها المارك الألماني وتعويم البعض كالجنيه الإسترليني سنة 1972 وعلى اثر ذلك توقفت قابلية التحويل الدولار الى ذهب ولم تحترم ثانيا قاعدة استقرار العملات بالنسبة لبعضها البعض خصوصا بعد أن أجاز الصندوق لأعضائه اتباع أي نظام صرف وبأي عملة ليس فقط الدولار.

وفي جويلية 1972 شكل الصندوق لجنة لبحث كيفية اصلاح النظام النقدي الدولي والقضايا المتعلقة به خلال سنتين ولكن تعذر على اللجنة مواصلة البحث فشكل المجلس بعدها لجنة أخرى تحت اسم لجنة التنمية قصد زيادة الموارد لصالح الدول النامية بالتعاون مع لجنة العشرين، فاجتمعت مرات عديدة وفي جانفي 1976 بكانجستون عاصمة جاميكا حدد الصندوق الإصلاحات الأساسية التي تشكل قاعدة النظام النقدي الدولي ونتيجة لذلك عدلت اتفاقية الصندوق بموجب التغيرات التي وافق عليها مجلس المحافظين في قراره 431 المعتمد في أفريل 1976 فعومت أسعار العملات، حيث استهدف منطق التعديل سريان تعويم العملات لفترة مؤقتة حلت محله الرغبة في التوصل الى مواد معدلة يحق في ظلها للصندوق والدول الأعضاء التصرف بفعالية في تعويم العملات لفترة غير محدودة.

كما نصت أحكام الاتفاقية على تطبيق نظام مرن لأسعار الصرف على أساس أسعار تعادل مستقرة يتم تقيمها بوحدة حقوق السحب الخاصة أو أي معيار آخر بخلاف الذهب (انهاء دور الذهب).

وقد بدأ تنفيذ التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق في 1 أفريل 1978 مما جعل أسعار الصرف العائمة أمرا مشروعا، وقلل من دور الذهب ودعم دور حقوق السحب الخاصة، كسيولة دولية بالإضافة الى تخصيصها كوحدة حساب عمليات الموارد، والسماح للهيأة والمؤسسات والبنوك بحيازتها على خلاف الحكومات مع زيادة اجمالي الحصص في الصندوق.

3. **التعديل الثالث:** جاء التعديل الثالث لإمداد نفوذ الصندوق وتزويده بسلطة تخول له حق إدارة شؤون النظام النقدي الدولي، والمحافظة على طبيعته التعاونية وحماية طابعه النقدي، وتم ذلك بموجب التغيرات التي وافق عليها مجلس المحافظين في قراره رقم 45 – 3 المقترح عليه من قبل اللجنة المؤقتة. فبعد أن أعدت اللجنة مشروع التعديل وافقت الحكومات باسمها على ذلك المشروع، طلبت اللجنة من المجلس التنفيذي وبعد إقناعه بنص المشروع اقترح التعديل من قبله في نفس الاطار وحرر تقرير حول موضوع التعديل كما قام سكرتير المدير العام للصندوق بإبلاغ كل الدول الأعضاء بموضوع التعديل بأسرع وسيلة ممكنة لتدعيم فكرة تعديل الاتفاقية. وبما أن الموافقة على أي تعديل تكون من قبل مجلس المحافظين وثلاثة أخماس الأعضاء الحائزة على 85% من مجموع الأصوات بعد الاصغاء الى اراء كل الدول الأعضاء المؤيدة والمعارضة تمت المصادقة على قرار التعديل المعتمد في 28 جوان 1990 من قبل مجلس المحافظين وثلاثة أخماس الأعضاء الحائزة على 85 بالمئة من مجموع الأصوات وقد تضمن التعديل مجموعة من التدابير الرامية الى منع نشوء متأخرات جديدة ومطالبة الدول بدفع المتأخرات السابقة الموجودة على عاتقها من اجل هذا فرض الصندوق شروط للإقراض ولاستخدام موارده وفرض عقوبة قصوى في نهاية المطاف على كل بلد لم يوف بالتزاماته المالية تجاه الصندوق في الوقت المحدد لها والعقوبة هي الزام البلد بالانسحاب من عضوية الصندوق بعد أن يسحب منه حق التصويت.

واستهدف التعديل الثالث التغير في بعض المواد التي تتضمنها الاتفاقية، حيث تم تعديل المادة 28 الفقرة الثانية التي تهدف الى معالجة الحالات القليلة للدول التي لديها متأخرات الدفع كما أضاف ملحق للمادة بالحرف I الذي يمكن الصندوق من الغاء حق التصويت لهذه الدول، الى جانب بعض التعديلات في الفقرة الثالثة للمادة 12 والملحق الحامل للحرف D والمتعلق بأثار الطرد كما قرر المجلس التنفيذي خلال هذا التعديل شروط خاصة لزيادة الحصص بموجب المراجعة العامة التاسعة وهذا بعد أن يدخل التعديل في السريان.

وعليه نصت المواد المعدل من أحكام الاتفاقية عن ميكانيزمات التوقف التدريجي لحقوق الدول التي لها متأخرات في الدفع لصالح الصندوق، ونصت المادة 28 في الفقرة A2أنه يمكن للصندوق أن يصرح بعدم قبوله لعضوية أحد الدول الأعضاء واسقاط حقها في استخدام موارده العامة اذا لم يوف بالتزاماته في الآجال المحددة ويمكن لهذا التصريح أن يصدر عن المجلس التنفيذي بأغلبية الأصوات أما بالنسبة للدول التي تصرح بإرادتها عن عدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات يمكن توقيفها وانهاء عضويتها بقرار من مجلس المحافظين وبأغلبية الأصوات أي 85 بالمئة الإجمالي أما التعديل المدخل على الملحق Lفقد تضمن كيفية توقيف الدول القليلة التي لديها متأخرات الدفع من الاستفادة من حق التصويت فبمجرد سقوط حق التصويت تسقط عدة حقوق أخرى فلا يمكن للدول المشاركة بعدها في مشروع تعديل الاتفاقية ولا يمكن تعين محافظ يمثل البلد ولا مدراء تنفيذيين علما أن الصوت المرجح للبلد الموقوف لا يمكن للصندوق استخدامه في اطار آخر.

وقبل الإعلان عن توقيف البلد تفسح أمامه مهلة يصرح بها من قبل الصندوق وفي حالة عدم الوفاء بالمتأخرات في الدفع بعد مرور شهر من الاستحقاق يقدم الى المجلس التنفيذي جدول زمني في شكل مذكرات تعلمه عن تأخر دفع بعض الدول لالتزاماتها ووجوب اتخاذ التدابير اتجاه العضو من قبل الصندوق لإخضاعه للردع. وحتى يأخذ هذا التعديل مجراه يتحتم على الصندوق التصريح بعقد كتابي أمام كل الدول التي قبلت التعديل وحتى أمام التي لم تقبل به لان المشروع يصبح ساري المفعول بالنسبة لكل الدول بعد مرور ثلاثة أشهر على الإبلاغ الرسمي.

بعد التعديل الثالث الذي عرفته الاتفاقية أصبحت نصوصها نافذة بتاريخ 11 نوفمبر 1992 بعدما اعتمدها المجلس التنفيذي وصادق عليها ثلاثة أخماس الأعضاء الحائزة على 85 % من اجمالي الأصوات.

تاسعا: دور صندوق النقد الدولي في الاقتصاد العالمي.

لقد فرضت التطورات الاقتصادية العالمية الأخيرة، وظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، واختفاء الكتلة الاشتراكية من على خريطة العالم، دورا جديدا وأهمية متزايدة لصندوق النقد الدولي للمساهمة في علاج الاختلالات الاقتصادية التي صاحبت ذلك.[47]

1. **أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي:** ويتضمن الهدف الأساسي للصندوق منع الوقوع في الأزمات، عن طريق إرشاد الدول حول العالم وتشجيعها على اعتماد سياساتٍ وخططٍ اقتصاديّة

[47] دافيد دريسكول. (1996). ماهو صندوق النقد الدولي. القاهرة، مصر: الجامعة الأمريكية بالقاهرة. ص2.

سليمة، كما أنه يمكِّن من الاستفادة القصوى من عمليّات التمويل المؤقت، لمعالجة ومواجهة ما تتعرّض له بعض الدول الأعضاء من مشاكل طارئة في ميزان المدفوعات، والأهداف القانونيّة للصندوق تتضمّن تيسير النمو والتوسّع في التجارة الدوليّة، بالإضافة لهذا تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات، ولتجنّب حصول التخفيض التنافسي لجميع قيم العملات، بالإضافة الى التصحيحٍ المنظَّم للاختلالات التي تحدث في موازين المدفوعات، والتي من الممكن أن تتعرّض لها العديد من الدول[48].

وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة. ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه يمكن الدول الأعضاء فيه من الاستفادة من الموارد التي يحتاجونها للتمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات وتتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان. ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم الصندوق بما يلي :[49]

- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها منذ تأسيسه.
- إقراض الدول الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت وإنما أيضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية.
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.
- ويقدم الصندوق في اجتماعاته مع خبراء الدول منبراً لبحث السياسات الوطنية التي لها علاقة بعمله، ويعمل، وفق رأيه، على جعل العولمة تخدم الجميع.

---

[48] الدور الجديد لصندوق النقد الدولي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 23 04, 2021، من مكتبة نور: https://www.noor-book.com/?search_for=%D8%AF%D9%88%D8%B1+%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82+%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A

[49] المعرفة. (بلا تاريخ). المعرفة. تاريخ الاسترداد 04 01, 2021، من صندوق النقد الدولي: https://www.marefa.org

- يركز الصندوق على السياسات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالموازنة وإدارة النقد وأسعار الصرف وتنظيم القطاع المالي المتعلق بالرقابة على المصارف والمؤسسات المالية.
- كما يركز الصندوق على السياسات الهيكلية القطاعية التي تؤثر في السياسات الكلية.

2. دور صندوق النقد الدولي في قضايا الإصلاح الاقتصادي:[50]

بدأ صندوق النقد الدولي نشاطه كمؤسسة «نخبة» تتعامل بدرجة أكبر مع الدول الصناعية لضمان استقرار أسعار الصرف وتوفير حرية تحويل العملات. ومع مرور الوقت بدأت الدول الصناعية تحل مشاكلها النقدية والمالية خارج إطار صندوق النقد الدولي وخاصة في إطار الترتيبات الأوروبية. ومع «صدمة النفط» الأولى في 1973 - 1974 ظهرت مشكلة تدوير الفوائض المالية ثم سرعان ما ظهرت مديونية دول العالم الثالث بشكل كبير في بداية الثمانينيات، وفي منتصف الثمانينيات حدد البنك الدولي 17 دولة من دول العالم الثالث من أثقل الدول مديونية ويقع أغلبها في أمريكا اللاتينية، وقد تفجرت أزمة الديون الدولية بشكل ظاهر في أوت 1982 حيث أعلنت المكسيك توقفها عن الدفع. وقد أحدث هذا الإعلان ذعرا شديدا في الدوائر المالية العالمية لأن معظم ديون المكسيك وسائر دول أمريكا اللاتينية كانت راجعة لمئات البنوك التجارية المنتشرة في العالم وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. ولاحتواء الأزمة أعلن جيمس بيكر وزير الخزانة الأمريكية مشروعا لعلاج مشكلة الديون الدولية. وكان الهدف الأساسي هو مساعدة المكسيك على العودة إلى استئناف خدمة ديونها والحيلولة دون انتشار عدوى التوقف عن الدفع إلى الدول المدينة الأخرى وتفادي حدوث انهيار للنظام المصرفي الدولي. وهنا دعي صندوق النقد الدولي إلى القيام بدور قيادي في الجمع بين الأطراف المعنية وإقناع كل طرف بالمساهمة بترحيب في علاج الأزمة. وقام الصندوق بترتيب العلاقة بين المكسيك والبنوك الدائنة فيما عرف بتوفير حزمة الإنقاذ وتتضمن توفير قدر من التمويل من الصندوق مع قروض جديدة من البنوك لتمكين المكسيك من الاستمرار في خدمة الدين مع اتباع سياسات اقتصادية جديدة تمكنها من تحسين أوضاعها الداخلية، وهكذا انجر الصندوق إلى قضايا دول العالم الثالث وخاصة فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون وتقديم قروض للدول المدينة مع إلزامها بعدد من السياسات عرفت بالمشروطية حيث تلتزم الدول المدينة باتباع سياسات محددة مقابل إعادة الجدولة وتوفير بعض التسهيلات اللازمة للدولة المدينة. وقد

[50] حازم الببلاوي. (2000). النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة. الكويت: سلسلة المعرفة، ص 165،167.

ارتبطت هذه الشروط بما عرف بسياسات التثبيت المالي أو النقدي حيث يلزم الصندوق الـدولة المدينة باتباع سياسات اقتصادية من شأنها تحسين أوضاع المتغيرات الكلية لا سيما فيما يتعلق بضبط عجز الموازنة واختيار أسعار صرف واقعية وأسعار فائدة مناسبة. وكان أن توافرت لصندوق النقد خبرة طويلة في التعامل مع الدول المتقدمة في مسائل التثبيت النقدي وطور أدوات ومؤشرات ناجحة للحكم على مدى تحقق الاستقرار النقدي والمالي الذي يعتمد بصورة أساسية على ثلاثة مؤشرات هي العجز في الموازنة وسعر الصرف وسعر الفائدة. ولذلك كانت نصائح الصندوق مرتبطة دائما بتوفير الانضباط في هذه المؤشرات الاقتصادية. ونظرا إلى أن هذه المؤشرات كمية يمكن التحقق منها فقد كان من السهل على الصندوق أن يراقب مدى النجاح في تحقيقها لدى الدول. وعندما بدأ صندوق النقد في مواجهة قضايا مديونية الدول النامية كان من الطبيعي أن يلجأ إلى تجربته في التثبيت المالي الذي استند إلى تاريخ طويل مع الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية. ولذلك فقد واجه تدخل صندوق النقد الدولي في أول الأمر بمعارضة من كثير من الأوساط في شأن مدى سلامة تذكرته العلاجية لظروف هذه الدول. فقيل إن الصندوق يقدم وصفة وحيدة معتمدة على هذه المؤشرات الاقتصادية الكمية دون مراعاة للأوضاع الخاصة لكل دولة. وقد اتبعت في ذلك الوقت بعض السياسات لتخفيض عجز الموازنات عن طريق إلغاء الدعم على السلع الضرورية في بعض الدول مما أدى إلى اندلاع المظاهرات والاضطرابات (التي عرفت في ذلك الوقت باضطرابات صندوق النقد الدولي، وهو الأمر الذي هدد الاستقرار الاجتماعي. وعلى رغم أن هذا النقد لم يخل من بعض الصحة فإن الحقيقة هي أن الصندوق لم يستمر طويلا في الأخذ بهذه السياسات الميكانيكية بل بدأ من خلال تعاونه مع البنك الدولي في مراعاة الكثير من الاعتبارات الاقتصادية الأخرى فيما عرف آنذاك بالإصلاح الهيكلي Adjustment Structural ومراعاة الجوانب الاجتماعية عن طريق شبكات الأمان الاجتماعي.Nets Safety Social ومع انهيار النظم الاشتراكية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات واجه صندوق النقد الدولي مشكلة انتقال هذه الدول وتحولها إلى اقتصاد السوق. وهكذا بدأت هذه الدول تدخل مرحلة ما عرف بالاقتصادات الانتقالية Transition in Economies). وقد تطلب الأمر توفير تسهيلات مالية وائتمانية كبيرة لهذه الدول حتى تتمكن من إجراء التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق وقام صندوق النقد بالاشتراك مع

البنك الدولي بتوفير الخبرة الفنية مع بعض أشكال التمويل ليتيسر تحول هذه الاقتصادات إلى اقتصاد السوق.

أ. دور صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي العالمي.

تحدد دور صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي العالمي في ظل أزمة المديونية و أزمات العولمة المالية، وذلك بإشرافه على برامج معدة على أساس مؤشرات محددة لمحاولة التحسيس بالأخطار المحتملة و قريبة الوقوع و سياسات تفرض على الدول الأعضاء لتصحيح الاختلالات و معرفة أسبابها و بالتالي المساعدة في معالجتها. ومن أهم هذه البرامج:[51]

-برامج التثبيت و التكييف الهيكلي.

-برامج الإنذار المبكر.

-برامج اختبار الإجهاد.

- **برامج التثبيت و التعديل الهيكلي** :هي برامج تحاول تصحيح الاختلالات الناتجة عن الإفراط في الطلب الكلي المحلي و الخارجي على المديين القصير و المتوسط بالتركيز على أدوات السياسة النقدية، المالية، التجارية، الاستثمارية، أسعار الفائدة، تخفيض قيمة العملة، الضرائب، فتح المجال للقطاع الخاص و تقليص دور الدول في الأنشطة الاقتصادية ، تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي ركز عليها الصندوق في معالجة أزمة المديونية و في إطار برامج إعادة الجدولة، ترتكز هذه البرامج على ثلاثة محاور رئيسية هي:

- **تخفيف العجز في ميزان المدفوعات** :و ذلك باعتماد الإجراءات التالية:

✓ تخفيض قيمة العملة

✓ إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى ادني مستوى

✓ تحرير عملية الاستيراد من القيود المفروضة عليها

✓ إلغاء الاتفاقيات الثنائية

✓ تحسين شروط الاقتراض الخارجي.

- :**مكافحة التضخم**:و يشمل الإجراءات التالية:

✓ رفع سعر الفائدة الدائنة و المدينة

[51] لطرش ذهبية. (10 10, 2009). دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. تاريخ الاسترداد 12 04, 2021، من مكتبة نور: https://www.noor-book.com

- ✓ تخفيض العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام.
- ✓ **تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي** :و ذلك:
- ✓ بمنح مزايا ضريبية لصالح رأس المال الأجنبي.
- ✓ ضمان عدم تأميم أو مصادرة الاستثمار الأجنبي.
- ✓ حرية تحويل الأرباح إلى الخارج.
- ✓ تقليص نمو القطاع العام و تشجيع آليات الخوصصة.

- **برامج الإنذار المبكر**: في إطار سعي الصندوق لاستشعار الأزمات و التنبؤ بوقوعها لجأ هذا الأخير إلى اعتماد نماذج من الاقتصاد القياسي تعرف بنماذج الإنذار المبكر، الذي يعتمد في تحليل و التنبؤ بوقوع الأزمات على مجموعة من المتغيرات و البيانات التاريخية (مدة 12-24شهر) التي تؤدي إلى إحداث الأزمة، و أهمها : نسبة الدين قصير الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي، و الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للاتجاه السائد، و العجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية، بحيث كلما ارتفعت قيمة متغير من هذه المتغيرات ازداد احتمال وقوع الأزمة، هنا يتدخل الصندوق بمنح مهلة كافية لتبني سياسات تصحيحية.و يستند الصندوق في استشعار الأزمة و التنبؤ بوقوعها إلى مجموعة من المؤشرات أهمها:

- ✓ **وسائل مراقبة السيولة** :يعتبر صندوق النقد الدولي أن نقص الاحتياطي من السيولة يعد من المؤشرات الرئيسية للتنبؤ باحتمال حدوث أزمة العملة، خاصة في ظل عدم قدرة الدولة على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية و هروب رؤوس الأموال بسبب الشكوك القائمة حول عدم صلاحية السياسات المحلية.
- ✓ **نبض السوق** :يعتمد هذا النوع من التقييم على المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية في البلدان الناشئة بتحديد مخاطر التسديد و تحليل سلوك السوق لمساعدة الدول على إمكانية استخدام سياسات مالية توسعية تساعد على تعويض بعض الآثار السلبية للأزمة.
- ✓ **التطلع إلى المستقبل**: لتسهيل عملية التنبؤ بحدوث الأزمات يحاول واضعي السياسات الاقتصادية اتخاذ و اعتماد مجموعة من الإجراءات لتفادي وقوعها بمجرد ظهور بوادرها، و يتدخل صندوق النقد الدولي لمتابعة مدى سلامة القطاع المالي في هذه البلدان و مدى التزامها بالمعايير و المقاييس الدولية لزيادة قدرته على التنبؤ بحدوث الأزمات ومواجهتها.

لكن بالرغم من ايجابيات هذه البرامج في بعض النواحي و أهميتها إلا أنها تميزت بجمع كل البلدان و الأزمات في سلة واحدة و إهمالها لحجم كبير من المعلومات التي لا يمكن قياسها بسهولة، كما أنها ا لا توفر بسهولة الحلول و السياسات للبلدان المعرضة لمخاطر الأزمات لأنها ترتكز على التنبؤ.

- **برامج اختبار الإجهاد:** تعد برامج اختبار الإجهاد من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر و اختبار السلامة المالية و تقدير نقاط القوة و نقاط الضعف للنظم المالية التي يجريها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك العالمي منذ1999 حيث تحاول قياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات (البنوك مثلا) والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدراسة وقياس التغير الحاصل في المحفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة.

ب.دور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة المالية و الاقتصادية الراهنة.

يمكن القول أن هذا الدور برز منذ ظهور بوادر الأزمة، ويتجلى ذلك من خلال سعي الصندوق لإحداث جملة من الإصلاحات الإدارية بإصلاح هياكله وآليات عمله وأدواته التمويلية لتكييفها مع متطلبات السيولة العالمية ودعمه لخطط الإنقاذ المالي التي اعتمدتها الكثير من الدول. حيث اجتمعت اللجنة التنفيذية للصندوق في 21 جوان 2009 لدراسة آلية تعزيز الإصلاح الإداري لهذه الهيئة المالية العالمية لتفعيل دورها في إدارة النظام المالي العالمي، وخلص البيان إلى التركيز على 5 قضايا جوهرية منها :النظام العادل للحصص، و المستوى العالمي للمشاركة و فعالية اتخاذ القرار و التمثيل في الهيئة التنفيذية، إضافة إلى عملية إدارة الصندوق و تحديثها، و التي تعد قضية رئيسية وجوهرية خاصة في ظل الأزمة المالية الراهنة، ذلك أن الكثير من التحليلات أكدت أن استجابة، وتفاعل الصندوق مع الأزمة لم يكن كافيا بدرجة كبيرة وكافية أن آلية اتخاذ القرار تتأثر بمواقف القوى السياسية و الاقتصادية الكبرى مع إقصاء وتهميش الدول النامية في اتخاذ القرارات بالرغم من أنها تتحمل تبعات الأزمة السلبية. لذا فان جهود الهيئة التنفيذية الحالية للصندوق تركز على إعداد تقرير حول الإصلاحات الإدارية لهيكل الصندوق من اجل زيادة القوة التصويتية للدول النامية و مستوى تمثيلها و مشاركتها في إدارة النظام المالي العالمي ، لاسيما و أنها اعترفت بأنه بالرغم من أن دور الصندوق في الأزمة الحالية اظهر أن أجهزة اتخاذ القرار يمكن أن تقدم استجابة مبتكرة و سريعة تتوقعها الدول الأعضاء ، ألا أنه يجب القيام بالكثير من اجل تعزيز شرعيته و فعاليته إلى ابعد من الإطار الزمني للأحداث الحالية، كما يتطلب الوضع التحديد السريع لخطة توفير موارد إضافية لعمليات الإقراض الخاصة بالصندوق و تسهيلاته و طلب راجعة على الشروط و الأحكام المرتبطة

بها لتلبية الحاجات المالية للدول الأعضاء خاصة الطارئة منها على المديين القصير و المتوسط ، و هنا تعتبر مجموعة العشرين أن الأسلوب المفضل لزيادة موارد الصندوق هو توسيع إجمالي الحصص للاستجابة لطلبات وترتيبات الإقراض الجديدة وتركز على خيارين مهمين هما:

- ✓ اعتماد حقوق السحب الخاصة.
- ✓ إصلاح نظام الإقراض و زيادة حجمه.

مما سبق يمكن القول أن أهم أوجه تدخل الصندوق في حل الأزمة تجلى من خلال:

- ✓ إصلاح نظام الإقراض و زيادة حجمه.
- ✓ إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة.
- ✓ إصلاح نظام الحصص و الأصوات في الصندوق.
- ✓ إعادة النظر في آلية إدارة المخاطر النظامية.

المحور الثالث: البنك الدولي.

أولا: نشأة البنك الدولي.[52]

في سنة 1941 كتب هاري وايت (Harry White) مذكرة حول خطط الحلفاء بشأن العملات والشؤون المصرفية، واعتقد وايت أن إنشاء بنك دولي سيشجع الدول على المشاركة في نظام تثبيت أسعار الصرف فيما بينها. ومن هنا اقترح إنشاء صندوق لتثبيت أسعار الصرف، وفي أفريل 1942 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع لهذا البنك حيث وجه الرئيس روزفلت دعوة لوزير خزانته هنري مورجنتاو (Henry Morgenthau) لبدء المشاورات حول هذا الأخير، وتمت بين الجانب البريطاني ممثلا باللورد كينز الذي كان متشبعا بخيال واسع وقدرة نظرية هائلة تمثلت في كتابه المشهور عن« النظرية العامة » والثاني مستندا إلى القوة الاقتصادية لدولته الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك فقد جاء النظام الاقتصادي الجديد متضمنا بصمات وايت بدرجة أكبر من تأثير كينز، وهو ما يؤكد قوة السلطة في مواجهة الفكر.

ولقد تضمن الإعداد لإنشاء البنك الاختلاف حول قضايا عدة أهما:

1. **حجم رأس مال البنك:** حيث فضل الأمريكيون انشاء البنك برأس مال كبير (10 بليون دولار) في حين فضل البريطانيون رأس مال أصغر (بليون دولار).

[52] حازم الببلاوي. (2000). النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة. الكويت: سلسلة المعرفة، ص 40.

2. **مسألة العضوية في البنك:** إمكانية اتاحة العضوية لجميع الدول أم فقط التي تقبل الانضمام إلى صندوق التثبيت الذي اقترحه وايت.
3. **دور البنك:** هل يقتصر على تقديم القروض أم الضمانات فقط للقروض التي تعقدها الدول.
4. **نوع المساهمات التي يقدمها البنك:** هل تقتصر على تمويل المشروعات أم تمتد الى تحويل احتياجات الدول ودعم ميزان المدفوعات.

وتم الاتفاق نهائيا على إنشاء البنك مع صندوق النقد الدولي ضمن اتفاقية بروتون وودز 1944 والتي تضمنت أهم معالم النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.وأنشئ البنك الدولي تحت اسم «البنك الدولي للإنشاء والتعمير» (IBRD)[53] وبدأ البنك تمويل الجهود الرامية لإعادة بناء الاقتصادات المهدمة في أثناء الحرب ثم جهود التنمية،حيث بدأ نشاطه في المساعدة في تعمير الاقتصادات الأوروبية المحطمة في أثناء الحرب ثم ركز عملياته منذ نهاية الخمسينيات على قضايا التنمية في دول العالم الثالث وفي التسعينيات في دول الكتلة الاشتراكية أيضا.

وقد أخذ البنك بفكرة رأس المال القابل للاستدعاء بما يعنى أن الجزء الأكبر 90 %من مساهمات الدول الأعضاء في رأس مال البنك تتضمن التزامها بسداد هذا الجزء عند طلب البنك أما موارد البنك المالية التي يستخدمها في الإقراض فإنها تأتي من اقتراض البنك من أسواق رأس المال الدولية . وبعبارة أخرى فإن جل موارد البنك هي موارد مقترضة من الأسواق المالية ويتمتع البنك بجدارة ائتمانية عالية حيث إن رأس المال القابل للاستدعاء يمثل ضمانة للبنك في قروضه.

وهكذا تحولت مساهمات الدول الأعضاء من الناحية العملية إلى نوع من ضمان التزامات البنك التي يعقدها في شكل قروض وسندات في الأسواق المالية.

ثانيا: ماهية البنك الدولي.

1. تعريف مؤسسة البنك الدولي.

هي أكبر مؤسسة إنمائية على مستوى العالم تأسست في سنة 1944، تحت مسمى البنك الدولي للإنشاء والتعمير ثم أُطلق عليه فيما بعد البنك الدولي، و تعمل على مساعدة أكثر من 100 دولة نامية وسائرة نحو التحول الى اقتصاد السوق، وتعمل هذه المنظمة مع القطاعات الحكومية، الخاصة، مركز البحث، وغيرها. واستهدفت القروض التي كان يقدمها البنك الدولي في بدايته إعادة

[53] International Bank for Reconstruction and Development (

بناء البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. وبمرور الوقت، تحول محور تركيز البنك الدولي من إعادة الإعمار إلى التنمية، مع التركيز على البنى التحتية.

ومع إنشاء مؤسسة التمويل الدولية في 1956، أصبحت مجموعة البنك الدولي قادرة على تقديم القروض لشركات لخاصة والمؤسسات المالية النامية. وجاء مع إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية في 1960 المزيد من التركيز على البلدان الأشد فقراً، في إطار التحول المطرد نحو استئصال الفقر، وهو ما أصبح الهدف الرئيسي لمجموعة البنك. وجاء إطلاق المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بعد ذلك بمثابة إثراء لقدرة مجموعة البنك على ربط الموارد المالية العالمية باحتياجات البلدان النامية.واليوم نجد أن نشاط مجموعة البنك يلمس جميع القطاعات المهمة على وجه التقريب في مكافحة الفقر، ومساندة النمو الاقتصادي، وضمان تحقيق المكاسب المستدامة من حيث تحسين جودة حياة الناس في البلدان النامية.[54]

2. أهداف البنك الدولي.

تتمثل الأهداف التي يسعى لتحقيقها البنك الدولي فيما يلي:[55]

أ. تخفيف حدة الفقر في الدول متوسطة الدخل والأكثر فقرا من خلال تعزيز التنمية المستدامة وتسهيل القروض والضمانات والخدمات غير الاقراضية (الخدمات التحليلية والاستشارية).

ب. تقديم المساعدات عن طريق توفير الموارد، ومشاركة المعرفة وبناء القدرات، وتكوين الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ت. تقديم القروض والمشورة المرتبطة بالسياسات لحكومات الدول المنخفضة ومتوسطة الدخل وتوفير الدعم والمساعدة الفنية لها.

ث. تقديم قروض ذات آجال طويلة تتناسب مع دوره في تحقيق الأهداف الإنمائية ومعالجة الفقر.

3. الهيكل التنظيمي للبنك الدولي.

يعتبر البنك الدولي مؤسسة شبه تعاونية، تشكل 189 دولة عضو فيه مساهمين فيها، ويمثلون من خلال مجلس المحافظين. وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. ويكونون من وزراء المالية أو

[54] مجموعة البنك الدولي. (بلا تاريخ). البنك الدولي. تاريخ الاسترداد 23 03, 2021، من https://www.albankaldawli.org/

[55] نوزاد عبد الرحمن الهيتي. (2007). مقدمة في المالية الدولية. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، ص 203.

وزراء التنمية في الدول الأعضاء. ويجتمعون سنويا في اجتماعات مجالس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويفوض المحافظون واجبات محددة إلى25 مديرا تنفيذيا يعملون داخل مقر البنك الدولي. ويعيّن كل بلد من البلدان الخمسة التي تمتلك أكبر عدد من أسهم رأس المال مديراً تنفيذياً يمثله، في حين يتم تمثيل البلدان الأعضاء الآخرين عن طريق مديرين تنفيذيين منتخبين.

- ويرأس رئيس مجموعة البنك الدولي، اجتماعات مجلسي المديرين التنفيذيين وهو مسؤول عن إدارة البنك بصفة عامة. ويتم اختياره لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل مجلس المديرين التنفيذيين.
- والمديرون التنفيذيون يشكلون مجلسي المديرين التنفيذيين بالبنك . وعادة ما يجتمع المديرون التنفيذيون على الأقل مرتين كل أسبوع للإشراف على عمل البنك، ويشمل ذلك: الموافقة على القروض والضمانات، والسياسات الجديدة، والميزانية الإدارية، واستراتيجيات المساعدة القطرية، وقرارات الإقراض والقرارات المالية.

ويقوم البنك الدولي بأعماله اليومية تحت قيادة وتوجيه الرئيس وجهاز الإدارة العليا وكبار الموظفين ونواب الرئيس المسؤولين عن الممارسات العالمية ومناطق الحلول الشاملة والقطاعات والمناطق.

أ. **الدول الأعضاء:** تملك حكومات الدول الأعضاء مؤسسات مجموعة البنك الدولي، والتي تملك سلطة اتخاذ القرارات النهائية بشأن جميع الأمور المتعلقة بعمل المجموعة، بما فيها السياسات والقضايا المالية أو المتعلقة بالعضوية. وتنظم الدول الأعضاء عمل مجموعة البنك الدولي عن طريق مجالس المحافظين ومجالس المديرين التنفيذيين. وتتخذ هذه الكيانات جميع القرارات الرئيسية في مؤسسات مجموعة البنك. وبموجب اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، يترتب على أي دولة ترغب في الانضمام إلى البنك أن تصبح أولاً عضواً في صندوق النقد الدولي. كما أن الانضمام إلى المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مشروط بالانضمام للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[56]

ب. **مجالس المحافظين:** تضم مجالس المحافظين محافظ ومحافظ مناوب واحد يتم تعينهما من قبل كل دولة عضو بالبنك الدولي. وعادة ما يشغل هذا المنصب وزير المالية أو محافظ البنك المركزي ، أو

[56] البنك الدولي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 3 2, 2021، من البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/about/history

أي مسؤول رفيع المستوى بالمرتبة الوظيفية نفسها. وتستمر مدة خدمتهم خمس سنوات، مع إمكانية إعادة تعيين كل منهم[57].

ت. **المديرين التنفيذيين:** تتكون مجالس المديرين التنفيذيين من رئيس مجموعة البنك الدولي و25 مديرا تنفيذيا يعملون كوحدة واحدة. ويرأس الرئيس مجالس المديرين التنفيذيين، ولا يشترك في التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات. ولا يجوز للمديرين التنفيذيين بصفتهم الفردية مباشرة أية صلاحيات أو إلزام البنك أو تمثيله ما لم تخولهم مجالسهم بالقيام بذلك تحديداً.[58]

ث. **مكتب رئيس البنك:** رئيس البنك الدولي هو أحد مواطني أكبر المساهمين فيه، (الولايات المتحدة الامريكية)، ينتخب لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد، ويترأس اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين ويقوم بمهمة إدارة البنك، الرئيس الحالي ديفيد ما لباس الرئيس الثالث عشر للبنك في سنة 2018[59] .

ج. **موظفو البنك الدولي:** يعمل بالبنك الدولي مايزيد عن 9300 موظف بما في ذلك خبراء اقتصاد، وخبراء سياسات عامة، وخبراء قطاعات، وعلماء اجتماع، ومنهم من يعمل في المقر الرئيسي في واشنطن العاصمة، ومنهم من يعمل ميدانيًا في الدول المعنية. ويعمل ما يزيد على ثلث موظفي البنك في مكاتبه القطرية الموجودة في تلك الدول[60].

5. المؤسسات التابعة للبنك الدولي:

ينفذ البنك الدولي عملياته من خلال وكلاته المتخصصة والمتمثلة في:

أ. **المؤسسة الدولية للتنمية:**[61] المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) تم انشاؤها في سنة1960 . وتهدف هذه المؤسسة إلى تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء، وتقديم المساعدة للدول الأشد فقراً في العالم وعددها 82 دولة، 40 دولة منها في أفريقيا. بالاعتماد على تقديم قروض تسمى

[57] البك الدولي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 3 2, 2021، من البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/about/history

[58] البك الدولي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 3 2, 2021، من البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/about/history

[59] البك الدولي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 3 2, 2021، من البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/about/history

[60] الهيتي، مرجع سابق، ص 205.

[61] البك الدولي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 3 2, 2021، من البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/about/history

اعتمادات ومنح لبرامج تؤدي إلى: زيادة النمو الاقتصادي، وتخفيض عدم المساواة، وتحسين الأوضاع المعيشية. ويتم ذلك بشروط ميسّرة وبسعر الفائدة يصل الى الصفر أو سعر منخفض جداً مع أجل سداد يمتد على فترة ما بين 25 سنة و 40 سنة، شاملاً فترة سماح مدتها 5 – 10 سنوات. كما تقدّم هذه المؤسسة مُنحاً للدول التي تتعرض لمخاطر ارتفاع أعباء الديون إلى مستويات مرتفعة. وإضافة إلى القروض الميسّرة والمنح، تقدّم المؤسسة مستويات عالية من تخفيف أعباء الديون، وذلك من خلال مبادة تخفيف ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، ومبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف (MDRI).

ب. **مؤسسة التمويل الدولية: IFC**: أُنشئت مؤسسة التمويل الدولية في سنة 1956 على أساس فكرة أن القطاع الخاص يمتلك القدرة على إحداث تحوّل في الدول النامية. ولقد وسعت المؤسسة عملياتها لتشمل أكثر من 100 دولة، وأدى ذلك إلى استحداث مصطلح "الأسواق الصاعدة" وابتكار أسواق جديدة مثل أسواق السندات المستدامة، ويركز عمل المؤسسة على القطاع الخاص في الدول النامية من خلال خلق أسواق جديدة، ومستثمرين جدد، وتبادل الخبرات. وتحسين مستويات المعيشة خاصة للفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً.[62]

ت. **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:** (MIGA)[63] مؤسسة مالية دولية تعمل على تقديم ضمانات التأمين ضد المخاطر السياسية وتعزيز الائتمان. وهي عضو في مجموعة البنك الدولي ويقع مقرها الرئيسي في واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة. (هيئة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف – Multilateral Investment Guarantee Agency - MIGA)، تأسست في سنة 1988 كمرفق لتأمين وتشجيع الاستثمار في الدول النامية. ويتم تقييم الوكالة من قبل مجموعة التقييم المستقلة للبنك الدولي كل سنة. وتقدم الوكالة الدولية لضمان التأمين تغطية لخمسة أنواع من المخاطر غير التجارية ترتبط بعدم إمكانية تحويل العملات، نزع الملكية الحكومية في حالة الحروب والإرهاب والاضطرابات المدنية، خرق العقد وعدم احترام الالتزامات المالية، تغطية الاستثمارات مثل الأسهم والقروض.

[62] مؤسسة التمويل الدولية. (بلا تاريخ). مجموعة البنك الدولي. تاريخ الاسترداد 12 02, 2021، من

https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/multilingual_ext_content/ifc_external_corporate_site/home_ar

[63] – Multilateral Investment Guarantee Agency –

ث. المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار[64] (ICSID): مؤسسة تحكيمية دولية أنشئت سنة 1966 لتسوية المنازعات القانونية والتوفيق بين المستثمرين الدوليين. كجزء من مجموعة البنك الدولي، مقرها في واشنطن. ويُعد المركز مؤسسة متخصصة ومتعددة الأطراف متخصصة لتشجيع التدفق الدولي للاستثمار وتخفيف المخاطر غير التجارية.[65]

ثالثا: السياسة الاقراضية للبنك الدولي.

خصصت الفترة الأولى من تأسيس البنك لتمويل إعادة إنشاء وتعمير الدول الأوروبية الخارجة من الحرب. وكانت هي الأكثر استفادة من البنك خلال السنوات العشر الأولى من حياته، وبعد منتصف الخمسينيات تحولت عمليات البنك إلى التنمية فأصبحت دول العالم الثالث هي الأكثر استفادة من قروضه وتقوم الفكرة الأساسية من وراء القروض التي يقدمها البنك على توفير مصدر لتمويل الدول غير القادرة على الالتجاء إلى السوق المالية الدولية، ومتى تحسنت الأوضاع الاقتصادية للدولة وأصبحت قادرة على الالتجاء إلى السوق المالية فإن البنك يتوقف عن منحها القروض ويقال إن الدولة تخرجت وأصبحت قادرة على الاقتراض التجاري، وتتم قروض البنك بضمان من الحكومات في الدول المعنية أي أن قروض البنك دائما قروض سيادية[66].

1. **الجهات المتلقية لقروض البنك:** يقدم البنك قروضه للدول الأعضاء بشكل مباشر وغير مباشر وللهيئات العامة والخاصة، وللدول غير الأعضاء مع وجود ضمانات ففي حالة اقتراض غير الأعضاء من البنك يتطلب كفالة دولة عضو في البنك والتي ينتسب طالب القرض اليها بجنسيته سواء أكان شخصا عاما أم خاصا. أما اذا كان المقترض دولة عضو فلا يطلب البنك وجود ضمان لهذا القرض فالعضوية تعد بذاتها ضمانا كافيا للوفاء بالدين المترتب على القرض.[67]
2. **طريقة تقديم القروض:** يقوم البنك بتقديم القروض فقط في الحالة التي يتأكد فيها أنها ان طالب القرض لا يستطيع الحصول على ما يحتاجه من موارد نقدية من السوق المالية العادية بشروط معقولة، ولا يجوز أن تزيد القروض التي يقدمها البنك أو يشترك فيها والضمانات التي يقدمها في أي وقت عن مجموع رأسماله المكتتب به، بما في ذلك الاحتياطات والفائض الأرباح. ويتم .ذلك في

[64] The International Centre for Settlement of Investment Disputes

[65] هيئة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف – Multilateral Investment Guarantee Agency – MIGA. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 23 03, 2021، من الموسوعة السياسية: https://political-encyclopedia.org/

[66] البيلاوي، مرجع سابق، ص 44.

[67] ياسر الحويش. (2018). المنظمات الاقتصادية الدولية. الجمهورية العربية السورية: الجامعة الافتراضية السورية.، ص112.

شكل قروض مباشرة من أموال البنك الخاصة حيث يستطيع البنك أن يقرض نسبة 2 % المدفوعة ذهبا أو دولار أمريكي دون الحاجة الى استئذان الدول، اما 18 % التي تكون بعملة الدولة العضو فيجب أخذ موافقة الدولة صاحبة العملة على اجراء القرض بعملتها، الإقراض المباشر لأي عضو من الأموال التي يجمعها البنك من السوق المالية، أو التي يقوم باقتراضها، ضمان البنك كليا أو جزئيا للقروض الدولية التي يقدمها المستثمرون العاديون بطرق الاستثمار العادية.[68]

3. أنواع قروض البنك: هناك نوعان من القروض:[69]

أ. قروض متوسطة الأجل: تقدم لمساعدة الدول الأعضاء على تمويل مشترياتها من المعدات الزراعية وتبلغ فترة القرض 10 سنوات.

ب.قروض طويلة الأجل: وتقدم هذه القروض لمساعدة الدول المقترضة على تمويل وانشاء مشروعات البنية التحتية. وتتميز شروط البنك عند عقد قروض طويلة الأجل بالمرونة وإمكانية تعديلها حسب ظروف البلد المقترض،

رابعا: دور البنك الدولي في الاقتصاد العالمي.

يعمل البنك الدولي على تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد مين الفقر من خلال توفير الدعم الفني والمالي لمساعدة الدول الأعضاء على إصلاح قطاعات معينة وتنفيذ مشروعات محددة،. والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي هي مساعدات طويلة الأجل بصفة عامية، وتمول من مساهمات الدول الأعضاء ومن خلال إصدار السندات.[70]

1. دور البنك الدولي في الدول المثقلة بالديون.

تضمن البنك المركزي دورا رئيسيا في معالجة أزمة المديونية للدول النامية الأعضاء فيه، فقد كان يعمل منذ زمن طويل كمرجع لجمع الاحصائيات الخاصة بالديون الحكومية وتحليلها وعليه أن يقدر بشكل متواصل الملائمة المالية للبلدان المقترضة من أجل إدارة حسنة لمحفظته المالية، وبعد استفحال أزمة المديونية في الثمانينات وتبين أن مشكلتها ستكون طويلة الأمد أصبح تعزيز دور مجموعة البنك

[68] الحويش، مرجع سابق، ص 112.

[69] الحويش، مرجع سابق، ص113

[70] صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تاريخ الاسترداد 23 جانفي 2020 من: file:///C:/Users/acer/Downloads/g20mapa%20(1).pdf

الدولي أمرا ضروريا. ولقد بادر البنك الدولي لإيجاد حل لأزمة المديونية، كما شارك في العديد من الخطط الهادفة الى التخفيف من عبئها.[71]

أ. **مبادرة البنك الدولي لحل مشكلة الدين الخارجي:** أدى ظهور أزمة الدين التي شملت عدة دول نامية في سنة 1982، الى تغيير هام في علاقات هذه الدول بالنظام المالي الدولي، وتعزز دور وكالات التنمية متعددة الأطراف والوكالات المالية في عملية التكييف وباعتبار أن البنك الدولي وكالة من هذه الوكالات فقد وجد في عملية التكييف خاصة بعد اقتناعه بعدم جدوى الحلول السابقة والتي كانت ترتكز أساسا على اتخاذ تدابير على مستوى الاقتصاد الكلي وتوفير التمويل الخارجي. والشيء الذي زاد من فعالية الإصلاحات الهيكلية هو توثيق التعاون بينه وبين صندوق النقد الدولي من أجل مساعدة الدول على تجاوز أهم عقبة في النمو الاقتصادي وهي أزمة المديونية. والتي دفعت البنك الى مشاركة وكالات التنمية متعددة الأطراف والبنوك التجارية في وضع برامج وتصميم خطط لمعالجة هذه الازمة وتعد خطة "بيكر" ومبادرة "برادي" خير مثال على ذلك.[72]

ب. **دور البنك الدولي في الزمة المالية في جنوب شرق آسيا:** في سنة 1998 جمع البنك ومجموعة البلدان والجهات المانحة مواردها معا للمساعدة في تلبية الطلب على الخدمات الاستشارية اللازمة للتصدي للعواقب الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الأزمة الآسيوية، وبدأ تنفيذ مبادرتين رئيسيتين خلال السنة:[73]

- قدمت الحكومة اليابانية 4,7 مليون دولار وارتبطت بتقديم 6,9 مليون دولار كمبلغ إضافي من خلال صندوق وضع السياسات وتنمية الموارد البشرية للتمويل الابتدائي المطلوب لبدء تنفيذ برنامج الخدمات الاستشارية للقطاع المالي الذي أعده البنك استجابة للازمات المالية في البلدان الاسيوية، قدم هذا البرنامج مساعدة فنية لمساندة الدول في التصدي للقضايا بالغة الأهمية في إدارة القطاع المالي وإصلاح الجهاز المصرفي.

---

[71] نور الدين أعراب، دور مجموعة البنك العالمي في التعاون المالي والنقدي الدوليين وعلاقتها بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص 80.

[72] نور الدين أعراب، مرجع سابق، ص 81.

[73] البنك الدولي، التقرير السنوي 1998، ص106

- وافق البنك أيضا على تولي إدارة صندوق مواجهة الازمات المالية في اسيا ، ولقد تعهدت المملكة المتحدة، فرنسا، المفوضية الأوربية وعدة بلدان وجهات مانحة بتقديم ما يقارب 35 مليون دولار لهذا الصندوق, وشملت هذه المساعدات سبعة بلدان في منطقة آسيا.

المحور الرابع: المنظمة العالمية للتجارة.

عرفت الفترة التي عقبت نهاية الحرب العالمية الثانية زيادة غير مسبوقة في أحجام التجارة وتنوعها وأصبحت تتم بين مختلف الدول في منظومة متكاملة من خلال أسس وقواعد ونظم تحددها مجموعات ضخمة من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية تبلورت وتطورت على مدار عشرات السنين حتى آلت الى ماهي عليه حاليا. وكانت جميعها تهدف الى تسيير التبادل التجاري للسلع والخدمات وتذليل العقبات أمام حركة انتقال هذه التجارة عبر الحدود الدولية والإقليمية وقد استدعى ذلك قيام منظمة متخصصة تشرف على تنفيذ الاتفاقيات وتعمل تذليل كافة العقبات أمام نمو ازدهار حركة التجارة الدولية وحل المشاكل التي تظهر من خلال الممارسات الفعلية، ومن ثم فقد كان انشاء منظمة التجارة العالمية منذ بداية سنة 1995.[74]

أولا: نشأة الجات.

بدأت الجهود الأولى للأمم المتحدة لتنظيم التبادل التجاري الدولي في سنة 1946 من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي سنة 1948 تم اعداد ميثاق "هافانا" لتنظيم التجارة الذي وقعته 53 دولة واقترح فيه انشاء مؤسسة دولية لتنظيم التجارة، الا أن الولايات المتحدة اعترضت على المشروع وفي نفس الوقت دعت بعض الدول للتفاوض بشأن تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيض القيود الكمية على الواردات بهدف توسيع التجارة العالمية، حيث اقتصر التفاوض في البداية بين كل دولتين على انفراد وحول سلع معينة ثم جمعت هذه الاتفاقيات وعممت في اتفاق متعدد الأطراف هو الذي اطلق عليه اسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)[75] وقع على هذه الاتفاقية في أكتوبر 1947مندوبو 23 دولة لتصبح الاتفاقية سارية المفعول ابتداءا من جانفي 1948 وقد تطورت هذه الاتفاقية بحيث أخذت شكل ومقومات المنظمات الدولية، وتطورت عضوية الجات على مدار السنين حيث كانت عضويتها سنة 1956 تتكون من 55 دولة

[74] عبد القادر فتحي لاشين. (2005). الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية. مصر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ص43.

[75] : general agreement on tariffs and trade

ارتفعت في سنة 1962 الى 65 دولة وفي سنة 1991 وصل عدد الدول الأعضاء الى 96 دولة إضافة الى طلبات مقدمة من 31 دولة تطلب الانضمام الى العضوية، وكان الهدف الأساسي للجات إقامة نظام تجارة دولية حر.[76]

ثانيا: المبادئ الأساسية لاتفاقية الجات GATT

الجات عبارة عن اتفاقية دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوق والتزامات متبادلة بين حكومات الدول الموقعة عليها والتي تعرف اصطلاحا بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التي تعوق حركتها، وقد اختارت الجات عدة مبادئ تحكم مسيرتها نحو تحقيق أهدافها وهي:[77]

1. **مبدأ الدولة الأكثر رعاية:** ينص هذا المبدأ على ضرورة منح كل طرف متعاقد فورا وبلا قيد الأطراف الأخرى المتعاقدة جميع المزايا والحقوق والاعفاءات التي يمنحها لأي بلد آخر.
2. **مبدأ المعاملة الوطنية:** لا تختلف معاملة المنتجات الأجنبية بأي شكل عن معاملة المنتجات المحلية.
3. **مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة:** ويتعلق هذا المبدأ بتمتع الدول الأعضاء بالتخفيضات الجمركية المتبادلة اما في صورة مباشرة نتيجة المفاوضات من خلال منظمة الجات أو المفاوضات التي تتم بين أي الدول أطراف التعاقد الدولي، أو في صورة غير مباشرة من خلال النص في الاتفاقيات التجارية على تطبيق شروط الدولة الأكثر رعاية.
4. **مبدأ الشفافية:** وتبعا لهذا المبدأ يتعين على الدولة العضو اتباع إجراءات وتدابير صريحة بشأن التعامل مع قضايا الصادرات والواردات (تفضل الرسوم الجمركية الصريحة دون الحواجز غير الجمركية).
5. **مبدأ المفاوضات التجارية:** ضرورة اللجوء الى المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي وفقا لقاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة.

[76] عبد القادر فتحي لاشين، مرجع سابق، ص 44.

[77] ياسر الحويش، مرجع سابق، ص 50، 52.

6. **مبدأ المعاملة التفضيلية:** يعتبر هذا المبدأ مستحدثا في الاطار التجاري الدولي للجات، إذ يتكفل بتقديم معاملة تفضيلية تجارية للدول الآخذة في النمو لتوفير حصيلة من النقد الأجنبي لتمويل برامج التنمية الاقتصادية بها.

ثالثا: تطور الجات.

تضمنت الجات منذ نشأتها في جانفي 1948 وحتى تاريخ انشاء منظمة التجارة العالمية في 1995 ثماني جولات للمفاوضات متعددة الأطراف.[78]

1. جولة جنيف 1947 (التعريفات الجمركية والإجراءات الحدود).
2. جولة آنيي 1949 (التعريفات الجمركية والإجراءات الحدود).
3. جولة توركي 1950، 1951(التعريفات الجمركية والإجراءات الحدود).
4. جولة جنيف الثانية 1955، 1956 (التعريفات الجمركية والإجراءات الحدود).
5. جولة دبلن 1959، 1962(التعريفات الجمركية والإجراءات الحدود).
6. جولة كنيدي 1963، 1967 (التعريفات الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق).
7. جولة طوكيو 1973، 1979 (التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية).
8. جولة الاورجواي 1986، 1993(التعريفات الجمركية، التدابير غير الجمركية، القواعد، الخدمات، الملكية الفكرية،تسوية المنازعات، المنسوجات، الزراعة، انشاء المنظمة).

تركز محور اهتمام هذه الجولات على تشجيع النمو والتنمية وإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر استقرارا وانفتاحا وقد ركزت جولات السبع الأولى على تخفيض التعريفة الجمركية بينما ركزت جولات الاورجواي على محاولة إزالة القيود غير الجمركية. حيث وقد هذه الاخيرة رسميا في سبتمبر 1986 لتحقيق أهداف اعلان الاجتماع الوزاري الصادر في عام 1986 والذي يتكون من جزأين (المفاوضات حول تجارة السلع، المفاوضات حول التجارة في الخدمات) وقد سعت هذه الجولة الى ادخال موضوعات جديدة في اطار الجات مثل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية بالإضافة الى بحث كيفية تطبيق قواعد الجات على قطاعين رئيسيين في التجارة الدولية هما المنتجات الزراعية والمنسوجات.

وقد كان من المقرر أن تنتهي المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في نطاق جولة الارجواي خلال اربع سنوات أي في نهاية ديسمبر 1990 ولكن المفاوضات تعثرت أكثر من مرة ولم تتمكن

[78] عبد القادر لاششين، مرجع سابق، ص 46.

المفاوضون من الوصول الى اتفاق الا بعد ثلاث سنوات من الموعد المحدد لانتهاء الجولة حيث تم التوقيع على الوثيقة الختامية في مدينة مراكش بالمغرب في أفريل 1994 من طرف 117 دولة حيث وافقت تلك الدول على انشاء منظمة التجارة العالمية على أن تعرض نتائج جولة على برلمانات الدول الأعضاء للتصديق عليها واتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة حتى تدخل حيز التنفيذ اعتبارا من أول جانفي 1995.[79]

رابعا: جولة الأرجواي وظهور المنظمة العالمية للتجارة.

شهدت اتفاقية الجات منذ سنة 1947م عدداً من التطورات التي آلت في النهاية لإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO[80] في جانفي 1995م؛ بدءاً من مفاوضات جنيف عام 1947م وانتهاء بجولة الأورجواي الأخيرة في 15 أفريل 1994م؛ وأكدت ذلك الوثيقة الختامية للجولة، والتي حددت نطاق عمل المنظمة، مهامها، وهيكلها التنظيمي، وعلاقاتها بالمنظمات الأخرى، وطرق اكتساب العضوية فيها. وتم تنفيذ هذا الاتفاق في جانفي 1995م، حيث وثقت المنظمة كل اتفاقيات الجات السابقة.[81] ولقد جاء الإعلان عن تأسيس منظمة التجارة العالمية عقب الانتهاء من جولة أوروغواي عام 1996م، ليؤذن ببداية مرحلة جديدة في الاقتصاد العالمي تتميز برفض أي حاجز أمام التبادل التجاري العالمي، وهو ما أخاف الدول النامية والفقيرة من تغول اقتصاديات المناطق الغنية والعالم الصناعي في أميركا واليابان وأوروبا على حساب اقتصاداتها النامية، ولقد أثر ميلاد المنظمة على الاقتصاد العالمي والعلاقة بين الشمال والجنوب، إذ زاد من تحكم الشمال المنتج لأكثر من 87 ٪من واردات العالم و94 ٪من صادراته، وانطلقت شركاته متعددة الجنسية التي تتوزع رؤوس أموالها في أكثر من دولة لتجبر الجنوب على مبادئ استثمارية جديدة تدعمها في كل ذلك برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي، التي ركزت على خفض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وتوسيع امتيازات الاستثمار الأجنبي، وصار فرضاً على دول الجنوب الانضمام للمنظمة.[82]

---

[79] عبد القادر فتحي لاشين، مرجع سابق، ص 47.

[80] Organization Trade World

[81] عصام بن يحي الفيلالي. (2014). منظمة التجارة العالمية. المملكة العربية السعودية: مركز الانتاج الاعلامي جامعة الملك عبد العزيز، ص26.

[82] عصام بن يحي الفيلالي، مرجع سابق، ص 27.

خامسا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة.

هي منظمة دولية أنشئت مع نهاية الجولة الثامنة من مفاوضات الجات في جولة الأورجواي (1986- 1994) والتي انتهت في مراكش لتبدأ عملها في 1 جانفي1995 باسم المنظمة العالمية للتجارة. وتعتبر الوريث الحقيقي للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية التي نشأت سنة 1947م، فأصبحت المنظمة الجديدة هي المنظم والمنفذ والمراقب الوحيد لأحكام والتزامات واتفاقيات التجارة الدولية. وتهدف المنظمة إلى تحرير التجارة الدولية من خلال إيجاد نظام تجاري دولي متعدد الأطراف معتمد على قوى السوق، وإزالة القيود والعوائق التي تمنع حركة التجارة عبر الدول، وتغطي المنظمة بأحكامها واتفاقياتها مجالات وأنشطة كثيرة ومتنوعة أكثر مما كانت تغطيه اتفاقية الجات (تجارة السلع وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة). ويحتوي النظام الأساسي للمنظمة على أكثر من 60 اتفاقية ومبدأ وملحق ومذكرة تفاهم ، وأهمها28 اتفاقية متعددة الأطراف تشمل في مجال السلع:(الزراعة، والمنسوجات والملابس، والعوائق الفنية أمام التجارة، والصحة والصحة النباتية، والفحص قبل الشحن، وشهادات المنشأ، وتراخيص الاستيراد، والإجراءات الوقائية الخاصة، ومكافحة الإغراق، والتجارة) وفي مجال الخدمات (6 اتفاقيات)، وكذلك مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وغيرها.[83]

ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة 164 دولة، ما يمثل 97% من التجارة الدولية، وأعلى سلطة في المنظمة هي المؤتمر الوزاري والذي يمثله وزراء التجارة والاقتصاد في الدول الأعضاء، ويختص باتخاذ القرارات الحاسمة للمنظمة وينعقد كل سنتين وتتخذ القرارات في المنظمة بتوافق الآراء للدول الأعضاء جميعاً، إما في أو بواسطة السفراء والخبراء "الذين يجتمعون بشكل معتاد في جنيف وبهذا فإن منظمة التجارة العالمية تختلف عن المنظمات الدولية الأخرى (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، كما أنه لا يوجد تفويض لمجلس مدراء أو لمدير المنظمة لاتخاذ القرارات[84].

سادسا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة.

يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:[85]

1. بحث مسائل التجارة الدولية واتخاذ الحلول للمشاكل التي تواجهها.

[83] هاني عرب. (2008). أثر انضمام المملكة للمنظمة العالمية للتجارة. المملكة العربية السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، ص20.

[84] وزارة الاقتصاد. (بلا تاريخ). وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة. تاريخ الاسترداد 09 09, 2020، من وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة: https://www.economy.gov.ae/

[85] عياش قويدر. (2004). آثار انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ص 58.

2. اتخاذ هيكل خاص لحل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء.
3. اتخاذ التشريع القانوني والمؤسساتي لتنفيذ اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.
4. منح الدول النامية معاملة تفضيلية تسمح لها بالاندماج ضمن المنظومة العالمية لاقتصاد السوق، وتقديم المساعدة التقنية والتكوين لها.
5. الوصول الى تحقيق معرفة كاملة وشفافة بالتشريعات والنظم التجارية لكل دولة وإتاحة ذلك لجميع الأعضاء في المنظمة.
6. إدارة الاتفاقات التجارية الخاصة بالمنظمة ومتابعة السياسات التجارية الوطنية.
7. التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي لإيجاد موائمة بين السياسات التجارية والمالية والنقدية.
8. تقوية الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة من القيود ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء وتسهيل الوصول الى الأسواق الدولية.

سابعا: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.

يتضمن الهيكل التنظيمي للمنظمة مجموعتان من الأجهزة الأولى ذات طابع عام والثانية متخصصة تباشر اختصاصات محددة في مجالات مختلفة تختص بالتجارة الدولية وفيما يلي إيضاح لهذه الأجهزة:[86]

2. **الأجهزة العامة:** وتشمل كل من المؤتمر الوزاري، المجلس العام، الأمانة، جهاز تسوية المنازعات، جهاز استعراض السياسة التجارية.

أ. **المؤتمر الوزاري:** يتكون من ممثلي جميع الأعضاء، ويضطلع بالمهام الرئيسية للمنظمة وله سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل (منح العضوية، سريان وتعديل الاتفاقيات، الاعفاء من الالتزامات، انشاء اللجان).

ب. **المجلس العام:** يعتبر الجهاز المحوي للمنظمة اذ يمارس مجمل نشاطاتها من أنشطة إدارية ومراجعة السياسات التجارية وتسوية المنازعات والاشراف على أعمال المجالس النوعية، الى جانب التشاور والتنسيق مع المنظمات الأخرى.

[86] لاشين، مرجع سابق، ص 53.

ت. **الأمانة:** ويماثل وضع الأمانة العامة مثيله في المنظمات الدولية الأخرى ومسؤوليات مدير وموظفي الأمانة ذات الطابع الدولي.

ث. **جهاز تسوية المنازعات:** تشمل مهمته كافة المنازعات الدولية التجارية المتعلقة بكل من اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف (السلع، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية)، وكذلك التفاقيات الأخرى كتلك المتعلقة بالتكامل الإقليمي، ومدى تطابقها مع اتفاقية مراكش والاتفاقيات المعنية الأخرى.

ج. **جهاز استعراض السياسة التجارية:** ويهدف الى انشاء آلية لاستعراض السياسات التجارية في اطار منظمة التجارة العالمية لتحقيق فهم وتقدير منتظم وعلى نطاق جماعي لكامل مجالات السياسات والممارسات التجارية لمختلف الأعضاء بهدف القيام بتقويم عام وشامل للعلاقة بين السياسات والممارسات من ناحية والنظام الدولي التجاري من ناحية أخرى.

3. **الأجهزة المتخصصة:** تنقسم الأجهزة المتخصصة في هذه الاتفاقية الى نوعين، الأول يتعلق بقطاع من القطاعات التجارية محل التنظيم ويسمى المجالس، والثاني يختص بمسائل محددة يطلق عليها اللجان.

أ. **المجالس:** تم النص في اتفاقية مراكش لسنة 1994 على انشاء ثلاثة مجالس يختص كل واحد منها بأحد قطاعات التجارة الدولية وهي مجلس شؤون تجارة السلع والذي يشرف على سير اتفاقات التجارة متعددة الأطراف في مجال السلع، ومجلس شؤون تجارة الخدمات الذي يشرف على سير الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وتنفيذها، ومجلس الملكية الفكرية الذي يقوم بالإشراف على سير الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية.

ب. **اللجان:** وهي نوعان: اللجان الواردة في اتفاقية مراكش (لجان التجارة والتنمية، قيود ميزان المدفوعات، الميزانية والمالية)و اللجان الواردة في اتفاقية التجارة السلع. هناك لجان معنية بالقيود الفنية على التجارة المرتبطة بالاستثمار (TRIMS)[87] والزراعة والدعم والإجراءات التعويضية.

ثامنا: الانعكاسات الإيجابية والسلبية لعضوية المنظمة.

يختلف تأثير الاتفاقيات الناتجة عن جولة الأوروجواي، باختلاف الدول، والمجموعات الاقتصادية، من حيث مدى انفتاحها على الأسواق العالمية، ودرجة اندماجها في الاقتصاد الدولي، والتركيبة

[87] Related Investment Measures

السلعية لصادراتها، ووارداتها، وما تتمتع به من مزايا نسبية طبيعية، وقدرات تنافسية. و يمكن استخلاص عدد من هذه المزايا انطلاقًا من أهداف المنظمة، والتطبيق العملي لقواعدها حتى الآن وما حققته من إيجابيات لأعضائها فيما يلي:[88]

1. الجوانب الإيجابية للعضوية.

أ. انتعاش الاقتصاد العالمي، وزيادة النمو الاقتصادي وارتفاع الطلب على مختلف أنواع السلع .

ب. زيادة حجم التجارة الدولية من خلال التطبيق الكامل للاتفاقيات.

ت. زيادة فرص النفاذ للأسواق الخارجية نتيجة لإلغاء الرسوم أو تخفيضها، وإزالة العوائق التي تواجه التجارة الدولية.

ث. تكثيف الاستفا دة من المزايا النسبية للعديد من الدول النامية في العديد من السلع (المنسوجات، والمنتجات الزراعية ،البتروكيماويات).

ج. فض النزاعات التجاريات من خلال قرارات ملزمة لجميع الدول الأعضاء.

ح. ضمان عدم التمييز في معاملة السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء.

خ. الاستفادة من جميع المزايا المتبادلة بين الدول الأعضاء الناجمة عن تحرير تجارة السلع والخدمات وفقًا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

د. مكافحة الإغراق في التجارة الدولية الأمر الذي يتيح فرصة أكبر لتسويق الإنتاج المحلي دون ضغوط أو منافسة غير عادلة.

ذ. المشاركة في مجالس المنظمة ولجانها وبالتالي إمكانية الدفاع عن مصالحها الاقتصادية والتجارية خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

ر. يؤدي تطبيق الاتفاقية المتعلقة بالاستثمار إلي تهيئة الظروف المواتية لجذب التدفقات الاستثمارية.

2. الجوانب السلبية لعضوية المنظمة.

أ. ارتفاع وتيرة المنافسة في الأسواق المحلية، الأمر الذي سيجعل من الصعب على الصناعات الضعيفة الصمود في وجه المنافسة.

ب. احتمال ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية نتيجة لإزالة الدعم عليها من قبل الدول المتقدمة.

[88] فقيه أسامة بن جعفر، منظمة التجارة العالمية واستحقاقات العضوية، ملتقى البحث العلمي، ص 8.

ت. تلاشى المعاملة التفضيلية التي كانت تمنح لمنتجات بعض الدول النامي ة في أسواق الدول الصناعية عند اكتمال تطبيق أحكام اتفاقية الجات.

ث. السعي لتطوير مصادر بديلة للإيرادات إذ أن اتفاقية الجات تهدف إلى إزالة الرسوم الجمركية تدريجيًا، التي لازالت بعض الدول تعتمد على حصيلتها كمورد مهم للخزينة العامة.

تاسعا: اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

يتكون اتفاق منظمة التجارة العالمية من ثلاثة بنود تشمل الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي واتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية وأربعة ملاحق لاتفاق منظمة التجارة العالمية، حيث يضم الملحق الأول مجموعة الاتفاقيات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع والتي تشمل الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والملحق الثاني ويتضمن اتفاق تفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات أما الملحق الثالث فيشمل آلية استعراض السياسة التجارية و يتضمن الملحق الرابع الاتفاقات التجارية عديدة الأطراف.[89]

2. **الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي: و**من خلال التوقيع عليها اتفق الممثلون على[90]:

أ. عرض اتفاق منظمة التجارة العالمية بالشكل الذي يرونه مناسباً على السلطات المختصة لدى كل منهم للنظر فيها تمهيدا لإقرار الاتفاقية وفقاً لإجراءات هذه السلطات، وعلى اعتماد الإعلانات والقرارات الوزارية.

ب. الاتفاق على تحبيذ قبول اتفاقية منظمة التجارة العالمية من جانب جميع المشاركين في جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف بحيث تدخل حيز التنفيذ بحلول أول جانفي 1995.

ت. الاتفاق على فتح اتفاقية منظمة التجارة العالمية للقبول برمتها ككل متكامل للتوقيع أو لغير ذلك من جانب جميع المشاركين طبقاً لمادتها الرابعة عشرة.

ث. قبل قبول اتفاقية منظمة التجارة العالمية يتعين على المشاركين الذين ليسوا أطرافا في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أن يكونوا قد انتهوا أولا من المفاوضات المتعلقة بانضمامهم إلي الاتفاقية العامة وأصبحوا أطرافا متعاقدة فيها.

---

[89] نهاد خليل دمشقية. (بلا تاريخ). الدليل الشامل لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة. سورية: وزارة الاقتصاد والتجارة، ص20.

[90] نهاد خليل دمشقية.، مرجع سابق، ص21.

وتم إيداع هذه الوثيقة الختامية والنصوص الملحقة بها لدي المدير العام للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجار ة الذي تولي تزويد كل مشارك في أقرب وقت بنسخة معتمدة منها.

3. اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية.

تتألف اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية من 16 مادة تحدد نطاق، مهام، هيكلية، العلاقات مع المنظمات الأخرى، الأمانة، الميزانية والاشتراكات، الوضع القانوني، اتخاذ القرار، التعديلات، العضوية، الانضمام، عدم تطبيق الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، القبول وبدء النفاذ، الانسحاب وأحكام متنوعة.ونصت مقدمة الاتفاقية على الأهداف والأسباب الموجبة لإنشاء منظمة التجارة العالمية.[91]

4. الاتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع.

أ. الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة – 1994 الجات

يعتبر النفاذ إلى الأسواق، أحد المحاور الأساسية في التجارة الدولية، إذ يعكس قدرة المنتجات على المنافسة في الأسواق المحلية، والدولية، يعكس المصطلح في إطار منظمة التجارة العالمية، مجمل الشروط التي تفرضها الحكومة على دخول المنتج للدولة في ظل معطيات غير تمييزية. في هذا الاطار بنيت الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة على مبادئ اتفاقية الجات 1947 ، وما لحق بها من تعديل في العديد من المواد والبنود، والتي تم الاتفاق عليها في الجولات الثمانية التي انعقدت خلال الفترة (1947 – 1994) لتُنظم حركة نفاذ السلع إلى الأسواق الخارجية، التعريفة الجمركية وجدولتها وتثبيتها، وإمكانية إعادة التفاوض لتعديل مستوى التثبيت، والقيود الكمية المفروضة على الواردات، إضافة إلى مجموعة أحكام تتعلق بالحواجز غير التعريفية[92].

5. الاتفاق بشأن الزراعة: يهدف هذا الاتفاق إلى إصلاح التجارة الخارجية في المنتجات الزراعية (الاستقرار، الأمان، والتنبؤ). وتمكين حكومات الدول النامية من دعم اقتصاداتها الريفية باتباع سياسات أقل تشوهاً للتجارة، كما يتيح بعض المرونة في طريقة تنفيذ الالتزامات، إذ لا تقوم الدول

[91] نهاد خليل دمشقية.، مرجع سابق، ص25.

[92] نهاد خليل دمشقية.، مرجع سابق، ص 31.

النامية بموجبه بخفض الإعانات وتعريفاتها الجمركية بنفس مستوى ما تلتزم به الدول المتقدمة، مع اتاحة وقت إضافي للدول النامية لاستكمال تطبيق التزاماتها.[93]

ج. **اتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية:** يحدد هذا الاتفاق القواعد الأساسية لسلامة الأغذية والحيوانات والنباتات من الجانب الصحي، ويسمح للدول الأعضاء بوضع مجموعة تدابير الصحة والصحة النباتية خاصة بها والتي يجب تطبيقها فقط بالقدر اللازم لحماية الإنسان، الحيوان، النبات، الصحة. إذ ينبغي ألا تؤدي هذه المعايير إلى تمييز تعسفي أو غير مبرر بين الدول التي تسود فيها ظروف مشابهة.

ح. **اتفاق بشأن المنسوجات والملابس:**[94]: منذ سنة 1974 وحتى جولة الأورغواي، نظمت اتفاقية الألياف المتعددة MFA[95] عملية التبادل التجاري للمنسوجات والملابس، والتي تتلخص في تحديد حصص مستوردات المنسوجات والملابس، وتحدد كميتها لكن ذلك تعارض مع مبادئ الجات في تحويل جميع قيود التجارة إلى تعريفات جمركية ومعاملة الدول الاعضاء بصورة متماثلة ضمن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. ومنذ سنة 1995 ، وضعت منظمة التجارة العالمية اتفاق بشأن المنسوجات والملابس ATC [96] لتحل محل اتفاقية الألياف المتعددة، تجري على مراحل تمتد لعشرة سنوات بدءً من إنشاء منظمة التجارة العالمية، وبالتالي وفي بداية عام 2005 انتهى مفعول هذا الاتفاق أيضاً، وأصبحت تجارة المنسوجات والملابس بين الدول الأعضاء خاضعة لنظم التبادل التجاري المدرجة في الجات 1994 .

خ. **الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة:** يتلخص الهدف الأساسي من الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة في حماية سلامة الإنسان أو صحته، حماية الحياة أو الصحة الحيوانية والنباتية، حماية البيئة، منع الممارسات غير المشروعة وحماية المستهلكين من خلال توفير المعلومات وشروط الاستخدام، ووضع علامات ولوائح أخرى تشمل التصنيف والتعريف بالمنتجات، ومتطلبات التعبئة والتغليف، والقياسات(الحجم والوزن) إضافة إلى وضع لوائح النوعية والمواءمة التقنية، أنظمة الجودة، وإزالة الحواجز التقنية أمام التجارة التي تنتج عن إعداد واعتماد وتطبيق القواعد الفنية المختلفة، وإجراءات تقييم المطابقة؛ علماً أن الاختلافات في الأنظمة التقنية

[93] نهاد خليل دمشقية.، مرجع سابق، ص 62.

[94] نهاد خليل دمشقية.، مرجع سابق، ص 92.

[95] Multi Fiber Agreement

[96] Agreement on Textile & Clothing

وإجراءات تقييم المطابقة، الاختلاف في الأذواق المحلية أو مستويات الدخل، وكذلك المناطق الجغرافية وغيرها من العوامل بين بلد وآخر مثلت المصدر الرئيس في وضع الحواجز غير الجمركية أمام التجارة.[97]

د. **الاتفاق بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة:** تم التفاوض في هذا الاتفاق بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة خلال جولة الأورغواي، إذ ينص على أنه لا يجوز لأي عضو أن يطبق أي تدابير تمييزية ضد الأجانب أو المنتجات الأجنبية، كما يحظر تدابير الاستثمار التي تؤدي إلى فرض قيود كمية ، ولقد نص الاتفاق على مبدأ الإخطار الإلزامي بالترتيبات الانتقالية التي تسمح للأعضاء بالحفاظ على تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة غير المطابقة لأحكام المعاملة الوطنية والقيود الكمية لفترة محدودة بعد دخولها حيز النفاذ في منظمة التجارة العالمية، (سنتين بالنسبة للدول المتقدمة الأعضاء أي قبل نهاية سنة 1996 ، خمس سنوات للدول النامية الأعضاء أي حتى نهاية سنة 1999.

ذ. **اتفاق مكافحة الإغراق1994** : تجيز المادة 6 من اتفاقية الجات بشكل واضح فرض رسم خاص لمكافحة الإغراق على المستوردات من مصادر محددة وتشير أهم النقاط الواردة في هذه المادة[98] الى ادانة الدول الأعضاء لحالات الإغراق الذي تسببه المنتجات المستوردة، كون قيمتها أقل من القيمة العادية للمنتجات، أو إذا تسبب أو هدد بإلحاق ضرر مادي هام على الصناعة في الدولة المستوردة، أو تأخير إقامة صناعة محلية. وتتحقق حالة الإغراق إذا كان سعر المنتج المصدَّر أقل من سعر المقارنة للمنتج المشابه عندما يتم استهلاكه في البلد المصدر .أو في حالة عدم وجود مثل هذه الأسعار المحلية، فيكون إما أقل من أعلى سعر مماثل للمنتج المشابه الذي يتم تصديره إلى أي من دول العالم الثالث، أو أقل من تكلفة الإنتاج للمنتج في بلد المنشأ بالإضافة إلى إضافة معقولة لكلفة البيع والربح[99].

ر. **اتفاق التقييم الجمركي1994:** يهدف اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن التقييم الجمركي لوضع نظام عادل وموحد ومحايد لتقييم السلع للأغراض الجمركية يتطابق مع الواقع التجاري، والذي يحظر استخدام القيم الجمركية التعسفية أو الوهمية، وبهدف إزالة المعوقات غير الجمركية

[97] نهاد خليل دمشقية.، مرجع سابق، ص 96.
[98] نهاد خليل دمشقية.، مرجع سابق، ص 112.
[99] نهاد خليل دمشقية.، مرجع سابق، ص 118

واقتصار تحرير التجارة على فرض رسوم جمركية، ينص الاتفاق على مجموعة من القواعد للتقييم والتي تؤدي إلى توسيع وإعطاء المزيد من الدقة في بنود التقييم الجمركي الموجودة في اتفاقية الجات الأصلية، كما يعطي القرار الوزاري لجولة أوروغواي إدارات الجمارك الحق في طلب المزيد من المعلومات في الحالات التي يكون لديهم سبب للشك في دقة القيمة المعلنة للسلع المستوردة.[100]

ز. **الاتفاق بشأن الفحص قبل الشحن:** لا يمنع مبدأ تحرير التجارة التحقق من نوعية وكمية واسعار السلع المستوردة، إلا إنه يُلزم عدم استخدام عملية التحقق كأداة لتقييد التبادل التجاري . في هذا الإطار، يُقر اتفاق التفتيش قبل الشحن بمبادئ والتزامات اتفاق الجات، التي تطبق على أنشطة الوكالات المتخصصة بالفحص ما قبل الشحن والتي تم تفويضها من قبل الحكومات.ويهدف هذا الاتفاق الى التجاوب مع حاجة الدول إلى عملية التفتيش قبل الشحن، مع ضرورة تنفيذ هذه العملية دون تأخيرات غير ضرورية، أو معاملة غير متساوية؛ ما يتطلب توفر إلى إطار دولي متفق عليه، للحقوق والالتزامات لكل من الأعضاء المستخدمين والأعضاء المصدرين؛ على أن يتم ذلك في إطار من الشفافية[101].

س. **اتفاق قواعد المنشأ:** يشترط اتفاق قواعد المنشأ على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ضمان شفافية قواعد المنشأ الخاصة بها، وألا يكون لهذه القواعد أثر تقييدي وتشويهي للتجارة الدولية، وكذلك أن يدار بطريقة متسقة وموحدة، وغير متحيزة، وأن يكون مستند إلى معيار إيجابي .ويهدف الاتفاق على المدى البعيد الوصول إلى قواعد منشأ منسقة، ومتفق عليها ما بين الدول الأعضاء، عدا بعض أنواع التجارة التفضيلية .كمثال يُسمح للدول الأعضاء التي تؤسس فيما بينها منطقة تجارة حرة، استخدام قواعد منشأ مختلفة للمنتجات المتداولة الخاضعة لاتفاقية التجارة الحرة.[102]

ش. **الاتفاق إجراءات ترخيص الاستيراد.**

جاء الاتفاق توضيحاً وامتداداً للمادتين 8 و 10 من اتفاقية الجات 1994 حيث تركز المادة 8 على الرسوم والإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، إذ تنص الفقرة 1 على التزام عام من قبل الدول الأعضاء بشأن الجوانب الشكلية (التقليل من حدوث وتعقيد إجراءات التصدير، الاستيراد،

[100] نهاد خليل دمشقية.، مرجع سابق، ص 124.

[101] نهاد خليل دمشقية.، مرجع سابق، ص 138.

[102] نهاد خليل دمشقية.، مرجع سابق، ص 142.

وتخفيض وتبسيط متطلبات ووثائق الاستيراد والتصدير)، وتنص الفقرة 2 على استعراض كل دولة عضو لسير قوانينها ولوائحها بناءً على طلب من عضو آخر أما الفقرة 3 فتمنع الدول الأعضاء من فرض عقوبات كبيرة لانتهاكات بسيطة للوائح الجمارك أو المتطلبات إجرائية وتلزم المادة 10 الدول الأعضاء أن تنشر فوراً القوانين، اللوائح، الأحكام القضائية، والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام، بما فيها المتعلقة بمتطلبات الصادرات، الواردات، أو لإدارتها بشكل موحد، محايد، وبطريقة معقولة. ويركز الهدف من الاتفاق على الحول دون وضع إجراءات تعوق التجارة الدولية ضمن التدابير غير التعريفية.[103]

الاتفاق بشأن الدعم والإجراءات التعويضية: يهدف هذا الاتفاق الى ضبط استخدام الدعم والإعانات.وتنظيم الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمواجهة آثار الدعم المشوهة للتجارة فيما يخص المنتجات الصناعية فقط، بينما تطبق أحكام اتفاق الزراعة وما تضمنه من نصوص حول موضوع الدعم على المنتجات الزراعية وإمكانية استخدام إجراءات تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية بهدف السعي لسحب إعانة معينة، أو إزالة آثارها الضارة على التجارة، وإمكانية إجراء تحقيقا خاصا به وصولا إلى فرض رسوم إضافية (تعويضية) على الواردات المدعومة التي تشكل تهديدا للمنتجين المحليين.[104]

ص. **الاتفاق بشأن الوقاية:** نظمت المادة 19 في اتفاقية الجات 1947التدابير الوقائية، وتضمنت مزيداً من التوضيحات وأدخلت بعض التغييرات نتيجة التفاوض خلال جولة الأورغواي بصورة رئيسية حول تطبيق وبشكل متزايد مجموعة متنوعة من تدابير ما يسمى بتدابير المنطقة الرمادية (القيود الثنائية الطوعية على الصادرات، اتفاقيات التسويق المنظم، وتدابير مشابهة)، للحد من استيراد سلع معينة إذ لم تفرض هذه الإجراءات تنفيذ المادة 19، ولذلك لم تخضع للضوابط متعددة الأطراف من خلال الجات1947، وظلت مشروعية هذه التدابير عرضة للتشكيك تحت مظلة الغات .وحالياً، تحظر الاتفاقية بشأن التدابير الوقائية مثل هذه الإجراءات، وتشتمل مواد محددة لإزالة التدابير التي كانت نافذة لحظة دخول اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ .وتورد

[103] نهاد خليل دمشقية.، مرجع سابق، ص150.

[104] نهاد خليل دمشقية.، مرجع سابق، ص 154.

الاتفاقية علاوةً على ذلك، الإجراءات والقواعد التي تنظم كيفية اتخاذ التدابير الوقائية بالتفصيل[105].

6. الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

أُعدت الاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات(الجاتس) لتأمين معدلات مرتفعة من التحرير التدريجي للتجارة بالخدمات عبر جولات متعاقبة من المفاوضات بهدف تعزيز مصالح جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وتأمين توازن عام بين الحقوق والواجبات، من خلال وضع قواعد شفافة، ومتنامية في تحرير التجارة الدولية بالخدمات. أيضاً وتماثلاً مع أهداف الجات يلتزم أعضاء منظمة التجارة العالمية بدعم النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية، بتسهيل زيادة مشاركتها في التجارة الدولية بالخدمات، وتوسيع صادراتها منها. وتهدف هده الاتفاقية الى انشاء إطار متعدد الأطراف من المبادئ والقواعد للتجارة في الخدمات لتوسيع هذه التجارة في ظروف من الشفافية، والتحرير التدريجي كوسيلة من وسائل تعزيز النمو الاقتصادي، ورفع مستويات تحرير التجارة في الخدمات تدريجياً من خلال جولات متتابعة من المفاوضات متعددة الأطراف الهادفة إلى تعزيز مصالح المشاركين جميعاً، وتكريس حق الأعضاء في سن القوانين الخاصة بتوريد الخدمات ووضع أنظمة جديدة بشأنها، تسهيل زيادة مشاركة الدول النامية في التجارة في الخدمات.[106]

7. الاتفاق بشأن الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية: تأتي أهداف هذه الاتفاقية في إطار الأهداف العامة والأساسية التي تبنتها جولة الأورغواي والمحددة في مجال الجوانب التجارية من حقوق الملكية الفكرية. والتي تتلخص في تقليل التشويهات والعوائق أمام التجارة الدولية، وتعزيز الحماية الفاعلة والملائمة لحقوق الملكية الفكرية، وضمان ألا تكون التدابير والإجراءات المتخذة لتعزيز حقوق الملكية الفكرية هي ذاتها عوائق أمام التجارة .بالمقابل، ينبغي أن تساهم حماية حقوق الملكية الفكرية في تعزيز الإبداع التكنولوجي وفي نقل التكنولوجيا ونشرها، وأن توفر فائدة متبادلة لكل من منتجي ومستخدمي المعرفة التكنولوجية بما يحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات.[107]

---

[105] نهاد خليل دمشقية.، مرجع سابق، ص 166.

[106] نهاد خليل دمشقية.، مرجع سابق، ص 193.

[107] نهاد خليل دمشقية.، مرجع سابق، ص 197.

8. **اتفاق تفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات:** جاء هذا الاتفاق محددا للغاية والمبادئ والنطاق الذي يشمله نظام تسوية المنازعات، وتشكيل أجهزة الإشراف ومراحل المشاورات والتنفيذ والمتابعة مع إعطاء معاملة خاصة وتمييزية للدول النامية والأقل نمواً، ويتلخص الهدف من هذا التفاهم في تشكيل نظام كفء قائم على قواعد وإجراءات يمكن الاعتماد عليها لحل المشاكل المتعلقة بتنفيذ اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية، إذ نصت الفقرة 2 من المادة 3 من اتفاق التفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات أن نظام منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات عنصر مركزي في توفير الأمن والقدرة على التنبؤ في نظام التجارة المتعدد الأطراف.[108]

عاشرا: مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة.

عقدت المنظمة حتى بداية سنة 2004 خمسة اجتماعات وزارية، كان نصيب اثنين منها الفشل (اجتماع سياتل، واجتماع كانكون)، ونستعرض أدناه أهم القضايا المثارة في هذه الاجتماعات.

1. **مؤتمر سنغافورة:** (9، 13 ديسمبر 1996): تمثلت نتيجة هذا الاجتماع حسبما جاء في اعلان سنغافورة أن المؤتمر الوزاري طلب من مجلس المنظمة دراسة ومعالجة بعض القضايا التجارية المتعلقة بالعلاقة بين التجارة والاستثمار، الشفافية في المشتريات الحكومية، تسهيلات التجارة، التجارة والبيئة واضطلاع منظمة العمل الدولية بتشجيع الدول على استخدام معايير العمل على ألا يكون ذلك بغرض الحماية التجارية. وكذلك وضع خطة عمل لتحسين قدرات الدول النامية والأقل نموا وفضلا عن ذلك وضع عدد كبير من المشاركين اعلان بشأن تخفيض الحواجز التي تعوق التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات.[109]
2. **مؤتمر جنيف:** (18، 20 ماي 1998): طلب المشاركون من المجلس العام أن يعد برنامج عمل يتضمن توصيات تشمل تنفيذ اتفاقيات جولة الارجواي ومسائل أخرى وبرنامج عمل بشأن التجارة الالكترونية.[110]
3. **مؤتمر سياتل:** (30 نوفمبر، 3 ديسمبر 1999): شارك في هذا المؤتمر نحو 135 دولة وأخفق المؤتمر في التوصل الى قرارات بشأن موضوعات مختلفة تتعلق بالتجارة الدولية في السلع والخدمات

[108] نهاد خليل دمشقية.، مرجع سابق، ص 224.

[109] أحمد الكواز. (بلا تاريخ). النظام الجديد للتجارة العالمية. جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، ص 13.

[110] أحمد الكواز، مرجع سابق، ص14.

وكان السبب في ذلك عدم استعداد الدول المتقدمة والنامية لمناقشة بعض المواضيع التجارية الأخرى وبوجه عام كان من أهم أسباب هذا الفشل: [111]

- التعارض في وجهات النظر بين الدول النامية والمتقدمة حيث تعارض ادراج أية قضايا جديدة وذلك أساسا بسبب افتقارها الى القدرات، وقلقها من أن الاستثمار الأجنبي غير الخاضع لضوابط لن يعود عليها بفائدة، وبسبب سجل منظمة التجارة العالمية في هذا الاطار اذ كانت اتفاقاتها السابقة (بشأن قضايا كالزراعة وحقوق الملكية الفكرية) منحازة الى جانب البلدان الغنية وضارة بالبلدان الفقيرة، حيث كانت غالبية البلدان النامية تشكو من الإجراءات المتصلة بالافرقة العاملة التي تعالج قضايا جديدة كالمنافسة والاستثمار علاوة على أنها أعربت عن شواغلها بخصوص العمالة.
- التعارض في وجهات النظر فيما بين البلدان المتقدمة حول الزراعة وما يتعلق بالتكنولوجيا البيولوجيا.
- إجراءات منظمة التجارة العالمية التي تتعلق بالنواحي التنظيمية للمؤتمر.

4. مؤتمر الدوحة: (9، 14 نوفمبر 2001)[112]

خرج المؤتمر بإعلان الدوحة الذي أكد على أهمية المفاوضات حول اتفاق الزراعة الذي بدأ في أوائل سنة 2000، مع تركيزه على إعطاء معاملة خاصة للدول النامية وبموعد لا يتجاوز مار 2003، وفي مجال الخدمات دعا الى استمرار المفاوضات الخاصة بالمادة 19 من اتفاقية الخدمات أما في مجال حقوق الملكية الفكرية فقد أكد الإعلان على ضرورة تعزيز الصحة العامة وتخفيف قيود الملكية في هذا المجال وأشار البيان في سياق العلاقة مابين التجارة والاستثمار الى أهمية بناء القدرات والمساعدة الفنية في حالة الدول النامية كما تطرق البيان الى العلاقة بين التجارة والسياسات التنافسية وضرورة بناء القدرات الذاتية للدول النامية والأقل نموا في هذا المجال. وتقرر انجاز المفاوضات الخاصة بنتائج هذا الإعلان بموعد لا يتجاوز 1 جانفي 2005 .

5. **مؤتمر كانكوك – المكسيك (10، 14 سبتمبر 2003)**. يعتبر هذا المؤتمر ثاني مؤتمر ينهار بعد مؤتمر سياتل بسبب عدم اتفاق الدول الأعضاء على البيان الختامي للمؤتمر والذي يعكس بدوره

[111] أحمد الكواز، مرجع سابق، ص14.

[112] أحمد الكواز، مرجع سابق، ص14.

عدم الاتفاق على بعض القضايا الخاضعة للنقاش وتمثلت هذه القضايا فيما يعرف بموضوعات سنغافورة وهي الاستثمار، المنافسة، المشتريات الحكومية، شفافية التسهيلات التجارية.[113]

حادي عشر: دور المنظمة العالمية للتجارة في الاقتصاد العالمي:[114]

ظهرت فكرة انشاء المنظمة العالمية للتجارة منذ سنة 1947 من خلال ما تضمنه ميثاق هافانا الذي لم يتم تنفيذه بسبب الرفض الأمريكي بصورة رئيسية لفكرة انشاء مثل هذه المنظمة، بينما يتم تنفيذ الشق الاخر من الميثاق الخاص بوضع اتفاقية شاملة لتحرير التجارة السلعية الدولية ونتجت عنه الاتفاقية الجات.

ولقد كانت فكرة انشاء المنظمة العالمية بمثابة عنصر مكمل لعناصر التصور الذي خلفه الحرب العالمية الثانية للنظام العالمي الجديد وقتئذ والذي كانت أولى نتائجه تحويل عصبة الأمم بنطاقها المحدود الى منظمة الأمم المتحدة كما نعرفها اليوم بوكالاتها المتخصصة العديدة التي تغطي كافة مجالات النشاط الدولي السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي أعقبها انشاء مؤسسات بروتن وودز لإدارة الشؤون النقدية والمالية للعالم، وأخيرا فكرة انشاء المنظمة العالمية للتجارة، لتتناول شؤون التبادل الدولي التجاري بهدف توسيع نطاقه وزيادة حجم التدفقات السلعية بين دول العالم والتي كتب لها أن ترى النور بعد مضي 47 سنة على ميلاد الفكرة للمرة الأولى. وتنظيما لعلاقة هذه المنظمة الوليدة بمؤسسات بروتون وودز على وجه التحديد نصت الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من اتفاقية انشاء المنظمة أنه "سعيا لتحقيق التجانس في عملية صياغة السياسات الاقتصادية الدولية سوف تتعاون منظمة التجارة العالمية مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاستكمال اركان ثالوث الاقتصاد العالمي، ولكي نتمكن من استطلاع الدور المرتقب لهذه المنظمة الوليدة في إدارة منظومة الاقتصاد العالمي من المنظور التجاري علينا أولا استعراض الملامح الرئيسية لطبيعة هذه المنظمة لنتمكن من استنباط دورها المرتقب.

3. حجم مشاركة الدول في عضوية المنظمة التي شاركت في مفاوضاتها 125 دولة وقعت 111 منها على الوثيقة الختامية في مؤتمر مراكش والمتوقع أن تصل عضويتها الى 130 دولة وتمثل الشق الأعظم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتغطي هذه الدول أكثر من 90 بالمائة من حجم التجارة العالمية، مما يعني أن ما تقره هذه المنظمة من سياسات ونظم يمثل فعليا جوهر النظام

[113] أحمد الكواز، مرجع سابق، ص 15.

[114] أسامة المجدوب. (1997). الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا الى مراكش. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.ص85.

التجاري الدولي الامر الذي يؤدي الى فرض شكل من أشكال العزلة على الدول غير الأعضاء في المنظمة.

4. نطاق ولاية المنظمة الذي لم يقتصر فقط على التجارة السلعية وانما تعداها ليغطي أيضا التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار والعلاقة بين التجارة والبيئة بل امتد ليشمل السياسات التجارية للدول ونظم الجمارك وإجراءات الواردات ودعم الصادرات والأثر الكلي لاتفاقيات المنظمة على القوانين والتشريعات السارية في الدول الأعضاء وضرورة تعديلها لتتوافق مع أحكام هذه الاتفاقيات الامر الذي يؤدي ضمنيا الى تقليص جانب من السيادة المطلقة للدول الأعضاء على السياسات التجارية لصالح التزاماتها بموجب عضويتها في المنظمة.
5. نظام عمل المنظمة الذي يكفل لها حق مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء ومتابعة التزاماتها بأحكام ومبادئ الجات من خلال تقييم مدى توافق سياساتها مع تلك الأحكام والمبادئ وإتاحة فرصة من خلال تعميم هذه المراجعات لكافة الأعضاء للدخول في مشاورات ومفاوضات مع بعضهم البعض لتحقيق التجانس في السياسات وضمان المصالح المتبادلة عملا بمبدأ الشفافية.
6. الصلاحيات الممنوحة لجهاز تسوية المنازعات التابع للمنظمة والتي تكفل له اصدار أحكام ملزمة لأطراف النزاع ومتابعة تنفيذ هذه الأحكام.

تلك هي الملامح الرئيسية لطبيعة عمل المنظمة التي ستتولى القيام بالدور الرئيسي في إدارة السياسات التجارية الدولية وتؤثر في توجهاتها المستقبلية وبصورة تفوق في صلاحياتها تلك الممنوحة لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين، حيث لا تسفر عضوية الدول في هاتين المؤسستين عن أي التزام تلقائي بسياسات محددة بينما يعني الانضمام لمنظمة التجارة العالمية الالتزام التلقائي بكافة مبادئها وأهدافها وأحكام جميع اتفاقياتها دون استثناء أو شروط ودون أن يكون لأي عضو الحق في التحفظ على أي من أحكام هذه الاتفاقيات دون الحصول على موافقة سائر أعضاء المنظمة.[115]

[115] أسامة المجدوب، مرجع سابق، ص 87.

قائمة المراجع والمصادر:

قائمة الكتب:

1. جعفر عبد السلام. (بلا تاريخ). المنظمات الدولية دراسة فقهية وتأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي للأمم المتحدة والكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، مصر القاهرة.
2. مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 1978.
3. كمال عبد حامد آل زيارة. (2020). محاضرات مادة المنظمات الدولية. العراق: جامعة أهل البيت.
4. صندوق النقد الدولي. (2011). اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي. واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية: ادارة التكنولوجيا والخدمات العامة، صندوق النقد الدولي.
5. دافيد دريسكول. (1996). ماهو صندوق النقد الدولي. القاهرة، مصر: الجامعة الأمريكية بالقاهرة .
6. حازم الببلاوي. (2000). النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة. الكويت: سلسلة المعرفة.
7. نوزاد عبد الرحمن الهيتي. (2007). مقدمة في المالية الدولية. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
8. ياسر الحويش. (2018). المنظمات الاقتصادية الدولية. الجمهورية العربية السورية: الجامعة الافتراضية السورية.
9. نور الدين أعراب، دور مجموعة البنك العالمي في التعاون المالي والنقدي الدوليين وعلاقتها بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
10. عبد القادر فتحي لاشين. (2005). الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية. مصر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
11. عصام بن يحي الفيلالي. (2014). منظمة التجارة العالمية. المملكة العربية السعودية: مركز الانتاج الاعلامي جامعة الملك عبد العزيز.

12. هاني عرب. (2008). أثر انضمام المملكة للمنظمة العالمية للتجارة. المملكة العربية السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.

13. عياش قويدر. (2004). آثار انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.

14. فقيه أسامة بن جعفر، منظمة التجارة العالمية واستحقاقات العضوية، ملتقى البحث العلمي.

15. نهاد خليل دمشقية. (بلا تاريخ). الدليل الشامل لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة. سورية: وزارة الاقتصاد والتجارة.

16. أحمد الكواز. (بلا تاريخ). النظام الجديد للتجارة العالمية. جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط.

17. أسامة المجدوب. (1997). الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا الى مراكش. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

18. مصطفى يوسف كافي، إدارة الأعمال الدولية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017.

19. معين أمين السيد، محاضرات في مدخل للاقتصاد، 2016.

المقالات العلمية:

1. دودان حنان وزبيري رابح. (2018). دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2008_2015). مجلة البشائر الاقتصادية.

2. عياش قويدر. (2004). آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.

3. عبيد سعاد، نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية (دراسة حالة:الجزائر وزبنائها التجاريين)، مجلة مجاميع المعرفة المجلد السابع، العدد الأول، 2021.

4. مجدي علي محمد غيث، نظرية هكشر- أولين في التجارة الخارجية في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 41، 2014.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. نور الدين أعراب، دور مجموعة البنك العالمي في التعاون المالي والنقدي الدوليين وعلاقتها بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
2. دحو سهيلة. (2001). صندوق النقد الولي وسياسات الاصلاح الهيكلي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1989-1999). رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط .الجزائر: جامعة الجزائر 3.
3. وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2019.
4. عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية، دراسة حالة الاتحاد الأوربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف.

التقارير:

1. البنك الدولي، التقرير السنوي 1998.

المواقع الالكترونية:

1. مأمون عارف فرحات. (بلا تاريخ). المنظمات الدولية. تاريخ الاسترداد 12 ,02, 2021، من مأمون عارف فرحات https://sites.google.com/site/mamounfarhatyahoocom
2. نظريات التجارة الخارجية، ص 10 تاريخ الاسترداد 01/ 2021/12 من: http://elearning.univ-biskra.dz/moodle2019/mod/resource/view.php?id=10745
3. صخري محمد، (14-06-2019)، نظرية القيمة المطلقة لآدم سميث، تاريخ الاسترداد 01 ديسمبر 2021 من: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية https://www.politics-dz.com
4. جعفر طالب احمد الخزعلي،(2019/11/13)، تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية)، تاريخ الاسترداد 01/ 2021/12 من: https://almerja.com/reading.php?idm=125089

5. صندوق النقد الدولي. (30 0،9،2016). صندوق النقد الدولي. تاريخ الاسترداد 12 02, 2021، منhttps://www.imf.org :

6. صندوق النقد الدولي. (26 08, 2019). صندوق النقد الدولي. تاريخ الاسترداد 12 03, 2020، من https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/~/link.aspx?_id=628D70B9420E436CA9B18BE37E1948CE&_z=z

7. صندوق النقد الدولي. (26 08, 2019). صندوق النقد الدولي. تاريخ الاسترداد 12 03, 2020، من https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/~/link.aspx?_id=628D70B9420E436CA9B18BE37E1948CE&_z=z

8. الدور الجديد لصندوق النقد الدولي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 23 04, 2021، من مكتبة نورhttps://www.noor-book.com

9. المعرفة. (بلا تاريخ). المعرفة. تاريخ الاسترداد 04 01, 2021، من صندوق النقد الدولي https://www.marefa.org

10. لطرش ذهبية. (10 10, 2009). دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. تاريخ الاسترداد 12 04, 2021، من مكتبة نور https://www.noor-book.com

11. مجموعة البنك الدولي. (بلا تاريخ). البنك الدولي. تاريخ الاسترداد 23 03, 2021، منhttps://www.albankaldawli.org/

12. البك الدولي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 3 2, 2021، من البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/about/history :

13. مؤسسة التمويل الدولية. (بلا تاريخ). مجموعة البنك الدولي. تاريخ الاسترداد 12 02, 2021، من https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/multilingual_ext_content/ifc_external_corporate_site/home_ar

14. هيئة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف Multilateral Investment – Guarantee Agency – MIGA. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 23 03, 2021، من الموسوعة السياسية/https://political-encyclopedia.org :

15. صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تاريخ الاسترداد 23 جانفي 2020 من : file:///C:/Users/acer/Downloads/g20mapa%20(1).pdf

16. وزارة الاقتصاد. (بلا تاريخ). وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة. تاريخ الاسترداد 09 09, 2020، من وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة/https://www.economy.gov.ae

17. conferencealerts. (2016, 01 11). Retrieved 03 12, 2020, from What is an International Conference all about and its impacts: https://www.conferencealerts.in/blog/what-is-an-international-conference-all-about-and-its-impacts

18. Mingst, K. (n.d.). International organization. Retrieved 3 2, 2020, from https://www.britannica.com/topic/international-organization

مطبوعة دروس المنظمات المالية والتجارية الدولية

ملخص درس تاريخ نشأة المنظمات الدولية:

أولا: التطور التاريخي لنشأة المنظمات الدولية.

خرجت المنظمات الدولية بالمعنى العلمي الدقيق الى حيز الوجود لأول مرة في سنة 1919 بقيام عصبة الأمم، ثم بدأت مرحلة جديدة في تطور المنظمات الدولية بنشأة هيئة الأمم المتحدة في سنة 1945، بعد الحرب العالمية الثانية في محاولة لتدارك سلبيات التجربة السابقة ومن أجل تنظيم دولي أقوى وأكثر فعالية. وبذلك يمكن تقسيم تاريخ نشأة المنظمات الدولية الى ثلاثة عصور: عصر ما قبل عصبة الأمم، عصر عصبة الأمم، وعصر الأمم المتحدة.

4. عصر ما قبل عصبة الأمم.

لم يبدأ الفقه في وضع مشروعات محددة للتنظيم الدولي إلا في القرن الثامن عشر، وظهرت في هذه الفترة نماذج عملية للتنظيم الدولي تمثلت في صورة مؤتمرات دولية، لجان دولية، واتحادات دولية إدارية.

5. عصر عصبة الأمم.

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل التنظيم الدولي، وهي تختلف جذريا عن المرحلة السابقة وما يتخللها من تجارب، ذلك أنها تميزت بظهور أول منظمة دولية بالمعنى العلمي، وهي عصبة الأمم، التي نشأت في أعقاب الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الأولى، كما نشأت منظمات إقليمية وعالمية جديدة تعمل في المجالات غير السياسية، وتدعيم اللجان والاتحادات الدولية.

1. عصر الأمم المتحدة.

ظهرت الحاجة الى منظمة فعالة خلال الحرب العالمية الثانية وكانت الفترة (1941-1945) فترة تحضيرية لإعداد ميثاق المنظمة الجديدة صدرت خلالها مجموعة من التصريحات الدولية أعقبها عقد بعض المؤتمرات الدولية التي انتهت بتوقيع ميثاق الأمم المتحدة ثم التصديق عليه وخروجه حيز التنفيذ في 24 أكتوبر 1945.

ولقد مرت المنظمات الدولية خلال قرن ونصف بخطوات رئيسية ثلاثة فمن مرحلة المؤتمرات الدولية التي تنعقد لفترة مؤقتة ولهدف معين الى مرحلة اللجان والاتحادات الدولية التي تتميز بنوع من الاستقرار دون الاستقلال الى مرحلة المنظمات الدولية الدائمة التي تتمتع بإرادة ذاتية وشخصية قانونية ويحكمها نظام قانوني خاص.

ثانيا: تعريف المنظمات الدولية.

استُخدِم مصطلح " المنظمة الدولية " للمرة الأولى سنة 1927 من قبل المحكمة الدائمة للعدل الدولي، ويشير مصطلح المنظمات الدولية الى أنها" وحدة قانونية تُنشِئها الدول لتحقيق غاية معينة وتكون لها إرادة مستقلة يتم التعبير عنها بأجهزة خاصة بالمنظمة وتكون دائمة". وتتضمن المنظمة الدولية جانبين أساسيين لا يمكن إغفال أحدهما: الجانب الشكلي: والمتمثل في وجود هيئة دائمة هي التي تتمتع بالإرادة الذاتية والشخصية القانونية، وتقوم هذه الهيئة باتفاق الدول الأعضاء، إذ تجسّد المظهر المادي للمنظمة الدولية. والجانب الوظيفي: والمتمثل في الأهداف المشتركة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها والغاية التي تهم الدول الأعضاء فيها.

ثالثا: أسباب نشأة وتطور للمنظمات الدولية.

ترجع أسباب نشأة وتطور المنتظمات الدولية الى نوع وتعقد المشكلات والتحديات العالمية بما يفوق الدول منفردة وكذلك المنظمات الدولية الحكومية المقيدة بالعديد من القيود القانونية والسياسية بما يحد من دورها، وبالتالي اقتضاء الحاجة إلى دور المنظمات الدولية التي تتميز بالمرونة والكفاءة والبعد عن التوترات السياسية والتعقيدات الإدارية الروتينية بما يمكنها من سرعة التحرك الفعال في مواجهة الظروف الطارئة والكوارث الإنسانية. وكذلك الامتيازات التي تقدمها الكثير من المنظمات الدولية والدول الغربية المانحة من دعم وتمويل للمنظمات المحلية والدولية.

رابعا: عناصر المنظمات الدولية:

يتطلب قيام المنظمة الدولية توفر العناصر التالية:

1. **الاتفاق الدولي:** يتطلب قيام المنظمة الدولية وجود اتفاق دولي بحيث يكون الاتفاق شاملا لكل الشروط المطلوبة لقيام اتفاق دولي ويتضمن التزامات الدول الأعضاء فيها والحقوق المترتبة لها.
2. **توفر طابع الدولية** والتي يقصد بها اقتصار العضوية في المنظمات الدولية بصفة عامة، على من يتمتع من الدول بالسيادة الكاملة.
3. **طابع الديمومة والاستمرار** الهدف من انشاء المنظمات الدولية هو استمراريتها وديمومتها، اذ يتطلب تحقيق ذلك فترة زمنية طويلة.
4. **الإرادة الذاتية:** ويعتبر أهم العناصر السابقة اذ يميز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي والذي يكون تابعا لإرادات الدول المشاركة فيه دون أن تكون له ارادة مستقلة، في حين أن المنظمة الدولية تتمتع بإرادة مستقلة عن ارادات الدول المكونة لها.

مطبوعة دروس المنظمات المالية والتجارية الدولية

ملخص درس صندوق النقد الدولي:

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد أهم المؤسسات النقدية الدولية التي تم تأسيسها في إطار مؤتمر بريتون وودز المنعقد سنة 1944م.

أولا: نشأة صندوق النقد الدولي.

رغم التنافس خلال الحرب العالمية الثانية بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا حول العملة التي يتم ارسائها بين الدولار والجنيه الإسترليني كعملة نقدية دولية. ولقد كان تخوف الولايات المتحدة الامريكية شديد من بريطانيا بحكم الميزات التي اكتسبها الجنيه الإسترليني في قابليته للتحول واتساع منطقته ما يخول له حق اكتساب صبغة عملة دولية على اثر ذلك تقدمت إنجلترا بالمشروع المقدم من قبل اللورد كنز Keyns Ward لإنشاء اتحاد للمقاصة الدولية، كما تقدمت الولايات المتحدة الامريكية بمشروع آخر قدم من قبل هاري ديكستر وايت Harry Dexter White لإنشاء احتياطي دولي لتثبيت النقد، ولتجسيد هذان المشروعان عقد مؤتمر اقتصادي عالمي في المجال النقدي والمالي لمناقشة وتحليل الأفكار المطروحة من قبل مجموعة من الدول المتحالفة، وكانت النتيجة انعقاد المؤتمر النقدي والمالي سنة 1944، في بروتون وودز بولاية نيوهامشير New Hampshire بالولايات المتحدة الامريكية تحت رئاسة واشراف هيئة الأمم المتحدة، وانتهت اعماله بميلاد مؤسستين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتم اعتماد اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تشمل على 31 مادة والمصادقة عليها من قبل 29 دولة من بين 44 دولة التي حضرت المؤتمر والتي تحدد الاطار العام لكيفية السير داخل الصندوق وكذا الشروط والمعايير الضرورية لتنظيمه. ولقد بدأ الصندوق في تطبيق أحكام الاتفاقية ابتداء من ديسمبر 1945 وقرر اثناء اجتماعه الافتتاحي الذي انعقد في سافانا بولاية جورجيا في 18 مارس 1946 اختيار واشنطن مقرا له.

ثانيا: ماهية صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في منظمة الأمم المتحدة، نشأ بموجب المعاهدة الدولية سنة 1945م للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع

مقره في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية ويديره أعضاء يمثلون جميع دول العالم تقريبا، حيث بلغ عدد هذه الدول 189 وبدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947م

ثالثا: أهداف صندوق النقد الدولي.

تتضمن أهداف صندوق النقد الدولي ما يلي:

1. تشجيع التعاون النقدي الدولي.
2. تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية.
3. تحقيق استقرار أسعار الصرف.
4. إقامة نظام مدفوعات متعدد ا لأطراف بالنسبة للمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء
5. إتاحة موارد الصندوق العامة للدول الاعضاء بصفة مؤقتة وبضمانات كافية، ومن ثم إعطاؤها الفرصة لتصحيح الاختلالات التي تصيب موازين دفوعاتها.

رابعا: العضوية في صندوق النقد الدولي.

يضم الصندوق في عضويته الأعضاء الأصليون وهم هم الدول الممثلة في المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة والتي قبلت حكوماتها في عضوية الصندوق قبل 31 ديسمبر 1945 .وأعضاء آخرون، إذ تتاح عضوية الصندوق لسائر الدول وفق التوقيت والشروط التي يقررها مجلس المحافظين، وتستند هذه الشروط، ومنها المتعلقة بالاشتراكات إلى مبادئ متوافقة مع المبادئ المطبقة على البلدان الأخرى الأعضاء بالفعل في الصندوق.

خامسا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.

يتألف الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي والمدير العام والموظفين، بالإضافة إلى المجلس الاستشاري إذا ما قرر مجلس المحافظين بأغلبية 85% من مجموع القوة التصويتية.

1. **مجلس المحافظين:** يعتبر مجلس المحافظين صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي ويتألف مجلس المحافظين من محافظ ومحافظ مناوب يعينهما كل بلد عضو حسبما يتراءى له.

2. **المجلس التنفيذي:** يقوم المجلس التنفيذي بمسؤولية تسيير أعمال الصندوق، ولهذا الغرض فانه يمارس كافة الصلاحيات التي يفوضها إليه مجلس المحافظين. ويتألف المجلس التنفيذي من المديرين التنفيذيين ويرأسه المدير العام.
3. **المدير العام والموظفين:** المدير العام هو رئيس الموظفين العاملين في الصندوق وهو الذي يدير شؤون الصندوق العادية تحت إشراف المجلس التنفيذي، ويعمل بالصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون الى 133 دولة.

سادسا: السياسة الاقراضية لصندوق النقد الدولي.

2. تطور القروض والتسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي.

ر. **الشريحة الاحتياطية:** يمكن للبلد الذي له شريحة احتياطية أن يقترض مبلغا يعادل قيمتها بشرط وجود حاجة مرتبطة بميزان المدفوعات ولا يخضع هذا السحب للسياسة الاقتصادية المتبعة ولا تفرض عليه رسوم وهي ليست استخداما لموارد الصندوق يمكن للبلد المعني استخدامها بحرية.

ز. **الشريحة الائتمانية:** يقدم الائتمان في أربع شرائح يعادل مقدار كل شريحة 25 % من حصة البلد العضو. وتنقسم الشرائح الائتمانية المقدمة في هذا الاطار الى الشريحة الائتمانية الأولى والشريحة الائتمانية العليا.

س. **تسهيل التمويل الممدد** :أنشأ هذا التمويل في سبتمبر 1974، وتستخدمه الدول التي تعاني من مشكلات في ميزان المدفوعات نتيجة الاختلالات الهيكلية في مجالات الإنتاج والتجارة والاسعار. حيث يمكن هذا التسهيل الحصول على 68% من حصته سنويا وأكثر من 300% من حصته بصورة تراكمية خلال ثلاث أو أربع سنوات أحيانا ويقوم البلد الذي يحصل على تلك الموارد (المشتريات بعملته المحلية) بإعادة الشراء (لعملته) على أقساط نصف سنوية عددها 12 قسط خلال فترة تسديد تتراوح بين أربع سنوات ونصف الى عشر سنوات اذا كانت الموارد عادية ويقوم بالتسديد اذا كانت الموارد مقترضة على أقساط ثمانية خلال فترة تمتد من ثلاث سنوات ونصف الى سبع سنوات.

ش. **التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي:** ولقد انشأ هذا التسهيل في مارس 1986 لتقديم المساعدة للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من اختلالات في ميزان المدفوعات بشروط مميزة حيت يبلغ سعر الفائدة على تلك القروض 0,5 % ويسدد الالتزام على أقساط عشرة متساوية كل نصف سنة خلال فترة تتراوح بين خمس سنوات ونصف وعشر سنوات.

ص. **التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي:** اعتمد الصندوق هذا التسهيل التمويلي المعزز في ديسمبر 1987، يبلغ حجم الموارد في اطاره حد أقصى قدره 190 بالمائة من حصته لمدة البرنامج المقدرة بـ 3 سنوات وقد يحصل أحيانا الى 299 بالمائة في الحالات الاستثنائية ، وعادة تدفع قروض هذا التسهيل على أساس نصف سنوي وتسدد المبالغ المستحقة خلال فترة تمتد من خمس سنوات ونصف الى عشر سنوات.

ض. **تسهيل التمويل التعويضي والطارئ:** أنشئ هذا التسهيل في سنة 1963 وأجريت عليه عدة تعديلات وادمج في أوت 1988 مع التمويل المتعلق بالطوارئ الخارجية. ويبلغ حجم التمويل المتاح للبلد العضو 30 بالمائة من حصته اذا كان العجز مرتبطا بانخفاض حصيلة الصادرات أو بعض الطوارئ الخارجية و 15 بالمائة من الحصة اذا كان الأثر يرجع الى ارتفاع تكاليف واردات الحبوب، ويجوز استكمال تخفيف حدة الاثرين السابقين بـ 20 بالمائة أخرى من الحصة.

ط. **التسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية** :ان الدول الأعضاء التي تساهم في تمويل المخزون الاحتياطي للمنتجات الأولية بشكل يساعد على التخفيف من حدة التقلبات في أسعار صادراتها الامر الذي ينعكس في تقليل تغيير الصادرات بإمكانها الحصول على المساعدات تمويلية لمواجهة وضعية ميزان المدفوعات المرتبطة بالمساهمة في المخزونات الاحتياطية الدولية تعادل 35 بالمائة من حصة البلد العضو.

ظ. **التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية:** أنشئ هذا التسهيل في سنة 1993" لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من مصاعب ميزان المدفوعات الناتجة عن التحول من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي وتبلغ الموارد المتاحة في هذا التسهيل حوالي 50 بالمائة من

حصة البلد العضو ويبدأ تسديد القروض بعد 4 سنوات ونصف الى 10 سنوات، ويعتبر هذا التسهيل مؤقت.

ع. **المساعدات الخاصة بانهيار الأنظمة النقدية في البلدان النامية التي قامت بإجراء سلسلة من التغيرات الهيكلية الانفتاحية:** الازمات الازمة المكسيكية والتي تطلب مساعدة مالية من الصندوق بأكثر من 17 مليار دولار وكذا إندونيسيا التي حصلت على 23 مليار دولار وكوريا الجنوبية 55 مليار دولار وغيرها من الدول.

سابعا: موارد صندوق النقد الدولي.

تأتي معظم موارد الصندوق المخصصة للإقراض مما يقدمه الدول الأعضاء، لا سيما مدفوعاتها لسداد حصص العضوية. ويعمل الاقتراض الثنائي ومتعدد الأطراف كخط دفاع ثان وثالث عن طريق إتاحة مصدر تكميلي مؤقت للموارد المستمدة من حصص العضوية

1. **نظام الحصص:** تخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة عضوية معينة تتحدد عموما حسب حجمه النسبي في الاقتصاد العالمي، وعلى هذا الأساس يتحدد الحد الأقصى لمساهمته في موارد الصندوق المالية، وعند انضمام أي بلد إلى عضوية الصندوق، عادة ما يدفع مبلغا يصل إلى ربع حصته في شكل عملات أجنبية قابلة للتداول على نطاق واسع (كالدولار الأمريكي أو اليورو أو اليوان الصيني أو الين أو الجنيه الإسترليني) أو حقوق سحب خاصة أما ثلاثة أرباع الحصة المتبقية فتدفع بعملة البلد العضو

أ. **حصص عضوية الصندوق:** وحصة كل بلد عضو هي التي يتحدد على أساسها الحد الأقصى لالتزاماته المالية تجاه الصندوق، وقوته التصويتية، كما تؤثر على حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق.

ب. **حقوق السحب الخاصة:** حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، وتتحدد قيمة حق السحب الخاص وفقا لسلة من خمس عملات (الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني.

3. **الإقراض الثنائي:** يشكل مصدر مؤقت للموارد يتميز بالقدرة على تلبية احتياجات الدول الأعضاء من القروض أثناء الأزمات المالية العالمية
4. **الاقتراض متعدد الأطراف:** تشكل حصص العضوية مصدر التمويل الرئيسي للصندوق، يستطيع الصندوق تكميل هذه الموارد من خلال الاقتراض متعدد الأطراف إذاكانت قدرة الصندوق على الإقراض غير كافية لتلبية احتياجات الدول الأعضاء.

ثامنا: أهم التعديلات التي لحقت بصندوق النقد الدولي.

1. **التعديل الأول:** عمل الصندوق على تعديل الاتفاقية لأول مرة مع نهاية الستينات بهدف خلق أصول احتياطية وتوفير عملة دولية قابلة للتداول على أساس نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية.
2. **التعديل الثاني:** في جانفي 1976 بكانجستون عاصمة جاميكا حدد الصندوق الإصلاحات الأساسية التي تشكل قاعدة النظام النقدي الدولي ونتيجة لذلك عدلت اتفاقية الصندوق بموجب التغيرات التي وافق عليها مجلس المحافظين في قراره 431 المعتمد في أفريل 1976 فعومت أسعار العملات، حيث استهدف منطق التعديل سريان تعويم العملات لفترة مؤقتة حلت محله الرغبة في التوصل الى مواد معدلة يحق في ظلها للصندوق والدول الأعضاء التصرف بفعالية في تعويم العملات لفترة غير محدودة.
3. **التعديل الثالث:** جاء التعديل الثالث لإمداد نفوذ الصندوق وتزويده بسلطة تخول له حق إدارة شؤون النظام النقدي الدولي، والمحافظة على طبيعته التعاونية وحماية طابعه النقدي، وتم ذلك بموجب التغيرات التي وافق عليها مجلس المحافظين في قراره رقم 45 – 3 المقترح عليه من قبل اللجنة المؤقتة.

تاسعا: دور صندوق النقد الدولي في الاقتصاد العالمي.

يقوم الصندوق بما يلي:

- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها مند تأسيسه.

- إقراض الدول الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت وإنما أيضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية.
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.
- يركز الصندوق على السياسات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالموازنة وإدارة النقد وأسعار الصرف وتنظيم القطاع المالي المتعلق بالرقابة على المصارف والمؤسسات المالية.

دور صندوق النقد الدولي في قضايا الإصلاح الاقتصادي:

ت. دور صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي العالمي.

تجدد دور صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي العالمي في ظل أزمة المديونية و أزمات العولمة المالية، وذلك بإشرافه على برامج معدة على أساس مؤشرات محددة لمحاولة التحسيس بالأخطار المحتملة و قريبة الوقوع و سياسات تفرض على الدول الأعضاء لتصحيح الاختلالات و معرفة أسبابها و بالتالي المساعدة في معالجتها. ومن أهم هذه البرامج:

-برامج التثبيت و التكييف الهيكلي.

-برامج الإنذار المبكر.

-برامج اختبار الإجهاد.

ث. دور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة المالية و الاقتصادية الراهنة.

يمكن القول أن أهم أوجه تدخل الصندوق في حل الأزمة تجلى من خلال:

- ✓ إصلاح نظام الإقراض و زيادة حجمه.
- ✓ إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة.
- ✓ إصلاح نظام الحصص و الأصوات في الصندوق.
- ✓ إعادة النظر في آلية إدارة المخاطر النظامية.

ملخص درس البنك الدولي:

المحور الثالث: البنك الدولي.

أولا: نشأة البنك الدولي.

في سنة 1941 كتب هاري وايت (Harry White) مذكرة حول خطط الحلفاء بشأن العملات والشؤون المصرفية، واعتقد وايت أن إنشاء بنك دولي سيشجع الدول على المشاركة في نظام تثبيت أسعار الصرف فيما بينها. ومن هنا اقترح إنشاء صندوق لتثبيت أسعار الصرف، وفي أفريل 1942 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع لهذا البنك حيث وجه الرئيس روزفلت دعوة لوزير خزانته هنري مورجنتاو (Henry Morgenthau) لبدء المشاورات حول هذا الأخير، وتمت بين الجانب البريطاني ممثلا باللورد كينز الذي كان متشبعا بخيال واسع وقدرة نظرية هائلة تمثلت في كتابه المشهور عن« النظرية العامة » والثاني مستندا إلى القوة الاقتصادية لدولته الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك فقد جاء النظام الاقتصادي الجديد متضمنا بصمات وايت بدرجة أكبر من تأثير كينز، ولقد تضمن الإعداد لإنشاء البنك الاختلاف حول قضايا عدة أهما حجم رأس مال البنك، مسألة العضوية في البنك، دور البنك، نوع المساهمات التي يقدمها البنك.

وتم الاتفاق نهائيا على إنشاء البنك مع صندوق النقد الدولي ضمن اتفاقية بروتون وودز 1944 والتي تضمنت أهم معالم النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.وأنشئ البنك الدولي تحت اسم «البنك الدولي للإنشاء والتعمير» وبدأ البنك تمويل الجهود الرامية لإعادة بناء الاقتصادات المهدمة في أثناء الحرب ثم جهود التنمية،حيث بدأ نشاطه في المساعدة في تعمير الاقتصادات الأوروبية المحطمة في أثناء الحرب ثم ركز عملياته منذ نهاية الخمسينيات على قضايا التنمية في دول العالم الثالث وفي التسعينيات في دول الكتلة الاشتراكية أيضا.

ثانيا: ماهية البنك الدولي.

1. **تعريف مؤسسة البنك الدولي:** هي أكبر مؤسسة إنمائية على مستوى العالم تأسست في سنة 1944، تحت مسمى البنك الدولي للإنشاء والتعمير ثم أُطلق عليه فيما بعد البنك الدولي، و تعمل على مساعدة أكثر من 100 دولة نامية وسائرة نحو التحول الى اقتصاد السوق، وتعمل هذه

المنظمة مع القطاعات الحكومية، الخاصة، مركز البحث، وغيرها. واستهدفت القروض التي كان يقدمها البنك الدولي في بدايته إعادة بناء البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. وبمرور الوقت، تحول محور تركيز البنك الدولي من إعادة الإعمار إلى التنمية، مع التركيز على البنى التحتية.

2. **أهداف البنك الدولي:** تتمثل الأهداف التي يسعى لتحقيقها البنك الدولي فيما يلي:

ج. تخفيف حدة الفقر في الدول متوسطة الدخل والأكثر فقرا.

ح. تقديم المساعدات عن طريق توفير الموارد، ومشاركة المعرفة وبناء القدرات.

خ. تقديم القروض والمشورة المرتبطة بالسياسات لحكومات الدول المنخفضة ومتوسطة الدخل وتوفير الدعم والمساعدة الفنية لها.

د. تقديم قروض ذات آجال طويلة تتناسب مع دوره في تحقيق الأهداف الإنمائية ومعالجة الفقر.

3. **الهيكل التنظيمي للبنك الدولي:** يعتبر البنك الدولي مؤسسة شبه تعاونية، تشكل 189 دولة عضو فيه مساهمين فيها، ويمثلون من خلال مجلس المحافظين. وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. ويكونون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في الدول الأعضاء. ويجتمعون سنويا في اجتماعات مجالس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويفوض المحافظون واجبات محددة إلى25 مديرا تنفيذيا يعملون داخل مقر البنك الدولي. ويعيّن كل بلد من البلدان الخمسة التي تمتلك أكبر عدد من أسهم رأس المال مديراً تنفيذياً يمثله، في حين يتم تمثيل البلدان الأعضاء الآخرين عن طريق مديرين تنفيذيين منتخبين.

- **الدول الأعضاء:** تملك حكومات الدول الأعضاء مؤسسات مجموعة البنك الدولي، والتي تملك سلطة اتخاذ القرارات النهائية بشأن جميع الأمور المتعلقة بعمل المجموعة، بما فيها السياسات والقضايا المالية أو المتعلقة بالعضوية.
- **مجالس المحافظين:** تضم مجالس المحافظين محافظ ومحافظ مناوب واحد يتم تعينهما من قبل كل دولة عضو بالبنك الدولي.
- **المديرين التنفيذيين:** تتكون مجالس المديرين التنفيذيين من رئيس مجموعة البنك الدولي و25 مديرا تنفيذيا يعملون كوحدة واحدة
- **مكتب رئيس البنك:** رئيس البنك الدولي هو أحد مواطني أكبر المساهمين فيه، (الولايات المتحدة الامريكية)، ينتخب لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد

❖ **موظفو البنك الدولي:** يعمل بالبنك الدولي مايزيد عن 9300 موظف بما في ذلك خبراء اقتصاد، وخبراء سياسات عامة، وخبراء قطاعات، وعلماء اجتماع.

4. **المؤسسات التابعة للبنك الدولي:** ينفذ البنك الدولي عملياته من خلال وكلاته المتخصصة والمتمثلة في:

❖ لمؤسسة الدولية للتنمية: المؤسسة الدولية للتنمية (IDA).

❖ مؤسسة التمويل الدولية: IFC.

❖ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: (MIGA) .

❖ المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار(ICSID).

ثالثا: السياسة الاقراضية للبنك الدولي.

7. **الجهات المتلقية لقروض البنك:** في حالة اقتراض غير الأعضاء من البنك يتطلب كفالة دولة عضو في البنك والتي ينتسب طالب القرض اليها بجنسيته سواء أكان شخصا عاما أم خاصا. أما اذا كان المقترض دولة عضو فلا يطلب البنك وجود ضمان لهذا القرض فالعضوية تعد بذاتها ضمانا كافيا للوفاء بالدين المترتب على القرض.

8. **طريقة تقديم القروض:** يقوم البنك بتقديم القروض فقط في الحالة التي يتأكد فيها أنها ان طالب القرض لا يستطيع الحصول على ما يحتاجه من موارد نقدية من السوق المالية العادية بشروط معقولة، ولا يجوز أن تزيد القروض التي يقدمها البنك أو يشترك فيها والضمانات التي يقدمها في أي وقت عن مجموع رأسماله المكتتب به، بما في ذلك الاحتياطات والفائض الأرباح.

9. **أنواع قروض البنك:** هناك نوعان من القروض: قروض متوسطة الأجل، وقروض طويلة الأجل

رابعا: دور البنك الدولي في الاقتصاد العالمي.

1. دور البنك الدولي في الدول المثقلة بالديون.

تضمن البنك المركزي دورا رئيسيا في معالجة أزمة المديونية للدول النامية الأعضاء فيه، وبعد استفحال أزمة المديونية في الثمانينات وتبين أن مشكلتها ستكون طويلة الأمد أصبح تعزيز دور مجموعة البنك الدولي أمرا ضروريا. ولقد بادر البنك الدولي لإيجاد حل لأزمة المديونية، كما شارك في العديد من الخطط الهادفة الى التخفيف من عبئها.

ب. **مبادرة البنك الدولي لحل مشكلة الدين الخارجي:** فقد وجد في عملية التكييف خاصة بعد اقتناعه بعدم جدوى الحلول السابقة والتي كانت ترتكز أساسا على اتخاذ تدابير على مستوى الاقتصاد الكلي وتوفير التمويل الخارجي. والشيء الذي زاد من فعالية الإصلاحات الهيكلية هو توثيق التعاون بينه وبين صندوق النقد الدولي من أجل مساعدة الدول على تجاوز أهم عقبة في النمو الاقتصادي وهي أزمة المديونية.

4. **دور البنك الدولي في الزمة المالية في جنوب شرق آسيا:** في سنة 1998 جمع البنك ومجموعة البلدان والجهات المانحة مواردها معا للمساعدة في تلبية الطلب على الخدمات الاستشارية اللازمة للتصدي للعواقب الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الأزمة الآسيوية، وبدأ تنفيذ مبادرتين رئيسيتين خلال السنة.

مطبوعة دروس المنظمات المالية والتجارية الدولية

ملخص درس المنظمة العالمية للتجارة

أولا: نشأة الجات.

بدأت الجهود الأولى للأمم المتحدة لتنظيم التبادل التجاري الدولي في سنة 1946 من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي سنة 1948 تم اعداد ميثاق "هافانا" لتنظيم التجارة الذي وقعته 53 دولة واقترح فيه انشاء مؤسسة دولية لتنظيم التجارة، الا أن الولايات المتحدة اعترضت على المشروع وفي نفس الوقت دعت بعض الدول للتفاوض بشأن تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيض القيود الكمية على الواردات بهدف توسيع التجارة العالمية، حيث اقتصر التفاوض في البداية بين كل دولتين على انفراد وحول سلع معينة ثم جمعت هذه الاتفاقيات وعممت في اتفاق متعدد الأطراف هو الذي اطلق عليه اسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وقع على هذه الاتفاقية في أكتوبر 1947مندوبو 23 دولة لتصبح الاتفاقية سارية المفعول ابتداءا من جانفي 1948 وقد تطورت هذه الاتفاقية بحيث أخذت شكل ومقومات المنظمات الدولية، وتطورت عضوية الجات على مدار السنين حيث كانت عضويتها سنة 1956 تتكون من 55 دولة ارتفعت في سنة 1962 الى 65 دولة وفي سنة 1991 وصل عدد الدول الأعضاء الى 96 دولة إضافة الى طلبات مقدمة من 31 دولة تطلب الانضمام الى العضوية، وكان الهدف الأساسي للجات إقامة نظام تجارة دولية حر.

ثانيا: المبادئ الأساسية لاتفاقية الجات GATT

1. **مبدأ الدولة الأكثر رعاية:** ضرورة منح كل طرف متعاقد فورا وبلا قيد الأطراف الأخرى المتعاقدة جميع المزايا والحقوق والاعفاءات التي يمنحها لأي بلد آخر.
2. **مبدأ المعاملة الوطنية:** لا تختلف معاملة المنتجات الأجنبية بأي شكل عن معاملة المنتجات المحلية.
3. **مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة:** ويتعلق هذا المبدأ بتمتع الدول الأعضاء بالتخفيضات الجمركية المتبادلة.
4. **مبدأ الشفافية:** تفضل الرسوم الجمركية الصريحة دون الحواجز غير الجمركية.

5. **مبدأ المفاوضات التجارية:** ضرورة اللجوء الى المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي وفقا لقاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة.
6. **مبدأ المعاملة التفضيلية:** تقديم معاملة تفضيلية تجارية للدول الآخذة في النمو.

ثالثا: تطور الجات.

تضمنت الجات منذ نشأتها في جانفي 1948 وحتى تاريخ انشاء منظمة التجارة العالمية في 1995 ثماني جولات للمفاوضات متعددة الأطراف:

9. جولة جنيف 1947 (التعريفات الجمركية والإجراءات الحدود).
10. جولة آنيبي 1949 (التعريفات الجمركية والإجراءات الحدود).
11. جولة توركي 1950، 1951(التعريفات الجمركية والإجراءات الحدود).
12. جولة جنيف الثانية 1955، 1956 (التعريفات الجمركية والإجراءات الحدود).
13. جولة دبلن 1959، 1962(التعريفات الجمركية والإجراءات الحدود).
14. جولة كنيدي 1963، 1967 (التعريفات الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق).
15. جولة طوكيو 1973، 1979 (التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية).
16. جولة الاورجواي 1986، 1993(التعريفات الجمركية، التدابير غير الجمركية، القواعد، الخدمات، الملكية الفكرية تسوية المنازعات، المنسوجات، الزراعة، انشاء المنظمة).

رابعا: جولة الأرجواي وظهور المنظمة العالمية للتجارة.

شهدت اتفاقية الجات منذ سنة 1947م عدداً من التطورات التي أدت في النهاية لإنشاء منظمة التجارة العالمية في جانفي 1995م، بدءاً من مفاوضات جنيف عام 1947م وانتهاء بجولة الأورجواي الأخيرة في 15 أفريل 1994م، وأكدت ذلك الوثيقة الختامية للجولة، والتي حددت نطاق عمل المنظمة، مهامها، وهيكلها التنظيمي، وعلاقاتها بالمنظمات الأخرى، وطرق اكتساب العضوية فيها. وتم تنفيذ هذا الاتفاق في جانفي 1995م، حيث وثقت المنظمة كل اتفاقيات الجات السابقة. ولقد جاء الإعلان عن تأسيس منظمة التجارة العالمية عقب الانتهاء من جولة أوروغواي عام 1996م، ليؤذن ببداية مرحلة جديدة في الاقتصاد العالمي تتميز برفض أي حاجز أمام التبادل التجاري العالمي، وهو ما أخاف الدول النامية والفقيرة من تغول اقتصاديات المناطق الغنية والعالم الصناعي في أميركا واليابان وأوروبا على حساب

اقتصاداتها النامية، ولقد أثر ميلاد المنظمة على الاقتصاد العالمي والعلاقة بين الشمال والجنوب، إذ زاد من تحكم الشمال المنتج لأكثر من 87 ٪من واردات العالم و94 ٪من صادراته، وانطلقت شركاته متعددة الجنسية التي تتوزع رؤوس أموالها في أكثر من دولة لتجبر الجنوب على مبادئ استثمارية جديدة تدعمها في كل ذلك برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي، التي ركزت على خفض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وتوسيع امتيازات الاستثمار الأجنبي، وصار فرضاً على دول الجنوب الانضمام للمنظمة.

خامسا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة.

هي منظمة دولية أنشئت مع نهاية الجولة الثامنة من مفاوضات الجات في جولة الأورجواي (1986- 1994) والتي انتهت في مراكش لتبدأ عملها في 1 جانفي1995 باسم المنظمة العالمية للتجارة. وتعتبر الوريث الحقيقي للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية التي نشأت سنة 1947م، فأصبحت المنظمة الجديدة هي المنظم والمنفذ والمراقب الوحيد لأحكام والتزامات واتفاقيات التجارة الدولية. وتهدف المنظمة إلى تحرير التجارة الدولية من خلال إيجاد نظام تجاري دولي متعدد الأطراف معتمد على قوى السوق، وإزالة القيود والعوائق التي تمنع حركة التجارة عبر الدول، ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة 164 دولة، ما يمثل 97% من التجارة الدولية.

سادسا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة.

يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

9. بحث مسائل التجارة الدولية واتخاذ الحلول للمشاكل التي تواجهها.
10. منح الدول النامية معاملة تفضيلية تسمح لها بالاندماج ضمن المنظومة العالمية لاقتصاد السوق، وتقديم المساعدة التقنية والتكوين لها.
11. الوصول الى تحقيق معرفة كاملة وشفافة بالتشريعات والنظم التجارية لكل دولة وإتاحة ذلك لجميع الأعضاء في المنظمة.
12. التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي لإيجاد موائمة بين السياسات التجارية والمالية والنقدية.
13. تقوية الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة من القيود ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء وتسهيل الوصول الى الأسواق الدولية.

سابعا: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.

9. **الأجهزة العامة:** وتشمل كل من المؤتمر الوزاري، المجلس العام، الأمانة، جهاز تسوية المنازعات، جهاز استعراض السياسة التجارية.

10. **الأجهزة المتخصصة:** تنقسم الأجهزة المتخصصة في هذه الاتفاقية الى نوعين، الأول يتعلق بقطاع من القطاعات التجارية محل التنظيم ويسمى المجالس، والثاني يختص بمسائل محددة يطلق عليها اللجان.

ثامنا: الانعكاسات الإيجابية والسلبية لعضوية المنظمة.

1. **الجوانب الإيجابية للعضوية.**

ز. زيادة حجم التجارة الدولية من خلال التطبيق الكامل للاتفاقيات.

س. زيادة فرص النفاذ للأسواق الخارجية نتيجة لإلغاء الرسوم أو تخفيضها، وإزالة العوائق التي تواجه التجارة الدولية.

ش. تكثيف الاستفادة من المزايا النسبية للعديد من الدول النامية في العديد من السلع.

ص. ضمان عدم التمييز في معاملة السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء.

ض. الاستفادة من جميع المزايا المتبادلة بين الدول الأعضاء الناجمة عن تحرير تجارة السلع والخدمات وفقًا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

ط. مكافحة الإغراق في التجارة الدولية ما يتيح فرصة أكبر لتسويق الإنتاج المحلي دون ضغوط أو منافسة غير عادلة.

ظ. تهيئة الظروف المواتية لجذب التدفقات الاستثمارية.

7. **الجوانب السلبية لعضوية المنظمة.**

ض. ارتفاع وتيرة المنافسة في الأسواق المحلية.

ط. تمال ارتفاع أسعار بعض المنتجات نتيجة لإزالة الدعم عليها من قبل الدول المتقدمة.

ظ. تلاشى المعاملة التفضيلية التي كانت تمنح لمنتجات بعض الدول النامية في أسواق الدول الصناعية عند اكتمال تطبيق أحكام اتفاقية الجات.

ع. السعي لتطوير مصادر بديلة للإيرادات إذ أن اتفاقية الجات تهدف إلى إزالة الرسوم الجمركية تدريجيًا.

تاسعا: اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

يتكون اتفاق منظمة التجارة العالمية من ثلاثة بنود تشمل الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي واتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية وأربعة ملاحق لاتفاق منظمة التجارة العالمية، حيث يضم الملحق الأول مجموعة الاتفاقيات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع والتي تشمل الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والملحق الثاني ويتضمن اتفاق تفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات أما الملحق الثالث فيشمل آلية استعراض السياسة التجارية و يتضمن الملحق الرابع الاتفاقات التجارية عديدة الأطراف.

عاشرا: مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة.

عقدت المنظمة حتى بداية سنة 2004 خمسة اجتماعات وزارية، كان نصيب اثنين منها الفشل (اجتماع سياتل، واجتماع كانكون)، ونستعرض أدناه أهم القضايا المثارة في هذه الاجتماعات.

6. **مؤتمر سنغافورة:** (9، 13 ديسمبر 1996).
7. **مؤتمر جنيف:** (18، 20 ماي 1998).
8. **مؤتمر سياتل:** (30 نوفمبر، 3 ديسمبر 1999.
9. **مؤتمر الدوحة:** (9، 14 نوفمبر 2001)
10. **مؤتمر كانكوك – المكسيك** (10، 14 سبتمبر 2003).

حادي عشر: دور المنظمة العالمية للتجارة في الاقتصاد العالمي.

كانت فكرة انشاء المنظمة العالمية بمثابة عنصر مكمل لعناصر التصور الذي خلفه الحرب العالمية الثانية للنظام العالمي الجديد وقتئذ والذي كانت أولى نتائجه تحويل عصبة الأمم بنطاقها المحدود الى منظمة الأمم المتحدة كما نعرفها اليوم بوكالاتها المتخصصة العديدة التي تغطي كافة مجالات النشاط الدولي السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي أعقبها انشاء مؤسسات بروتن وودز لإدارة الشؤون النقدية والمالية للعالم، وأخيرا فكرة انشاء المنظمة العالمية للتجارة، لتتناول شؤون التبادل الدولي التجاري بهدف توسيع نطاقه وزيادة حجم التدفقات السلعية بين دول العالم والتي كتب لها أن ترى النور بعد مضي 47 سنة على ميلاد الفكرة للمرة الأولى. ولكي نتمكن من استطلاع

الدور المرتقب لهذه المنظمة الوليدة في إدارة منظومة الاقتصاد العالمي من المنظور التجاري علينا أولا استعراض الملامح الرئيسية لطبيعة هذه المنظمة لنتمكن من استنباط دورها المرتقب.

8. حجم مشاركة الدول في عضوية المنظمة التي شاركت في مفاوضاتها 125 دولة وقعت 111 منها على الوثيقة الختامية في مؤتمر مراكش وتغطي هذه الدول أكثر من 90 بالمائة من حجم التجارة العالمية، مما يعني أن ما تقره هذه المنظمة من سياسات ونظم يمثل فعليا جوهر النظام التجاري الدولي الامر الذي يؤدي الى فرض شكل من أشكال العزلة على الدول غير الأعضاء في المنظمة.
9. نطاق ولاية المنظمة الذي لم يقتصر فقط على التجارة السلعية وانما تعداها ليغطي أيضا التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار والعلاقة بين التجارة والبيئة بل امتد ليشمل السياسات التجارية للدول ونظم الجمارك وإجراءات الواردات ودعم الصادرات والأثر الكلي لاتفاقيات المنظمة على القوانين والتشريعات السارية في الدول الأعضاء وضرورة تعديلها لتتوافق مع أحكام هذه الاتفاقيات الامر الذي يؤدي ضمنيا الى تقليص جانب من السيادة المطلقة للدول الأعضاء على السياسات التجارية لصالح التزاماتها بموجب عضويتها في المنظمة.
10. نظام عمل المنظمة الذي يكفل لها حق مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء ومتابعة التزاماتها بأحكام ومبادئ الجات من خلال تقييم مدى توافق سياساتها مع تلك الأحكام والمبادئ وإتاحة فرصة من خلال تعميم هذه المراجعات لكافة الأعضاء للدخول في مشاورات ومفاوضات مع بعضهم البعض لتحقيق التجانس في السياسات وضمان المصالح المتبادلة عملا بمبدأ الشفافية.
11. الصلاحيات الممنوحة لجهاز تسوية المنازعات التابع للمنظمة والتي تكفل له اصدار أحكام ملزمة لأطراف النزاع ومتابعة تنفيذ هذه الأحكام.

تلك هي الملامح الرئيسية لطبيعة عمل المنظمة التي ستتولى القيام بالدور الرئيسي في إدارة السياسات التجارية الدولية وتؤثر في توجهاتها المستقبلية وبصورة تفوق في صلاحياتها تلك الممنوحة لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين، حيث لا تسفر عضوية الدول في هاتين المؤسستين عن أي التزام تلقائي بسياسات محددة بينما يعني الانضمام لمنظمة التجارة العالمية الالتزام التلقائي بكافة مبادئها وأهدافها وأحكام جميع اتفاقياتها دون استثناء أو شروط ودون أن يكون

لأي عضو الحق في التحفظ على أي من أحكام هذه الاتفاقيات دون الحصول على موافقة سائر أعضاء المنظمة.